الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت.

قسم اللّغة والأدب العربي.

تخصص: لسانيات تطبيقيّة.

رسالة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة التخرّج ـ ماستر ـ موسومة ب:

دراسة كتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة.

لمؤلّفه: فاضل مصطفى السّاقي.

إعداد الطّالب: برودي خالد.

إشراف: أ ـ د/ مرسلي مسعودة.

لجنة المناقشة:

أ ـ د/ مرسي رشيد.	رئيسا.
د / بوغاري فاطمة.	مناقشا.
أ ـ د/ مرسلي مسعودة.	مشرفا ومقرّرا.

الموسم الجامعي: 1441 هـ ـ 2020م / 1442 هـ ـ 2021م

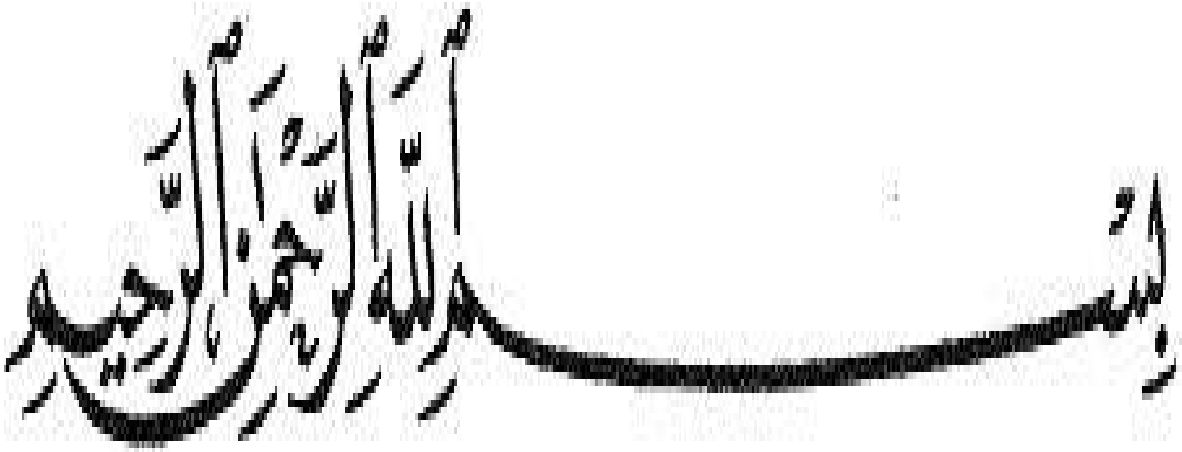

شـــكر

الحمد لله الهادي إلى كلّ خير، والعاصم من كلّ شرّ، أحمده سبحانه وتعالى حمدا يليق بذاته وعلياءه أن وفّقني لإتمام هذا البحث، وألهمني الصّبر على إنجازه.

كما أشكر الأستاذة الفاضلة؛ الأستاذة الدّكتورة مرسلي مسعودة صاحبة الفضل عليّ، الّتي لم تبخل عليّ بشيء، ولم تدّخر جهدا في سبيل توجيهي وإرشادي.

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أدام الله فضلهما وشكر سعيهما.

إلى كلّ عزيز على قلبيي.

البطاقة الفنيّة:

عنوان الكتاب: أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة.

المؤلّف: فاضل مصطفى السّاقي.

نوع الكتاب: كتاب في اللّغة.

موضوع الكتاب: النّحو العربي.

دار النّشر: مكتبة الخانجي.

بلد النّشر: مصر ـ القاهرة ـ

سنة النّشر: 1398هـ ـ 1977م

رقم الطّبعة: د ط.

حجم الكتاب: متوسّط.

عدد الصّفحات: 412 صفحة.[1]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ د ط ـ 1977

المـــــقدّمـة

مقدّمة:

لقد شغلت اللّغة المفكّرين على مرّ العصور في محاولة للوقوف على ماهيّتها، وصبر أغوارها، وتفسير ظواهرها، والبحث في اللّغة ليس وليد اليوم أو الأمس بل هو موغل في القدم، وأوّل ما أُثير في مسيرة البحث اللّغوي بعد التساؤل حول نشأتها مسألة تقسيم الكلام؛ إذ تُعدّ مسألة تقسيم الكلام المشترك بين الدّراسات اللغويّة القديمة على اختلافها.

وبالنّسبة للدّراسات اللغويّة العربيّة فقد نشأ البحث اللّغوي خدمة للنصّ القرآني فهما وأداء، وحفاظا على العربيّة من الضّياع والاندثار بسبب فشوّ اللّحن على ألسنة المتكلّمين، وامتداده إلى قراءة النصّ القرآني ممّا جعل العرب يشحذون الهمم ويعقدون اللّواء من أجل الحفاظ على هذه اللّغة، وتوّجت جهودهم هذه بالتّقعيد للنّحو العربي لحماية الألسن من الزّلل، ودرء مفسدة اللّحن في القول، وكان أوّل شيء نوقش في ذلك مسألة تقسيم الكلام.

أمّا الكتب النحوية فلا نجد كتابا أو متنا في النّحو لم يتعرّض صاحبه إلى مسألة تقسيم الكلام، ثمّ إنّ النحّاة قد درجوا على تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وفصّلوا في ذكر علامات كلّ قسم وما يميّزه عن قسيميه، ثمّ حدث أن أضاف بعضهم الخالفة قسما رابعا إلى الأقسام الثّلاثة السّابقة، وطرحت عند المتأخّرين ـ الّذين ناقشوا متقدّميهم في مسألة تقسيم الكلام ـ مسألة الاطراد والاستغراق في حدّ كلّ قسم من هذه الأقسام الثّلاثة، فقد طرح المتأخّرون مثلا أنّ بعض الكلمات الّتي اعتبرها المتقدّمون أسماء لا ينطبق عليها علامات الاسم وهكذا بالنّسبة لباقي أقسام الكلام، ومع ذلك فإنّ فكرة إعادة تقسيم الكلام أو إصلاح الحدود لتستغرق كلّ الكلمات الّتي تقع تحتها لم تُطرح وبقي الأمر على حاله.

أمّا المحدثون فقد حاولوا ابتداع تقسيم جديد، معتمدين في ذلك على مناقشات المتأخّرين لمتقدّميهم في مسألة تقسيم الكلام، وبهذا فقد جاء تقسيمهم مؤيّدا لتقسيم القدماء إلّا في جزء يسير من جوانبه وظلّ الأمر كذلك حتّى مجيء تمام حسان الّذي طرح تقسيما جديدا هو نتيجة لأفكار

المنهج الوصفي الّذي تأثّر به، وبعده تلميذه مصطفى فاضل السّاقي الّذي طرح هو الآخر تقسيما جديدا للكلام، لا تأثّرا بأفكار المنهج الوصفيّ، بل استنباطا من أقوال القدماء ومناقشاتهم، فحدث أن كان التّقسيم نفسه الّذي أتى به أستاذه تمام حسّان، وفي ضوء ما تقدّم ذكره نطرح الإشكال التّالي: ما أهميّة تقسيم الكلام في البحث اللّغوي؟ ويتفرّع عنه الإشكالات التاليّة:

ـ ما الأسس الّتي اعتمدها السّاقي في تقسيمه للكلام؟

ـ ما هي أقسام الكلام عنده؟

ـ بم يتميّز كلّ قسم عن الأقسام الأخرى؟

ـ ما موقفه من تقسيم القدماء للكلام؟

ـ ما مدى مطابقة آراء السّاقي في تقسيم الكلام لآراء تمام حسان؟

كثيرا ما يُقال أنّ النّحو العربي نضج واحترق، وأنّ أبوابه قد أُغلقت، وأنّ الاشتغال بمسائله لا طائل منها؛ لأنّ القدماء لم يتركوا مسألة من مسائله إلّا وخاضوا فيها، ولا قضيّة من قضاياه إلّا وأدلوا بآرائهم حولها، بحيث لم يدع القدماء للمحدثين ما يستدركونه عليهم.

إنّ كلّ كلام غير كلامه سبحانه وعزّ وجلّ شأنه وتبارك وتعالى اسمه، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وعلى آله فيه إعادة نظر، وفيه أخذ وردّ، وقد يحتمل الصّواب كما يحتمل الخطأ، وإيماني بهذه الفكرة جعلني أختار البحث في موضوع التّجديد في النّحو العربي والّذي يقع هذا الكتاب ضمن مساره، كونه يمسّ التّجديد على مستوى فكرة محوريّة في النّحو العربي وهي تقسيم الكلام.

وقد قسّم السّاقي هذا الكتاب إلى مقدّمة وبابين وخاتمة.

احتوى الباب الأوّل على فصلين، وهما كالآتي:

الفصل الأوّل: اضطراب النحّاة القدماء في تقسيم الكلام، وفيه تحدّث الكاتب عن اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته والفعل وعلاماته والحرف وعلاماته، مجسّدا اضطرابهم في هذا التّقسيم، من خلال مناقشته آرائهم في ذلك بالاستعانة بانتقادات القدماء لمتقدّميهم في ذلك كابن فارس، والسيوطي والبطليوسي، وغيرهم ليجعل من ذلك سببا لإعادة النّظر في التّقسيم الثّلاثي الّذي أخذناه عن النحّاة القدماء.

الفصل الثّاني: آراء الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلام، وفيه استعرض لتقسيمات الباحثين العرب للكلام العربي، والأسس الّتي اعتمدوها لأجل ذلك، مؤكّدا اضطراب تقسيماتهم هم الآخرين في مسألة التّقسيم من خلال مناقشاته لآرائهم.

احتوى الباب الثّاني على ثلاثة فصول، وهي كالتّالي:

الفصل الأوّل: أسس تقسيم الكلام، وفيه استعرض الأسس الّتي اعتمدها في تقسيمه الجديد للكلام آخذا بعضها عن تمام حسان في كتابه اللغة العربيّة معناها ومبناها، ومحوّرا في بعضها الآخر.

الفصل الثّاني: أقسام الكلام وعلاماته، وفيه أعرب عن تقسيمه السّباعي للكلام العربي والّذي جاء مطابقا لتقسيم تمام حسان، قبل أن يرصد العلامات الشكليّة والوظيفيّة لكلّ قسم، وما يميّزه عن الأقسام الأخرى.

الفصل الثّالث: تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام، وفيه انتقل إلى الحديث عن فكرة جوهريّة وهي أداء أقسام الكلام وظائف أخرى غير وظائفها الأساسيّة الموضوعة لها. مؤكّدا على أنّ هذا التعّدد يحدث على المستوى التّركيبي لا الصّرفي، وأنّ هذا التعدّد لا يؤثّر على موقع الكلمة من التّقسيم.

وقد سلكت في دراسة هذا الكتاب نفس خطّة الكاتب مع إضافة مدخل للتّعريف بالكاتب، وتعداد مؤلّفاته وأسباب تأليفه لهذا الكتاب، وتاريخ البحث في موضوع تقسيم الكلام، والإضافة العلميّة الّتي جاء بها الكاتب، والمادّة العلميّة الّتي اعتمدها.

وذلك باتّباع المنهج التّحليلي الّذي يتناسب وطبيعة البحث القائمة على استقراء النّصوص وتحليلها والمنهج المقارن في مقارنة نصوص الكتاب بنصوص أخرى مشابهة من أجل الحكم عليها من حيث الصحّة والخطأ ومن حيث قيمتها.

وكأيّ بحث لم تخل هذه الدّراسة من العوائق والعقبات، فقد اعتوريني في ذلك الصّعوبات التاليّة:

ـ مواضيع الكتاب المطلقة الّتي تحتاج إلى تحديد، إذ إنّ كلّ فصل من فصوله بل كلّ مبحث من مباحثه صالح لأن يكون موضوع بحث آخر.

ـ حاجز اللّغة؛ الّذي جعل البحث يتوقّف عند حدود المراجع العربيّة، فلا يتعدّاها إلى غيرها، وهو ما جعل الإجابة عن السؤال: هل التّقسيم السّباعي الّذي طرحه السّاقي والّذي جاء مطابقا تماما للتّقسيم الّذي جاء به تمام حسان، والأسس الّتي اعتمدها في تقسيمه نتيجةٌ لأفكار المنهج الوصفي أم من بنات أفكاره؟ غير ممكن في الوقت الرّاهن.

وقد تناول هذا الموضوع دراسات مختلفة نذكر منها:

ـ أسرار اللغة لإبراهيم أنيس.

ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي.

ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها لتمام حسان.

وفي الأخير أشكر الله تبارك اسمه وتعالت صفاته الموفّق إلى كلّ خير، والهادي إلى كلّ برّ، الّذي وفّقني لإتمام هذا البحث، ثمّ إنّه لا يطيب لي إلّا أن أشكر أستاذتي المشرفة على هذا البحث، والّتي تكبّدت عنائه مذ كان فكرة، إلى أن اكتمل.

برودي خـــــالد

تيسمسيلت في: 01 مـــاي 2021

المـــدخل

1 . ترجمة الكاتب.

2 . مؤلّفاته.

3 . دوافع تأليف الكتاب.

4 . تاريخ البحث في الموضوع وراهنيّته.

5 . القيمة العلميّة للكتاب.

6 . المادّة العلميّة للكتاب.

ترجمة المؤلّف:

مصطفى فاضل السّاقي، باحث عراقيّ في اللّغة والنّحو العربي، حائز على ليسانس امتياز من جامعة بغداد، ثمّ على شهادة الماجستير بتقدير امتياز عن كليّة دار العلوم جامعة القاهرة وبعدها على شهادة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى عن نفس الكليّة.[1]

مؤلّفاته:

ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة (بحث مقدّم لنيل شهادة الدّكتوراه)

ـ اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة (بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير)[2]

دوافع تأليف الكتاب:

والّذي جعل مصطفى فاضل السّاقي ودفعه إلى تأليف هذا الكتاب ـ وأقصد بذلك كتاب أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ سبعة أسباب، وفيما يأتي ذكر لها:

1 ـ مواصلته مسار البحث الّذي بدأه؛ وذلك لارتباط موضوع تقسيم الكلام بنتائج البحث في اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة، فهو منه بمثابة الكلّ من الجزء، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"إنّ هذه الدّعوة كانت متّفقة مع رغبتي في دراسة موضوع التّقسيم من أساسه لأنّ ما توصّلت إليه من نتائج البحث السّابق كان يتعلّق بجزء من موضوع أعمّ وأشمل، فشعرت أنّ الحصيلة الأولى لجهودي العلميّة لم تكن لتغطّي أبعاد التأمّل فيما اطّلعت عليه، أو لتنهى إرادة البحث**

[1]. مصطفي فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ واجهة الكتاب.

[2]. المرجع نفسه ـ ص20

في مسألة اعتبرها من أهمّ المسائل اللغويّة"[1] فالبحث في اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة أثار البحث في موضوع أعمّ وأشمل وهو تقسيم الكلام.

2 ـ تقسيم الكلام في رأيه أوّل مسألة تُثار في دراسة اللّغة، فهو منها بمثابة الباب الّذي يلج منه الباحث أو الدّارس، وحتّى المتعلّم إلى اللّغة وقضاياها، فإن ألمّ به وفهمه بشكل جيّد فلن تعتوره صعوبة بعدها في فهم ما يليه من قضايا، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"إنّ الكلام العربي وما يتألّف منه أوّل موضوع تتناوله كتب النّحو، وهو أساس الدّراسات النحويّة والصرفيّة، وبمعرفته على الوجه الصّحيح، يستطيع الباحث في اللّغة ونحوها أن يلتمس طريق الإلمام بها، واستيعاب قضاياها"**[2] وكذلك فقد كانت المسألة الأولى في دراسة اللّغة قديما والّتي تشترك فيها كلّ الدّراسات اللغويّة القديمة في الشّرق والغرب، وعند العرب وغير العرب الخوض في تقسيم الكلام.

3 ـ أنّ تقسيم النحّاة القدامى للكلام ـ حسبه ـ خضع لتأثير المنطق الّذي لا يمتّ لحقيقة اللّغة بأيّ صلة، وكان من الواجب إعادة النّظر في هذا التّقسيم الّذي جعل النّحو يبتعد عن معانيه الحقيقيّة، ويفقد جوهره، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"فقد شعرت أنّ بعضا من آرائهم في مسائل عديدة ـ ومنها مسألة تقسيم الكلام ـ قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للّغة [...] فابتعد النّحو عن معانيه الحقيقيّة، وأصبح أسيرا لمنطق لا يقرّه منطق اللّغة، وثار بين النحّاة جدل عقلي لا يمتّ لحقيقة اللّغة بأيّ صلة"**[3] ولكن لا يوجد أيّ دليل على صحّة ذلك ـ تأثّر النحّاة في تقسيم الكلام بالمنطق ـ كما أنّ مسألة تقسيم الكلام العربي باعتبارها أوّل موضوع تناولته كتب النّحو وخاض فيه النحّاة قبل تأليف هذه الكتب قد تمّ في زمن لم يكن فيه المنطق قد وجد بعد طريقا إلى البيئة العربيّة.

---

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ تقسيم الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص24

[2]. المرجع نفسه ـ ص24

[3]. المرجع نفسه ـ ص24 ص25

4 ـ دوران النحّاة القدامى في فلك التّقسيم الثّلاثي دون مبرّر ـ في نظره ـ جعل النّحو يسير في طريق التّعقيد والتعميّة، وهو ما انجرّ عنه إثارة خلاف عقيم في مسائل نحويّة عديدة، فكان من نتائج ذلك نفور المتعلّمين وحتّى الدّارسين من النّحو العربي، وليس هذا المقصد الّذي من أجله تمّ تقسيم الكلام كما قلنا سابقا، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"إنّ دوران النحّاة القدماء في فلك التّقسيم الثّلاثي لأقسام الكلم دون مسوّغ عرّض الدّراسات اللغويّة لكثير من المتاعب المنهجيّة وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها، سار النحّاة في طريق التّعقيد، وإثارة الخلاف في مسائل عديدة، كان من نتيجتها أن ضجر المتعلّمون والدّارسون، فضاع القصد، وتفتّتت الجهد وتشوّه الجوهر"**[1] فالقصد إنّما هو التّيسير والتّذليل على المتعلّمين والدّارسين لا التّعقيد.

5 ـ سعيه إلى تطبيق المنهج الوصفي في علاج الظّواهر اللغويّة، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"إنّ قبول الدّعوة للخوض في هذه المسألة المهمّة يساعد على تطبيق النّظرة الوصفيّة في علاج المسائل اللغويّة"**[2] وكذلك فإنّ مسألة تقسيم الكلام تتطلّب عمليّة استقراء كليّ للكلام العربيّ وهو ما يرمي إليه المنهج الوصفيّ.

6 ـ تطلّعه إلى وضع حدّ لاختلاف تقسيم النحّاة القدامى، وفهم التّركيب الكلامي، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"إنّ إعادة النّظر في تقسيم الكلام على أسس شكليّة ووظيفيّة سليمة ستضع حدّا لاضطراب التّقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسيّة من التّركيب الكلامي وهذا لعمري ما تتوخّاه كلّ لغة من لغات العالم"**[3] ففهم الكلام هو الغاية الأسمى من اللغة.

---

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص25

[2]. المرجع نفسه ـ ص25

[3]. المرجع نفسه ـ ص25

7 ـ طموحه إلى خدمة اللّغة العربيّة، يقول مصطفى فاضل السّاقي: **"حاولت أن أضع نفسي في صفوف الّذين نذروا أنفسهم لخدمة العربيّة، إيمانا منّي بأنّها رمز لحياة كريمة وضعها القدر لتحتلّ مكانة إنسانيّة وحضاريّة على مدى التّاريخ ..."**[1] ولأنّ المولى تبارك وتعالى تعهّد بحفظ هذه اللّغة لحفظ كتابه، فإنّه يقيّض من يخدمها ويرقى بها.

تاريخ البحث في الموضوع وراهنيّته:

لم يكن العرب القدامى بحاجة إلى قواعد تضبط لغتهم، أو تقوّم ألسنتهم؛ فتجنّبهم خطأ القول وتدرأ عنهم مفسدة الزّلل؛ لأنّهم هم أهل اللّغة، والأعرف بها من غيرهم، ولكنّ الأمر لم يعد كذلك مع من أتى بعدهم، وبخاصّة إذا تحدّثنا عن مسألة ذيوع اللّحن على ألسنة المتكلّمين في القرن الأوّل هجري، وامتدادها لتصل إلى القرآن الكريم، ولذلك كان لزاما عليهم أن يجدوا السبيل ويهتدوا إلى الطريقة الّتي تحول بينهم وبين ذلك، فكان ذلك باعثا لنشأة النّحو العربي، أورد شوقي ضيف في كتابه المدارس النحويّة: **"يروون عن أبي الأسود نفسه أنّه دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقا مفكرا، فسأله فيم يفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة يقول فيها: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف"** [2] والرّوايات على ذلك كثيرة، ليس لنا أن نخوض فيها هنا، وإنّما ما يهمّنا من ذلك كلّه، أنّ أوّل شيء طُرق في النّحو تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وأوّل مسألة تعرّضت لها الكتب النحويّة، وكمثال على ذلك الكتاب لسيبويه (ت 180هـ)، الّذي يقول في مستهلّه **"هذا باب علم ما الكلمُ من العربيّة، فالكلم اسم وفعل وحرف"**[3] ثمّ أصبح هذا التّقسيم بعدها مثالا يحتذى به عند النحّاة، فلا تجد نحويّا ولا لغويّا إلّا وتعرّض في ما كتب إلى تقسيم الكلام، فجعله

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص26

[2]. شوقي ضيف ـ المدارس النحويّة ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط7 ـ د ت ـ ص13 ص14

[3]. سيبويه ـ الكتاب ـ تح: عبد السّلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط3 ـ 1988 ـ ج1 ـ ص12

أقساما ثلاثة لا تزيد ولا تنقص، ورد في كتاب الصّاحبي في فقه اللّغة لصاحبه أحمد بن فارس (ت 395 هـ) **"أجمع أهل العلم أن الكلم ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف"**[1]

وقد حدّد القدماء أقسام الكلام معتمدين في ذلك على المعنى حينا وعلى المبنى حينا آخر يقول تمام حسان: **"وقد قسّم النحّاة القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام معتمدين في تقسيمهم على المعنى حينا وعلى المبنى حينا آخر"**[2] أو على الشّكل حينا والوظيفة حينا آخر كما عبّر عنه مصطفى فاضل السّاقي، ومن قبيل اعتمادهم على المعنى في التّقسيم ما ورد في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع على سبيل المثال لا الحصر: **"... فإن دلّت على معنى في اسمها ولم تقترن بزمان فاسم، أو اقترنت ففعل، أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرف"**[3] فقد قسّم السّيوطي هنا الكلام حسب ما يفيده كلّ قسم أي معناه، ومن قبيل اعتمادهم على المبنى في التّقسيم نذكر ما ورد في ألفية ابن مالك (ت672هـ):

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَالْ ... وَمُسْنَدٍ تَمْيِيزٌ لِلْاِسْمِ حَصَلْ

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي لَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمِ[4]

فهنا ابن مالك قد قسّم الكلام على أساس الشّكل، (العلامات الّتي يقبلها كلّ قسم).

وبالرّغم من أنّ بعض الأصناف الّتي جعلها النحّاة تحت مسمّى الاسم أو تحت مسمّى الفعل لا تنطبق عليها لا علامات الاسم ولا علامات الفعل، إلّا أنّهم لم يفردوا لها قسما آخر، بل قاموا

---

[1]. أحمد بن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ تع: أحمد حسن بسج ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1997 ـ ج1 ـ ص48

[2]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص18 ص19

[3]. جلال الدّين السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ تح: أحمد شمس الدّين ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1998 ـ ج1 ـ ص22

[4]. ابن مالك ـ متن الألفيّة ـ المكتبة الشعبيّة ـ بيروت ـ د ط ـ د ت ـ ص3

على نسبتها إلى أحد القسمين، وأقصد بذلك اسم الفعل، أو الخالفة كما اصطلح الكوفيّون على تسميّته، ورد في كتاب اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ"**هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها؛ وشذّ في هذا من لا يُعتدّ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن صابر، حيث ذهب إلى أنّ هناك قسمًا رابعًا وهو اسم الفعل، وسمّاه الخالفة؛ والحقّ أنّ ذلك من أفراد الاسم وليس قسمًا من أقسام الكلمة**"[1] وليس الخالفة فقط، فالضّمير والظّرف أيضا لا ينطبق عليهما علامات الاسم، ومع ذلك أدرجها النحّاة تحت مسمّى الاسم، وعلى الرّغم من إشارة بعضهم كما سبق القول إلى أنّ الخالفة قسم رابع لا هو فعل ولا هو اسم كالفرّاء (ت207هـ)، بقي التّقسيم الثّلاثي هو السّائد عند النحّاة حتّى العصر الحديث، أين أصبحت مسألة إعادة النّظر في تقسيم الكلام أمرا ملحّا تتطلّبه طبيعة البحث اللّغوي، حيث قام الباحثون العرب المحدثون بإعادة النّظر في التّقسيم الثّلاثي واقتراح بدلا من ذلك تقسيمات أخرى بناء على معايير ارتضوها لأنفسهم، لكنّها لم تصل إلى حدّ الجهر بهذا التّقسيم في مؤلّف مستقلّ، لأنّ الأرضيّة لم تكن مهيّئة لذلك، وإنّما جاءت في ثنايا الحديث عن الكلام وما يتألّف منه، ونميّز في تقسيم المحدثين للكلام العربي طائفتين، طائفة تبنّت التّقسيم الثّلاثي وأضافت إليه قسما آخر، فأصبح بذلك الكلام العربي عندهم أربعة أقسام ويمثّلها إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وطائفة أخرى رأت أن تعيد النّظر كليّا في الأمر فقسّمته إلى سبعة أقسام، ويمثّل هذه الطّائفة تمام حسان، ومصطفى فاضل السّاقي.

أوّلا: التّقسيم الرّباعي.

أ ـ إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللّغة: في باب "أجزاء الكلام" وفيه قسّم الكلام العربي ـ بعد أن نقد التقسيم الثّلاثي للّغويّين القدماء الّذين اقتفوا في رأيه أثر فلاسفة اليونان في ذلك ـ إلى أربعة أقسام وهي: الاسم، الضّمير، الفعل، الأداة أو الحرف وأقصد به حروف المعاني لا حروف الهجاء وتشمل ما تبقّى من مفردات اللّغة ؛ فجعل الاسم ثلاثة أنواع: اسم عام، اسم العلم، والصّفة

[1]. ابن الصّائغ ـ اللّمحة في شرح الملحة ـ تح: إبراهيم بن سالم الصّاعدي ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ ط1 2004 ـ ج1 ـ ص106

وجعل الضّمير أربعة أنواع: الضّمائر المعروفة أنا أنت هو ... ألفاظ الإشارة، الموصولات[1] وقد قسّم الكلام العربي إلى أقسامه الأربعة سالفة الذّكر بالاعتماد على ثلاثة أسس هي: المعنى ويقصد به المعنى الّذي يدلّ عليه كلّ قسم، الصّيغة؛ ويقصد بها شكل كلّ قسم وعلاماته الّتي يعرف بها، وظيفة اللّفظ في الكلام؛ ويقصد بها وظيفة الإسناد بالجملة.[2]

ب ـ مهدي المخزومي في كتابه في النّحو العربي قواعد وتطبيق: وقد قسّم هو الآخر الكلام إلى أربعة أقسام، وهي: الاسم، الفعل، الأداة، والكنايات؛ يقصد بالكنايات مجموعات من الألفاظ تؤدّي كلّ مجموعة منها وظيفة معيّنة مشتركة، ولكنّه لم يذكر لنا الأسس الّتي اعتمدها في هذا التّقسيم.[3]

ثانيا: التّقسيم السّباعي.

أ ـ تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: وفيه قسّم الكلام العربي إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة أو اسم الفعل كما يسمّها البصريّون، الظّرف، والأداة[4] معتمدا في ذلك على أسس شكليّة تخصّ المبنى، وأسس وظيفيّة تخصّ المعنى، أو قرائن لفظيّة وقرائن معنويّة كما سمّاها هو، وفيما يلي تفصيل ذلك:

القرائن اللّفظيّة: العلامة الإعرابيّة، الرّتبة، الصّيغة، المطابقة، الرّبط، الأداة، التّضام، التّنغيم.

القرائن المعنويّة: الإسناد، التعديّة، الغائيّة، المعيّة، الظرفيّة، التقويّة، الملابسة، التّفسير الإخراج الحلاف، النّسبة، التبعيّة.[5]

---

[1]. ينظر ـ إبراهيم أنيس ـ من أسرار اللّغة ـ مكتبة الأنجلو مصرية ـ مصر ـ ط3 ـ 1966 ـ ص266 ـ 278

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص265

[3]. مهدي المخزومي ـ في النحو العربي نقد وتطبيق ـ ص45 ص46 نقلا عن مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ـ ص130 ـ 133

[4]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ دار الثّقافة ـ المغرب ـ د ط ـ 1994 ـ ص4

[5]. المرجع نفسه ـ ص5

ب ـ فاضل مصطفى السّاقي: الّذي وجد الأرضية مهيئة للجهر بتقسيم جديد يخالف التقسيم الثّلاثي الّذي سار عليه النحّاة من عهد سيبويه، وذلك من خلال بحثه المقدّم لنيل شهادة الدّكتوراه الموسوم ب: أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، والّذي تمّ نشره في كتاب فيما بعد بدأ فيه ببيان اختلاف النحّاة القدماء في تقسيم الكلام من خلال إدخالهم طائفة كبيرة من الكلمات تحت مسمّى الاسم والفعل، مع تركيزه على الجهود الّتي حاول فيها أصحابها الخروج عن هذا التّقسيم كالفرّاء الّذي جعل من الخالفة قسما رابعا مستقلّا بذاته، وجهود عبد القاهر الجرجاني في معاني النّحو، ليجعل ذلك مدعاة إلى تقسيم جديد للكلام العربي رصد بعضا من ملامحه عند الباحثين العرب المحدثين، وقبل أن يضع أمام القارئ التّقسيم الجديد للكلام العربي رأى أنّه من الضّرورة الملحّة الحديث عن الأسس الّتي اعتمدها في هذا التّقسيم، وقد جعلها نوعان: أسس شكليّة وأسس وظيفيّة، أمّا الأسس الشكليّة فكالصّورة الإعرابيّة، والرّتبة، والصّيغة، والجدول، والتضامّ، والرّسم الإملائي، وأمّا الوظيفيّة فكالوظائف الصرفيّة، والوظائف النحويّة[1]، وعليه قسّم الكلام العربي إلى سبعة أقسام هي كالتّالي: الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة، الظّرف، الأداة[2]، ليختم كتابه بالحديث عن أنّ أقسام الكلام ليس لها وظائف محدّدة تُنسب إليها، وإنّما تكتسب وظيفتها من خلال السيّاق الّذي ترد فيه، وتختلف باختلاف هذا السيّاق، وبتعبير آخر تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام كما عبّر عنه هو.

ومنه يكون هذا الكتاب قد نفى صحّة مقولة أنّ النّحو العربي قد نضج واحترق، ولم يترك الأوّلون للمتأخّرين ما يضيفوه وما يستدركوه على النحّاة القدماء، وفي المقابل أكّد على أنّ التطوّر سمة تفرضها طبيعة البحث اللّغوي، كما أنّ هذا البحث قد أزال وذلّل كثيرا من العقبات في وجه الباحثين في اللّغة العربيّة ومتعلّميها على حدّ سواء؛ فالباحث أو الدّارس إذا استوعب الأسس

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل الساقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص180 ـ 213

[2]. المرجع نفسه ـ ص214

والأوليّات سهل عليه تعلّم ما بعدها، ضف إلى ذلك أنّ هذا البحث يُعتبر مكسبا جديدا للمكتبة العربيّة ينضاف إلى رفوفها.

المادّة العلميّة للكتاب: اِستقى الكاتب مادّته العلمية واستند في تأليف كتابه إلى عدّة مصادر ومراجع، منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث، ومنها المترجم وإن قلّ، ومنها الشّروح والحواشي وكلّها تخدم البحث أفرزتها طبيعته، لا تكلّف في استخدامها، ولا غلوّ، ويمكن تقسيمها إلى:

1 ـ كتب النّحو والصّرف: ونذكر منها:

ـ الأصول لأبي بكر السرّاج.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف.

ـ المفصّل في علم العربيّة.

ـ الكتاب لسيبويه.[1]

2 ـ كتب البلاغة وفقه اللّغة: ونذكر منها:

ـ أسرار العربيّة لابن الأنباري

ـ دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

ـ الصّاحبي لابن فارس.[2]

3 ـ كتب التّفاسير: ومنها نذكر:

ـ تفسير الرّازي.

[1]. مصطفي فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص203 ـ 207

[2]. المرجع نفسه ـ ص203 ـ 207

ـ معاني القرآن للفرّاء. [1]

4 ـ كتب اللّغة: ومنها نذكر:

ـ علم اللّغة محمود السّعران

ـ مناهج البحث في اللّغة لتمام حسان.

ـ من أسرار العربيّة لإبراهيم أنيس

ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها. [2]

كما يُلاحظ على مكتبة البحث اعتماد الكاتب على طبعات مختلفة للكتاب الواحد:

شرح الأشموني على الألفية ـ دار إحياء الكتب العلميّة.

شرح الأشموني على الألفيّة ـ مطبعة البابي الحلبي.

الكتاب لسيبويه ـ المطبعة الأميريّة.

الكتاب لسيبويه تح: عبد السّلام هارون.

وشروح مختلفة للمؤلَّف الواحد:

شرح الكافية لابن الحاجب

شرح الكافية للرضي الإستربادي.

وذلك سعيا منه إلى تكريس مبدأ الأمانة العلميّة في البحث العلمي.

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص203 ـ 207

[2]. المرجع نفسه ـ ص203 ـ 207

وبعد تتبّع اقتباسات الكاتب وإحالاته بالرّجوع إلى المصادر الّتي استقى منها مادّة كتابه واستند إليها، تبيّن لنا نزاهة الكاتب وأمانته العلميّة في النّقل.

الباب الأوّل:

تلخيص ودراسة

1 ـ الفصل الأوّل: اضطراب النحّاة في تقسيم الكلم.

2 ـ الفصل الثّاني: آراء الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلم.

الفصل الأوّل:

تلخيص ودراسة

اضطراب النحّاة القدماء في تقسيم الكلم.

1 . اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته.

2 . اختلاف النحّاة في تحديد الفعل وعلاماته.

3 . اختلاف النحّاة في تحديد الحرف وعلاماته.

4 . عبد القاهر ومعاني النّحو.

يكاد يجمع النحّاة القدماء على أنّ الكلام العربي ثلاثة أقسام ـ اسم وفعل وحرف ـ ولكنّهم يختلفون في تحديد كلّ قسم وبيان علاماته، لاختلافهم في الأسس الّتي اعتمدوها في التّحديد بين معتمد على الأسس الشكليّة وآخر على الوظيفيّة، وبين جامع بينهما، وهو ما حاول مصطفى فاضل السّاقي بيانه في هذا الفصل، بادئا بالحديث عن اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته، فالفعل، فالحرف، وسنعرض فيما يلي ذلك بالتّفصيل كما ذكره السّاقي.

أوّلا: اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته:

1 ـ سيبويه(ت180هـ): ذكر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أنّ سيبويه لم يقم بتحديد الاسم في كتابه الكتاب بل اكتفى بالتّمثيل له فقط، وفي تمثيله هذا راعى الأسس الشكليّة،[1] يقول سيبويه: **"هذا باب عِلْمُ ما الكلمُ من العربيّة، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط"**[2] فسيبويه هنا قد اكتفى فقط بالتّمثيل للاسم ب: رجل، فرس، حائط ولم يَحُدَّه وذُكر في غير ذلك أنّه حَدَّ الاسم كالّذي أورده ابن فارس في الصّاحبي، إذ يقول: **"فأمّا الاسم فقال سيبويه: الاسم نحو: رجل وفرس، وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التّحديد"**[3] وذُكر عن سيبويه في غير هذا الموضع أنّه حَدَّ الاسم بأنّه المحدَّث عنه و ما صلح أن يكون فاعلا، معتمدا في تحديده هذا على المعنى الوظيفي للاسم، أورد ابن فارس في كتابه الصّاحبي: **"فأمّا الاسم فقال سيبويه: [...] إلّا أنّ ناسا حكوا عنه أنّ الاسم هو المحدَّث عنه [...] وسمعت أبا عبد الله [...] يقول: مذهب سيبويه أنّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلا"**[4] فهاهنا نجد سيبويه قد حَدَّ الاسم مستندا على أساس وظيفي؛ وهو المعنى الوظيفي الّذي يؤدّيه، ولكنّه اعترض عليه بأنّ طائفة من الكلمات الّتي اعتبرها أسماءً ك: كيف، وحيث، وعند، وأين لا

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص35

[2]. سيبويه ـ الكتاب ـ ج1 ـ ص12

[3]. أحمد بن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص48

[4]. المصدر نفسه ـ ص48

يجوز أن يُحدَّث عنها، كما أنّها لا تصلح أن تكون فاعلا، يقول ابن فارس: **"وهذا شبيه بالقول الأوّل؛ لأنّ كيف اسم ولا يجوز أن يُحدَّث عنها [...] وعارضه بعض أصحابه في هذا بأنّ كيف وعند وحيث وأين أسماء ولا تصحّ أن تكون فاعلة"**[1] ومنه فإنّ سيبويه قد أدرج تحت مسمّى الاسم كلمات ليست أسماءً؛ لأنّه لا ينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء الّتي مثّل بها للاسم، أو ما حَدَّ به الاسم، ولأجل ذلك رأى مصطفى السّاقي أنّه ليستقيم كلام سيبويه وجب إفراد كيف وحيث وما حذا حذوهما بقسم خاصّ مستقلّ عن الاسم.

2 ـ المبرّد(ت286هـ): الكلام عند المبرّد ـ كما ذكر مصطفى فاضل السّاقي ـ كلّه اسم وفعل وحرف عربيّا كان أو أعجميّا، والاسم ما كان واقعا على معنى، أو ما صلح لأن يكون فاعلا كما رُوي عن المبرّد، ويُعرف بدخول حرف الجرّ عليه[2]، يقول المبرّد: **" هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال، فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيّا كان أو أعجميّا من هذه الثّلاثة [...] أمّا الأسماء ما كان واقعا على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتُعتبر الأسماء بواحدة، كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"**[3] فقد راعى المبرّد ـ في نظر مصطفى السّاقي ـ في تقسيمه هذا للكلام الأسس الشكليّة لا الوظيفيّة وإن كان قد أوحى إليها[4]؛ لأنّ تحديد الاسم بقبوله حرف الجرّ وصلاحه لأن يكون فاعلا هو تحديد على أساس الشّكل لا الوظيفة، ومنه يكون تحديد المبرّد للاسم وفق أسس شكليّة فقط، فإذا قلتَ: أنّه حدّ الاسم بأنّه ما كان واقعا على المعنى وهذا تحديد على أساس الوظيفة، قلتُ: فكذلك الفعل يقع على معنى فما الّذي يميّزه عنه حينها ونفس الكلام الّذي قيل عند سيبويه يُقال هنا من أنّ الكلمات الّتي اعتبرها المبرّد

[1]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص48

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص35 ص36

[3]. المبرّد ـ المقتضب ـ تح: عبد الخالق عظيمة ـ علم الكتب ـ لبنان ـ د ط ـ د ت ـ ج1 ـ ص3

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص35 ص36

أسماءً ك: كيف وأين، وحيث في قوله: **"اعلم أنّ حقّ الأسماء أن تُعرب [...] فمن تلك الأسماء كم، وأين، وكيف، وما ومتى"**[1] لا تقبل دخول حرف الجرّ عليها ولكي يصحّ قول المبرّد ويستقيم وجب إخراج هذه الألفاظ وما شاكلها من طائفة الأسماء.

3 ـ الفرّاء(ت207هـ): يُعرف الاسم عند الفرّاء بقبول التّنوين، والإضافة، ودخول الألف واللّام اللّتين للتّعريف عليه، يقول ابن فارس: **"وكان الفرّاء يقول: "الاسم ما احتمل التّنوين، أو الإضافة، أو الألف واللّام"**[2] وهو بهذا قد حدّ الاسم على أساس شكليّ، وقد عورض بأنّ من الأسماء ما لا يحتمل التّنوين، ولا الإضافة، ولا الألف واللّام كأين ومن وغيرهما، يقول ابن فارس: **"وهذا القول أيضا مُعارض بالّذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء الّتي لا تنوّن، ولا تُضاف، ولا يُضاف إليها ولا يدخلها الألف واللّام"**[3] يقصد بذلك قول الفرّاء في تحديد الاسم.

يستوقفنا عند آراء الفرّاء ـ في نظر السّاقي ـ اعتباره اسم الفاعل اسما حينا، وفعلا حينا آخر أو الدّائم كما اصطلح الكوفيّون على تسميّته، فإذا كان عاملا فيما بعده كان فعلا قسيما بين الماضي والمضارع فإذا أردنا به المضيّ أضفناه إلى ما بعده وتركنا التّنوين، أمّا إذا أردنا به الاستقبال نونّاه فإذا لم يعمل فهو اسم.[4] يقصد بعمل اسم الفاعل أنّه يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل إذا كان فعله لازما، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إذا كان متعدّيا يقول **الفرّاء" وقوله: {هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ} الزّمر 38 نوّن فيهما عاصم والحسن وشَيْبَة المدني، وأضاف يحي بن وثاب، وكلّ صواب، ومثله إِنَّ اللَّهَ بالِغُ أَمْرِهِ، وبالِغٌ أَمْرَهُ، ومُوهِنُ كَيْدِ الْكافِرِينَ، ومُوهِنٌ كَيْدَ الْكافِرِينَ، وللإضافة معنى مضى من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى فِي المعنى فآثر الإضافة فيه، تَقُولُ أخوك أخذَ حقَّه، فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِّه، ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت: أخوكَ آخذٌ حقَّه عن قليل، ألا ترى أنّك لا تقول: هَذَا قاتلٌ**

---

[1]. المبرّد ـ المقتضب ـ تح: عبد الخالق عظيمة ـ وزارة الأوقاف المصريّة ـ مصر ـ ط2 ـ 1994 ـ ج3 ـ ص121 ص122

[2]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص48

[3]. المصدر نفسه ـ ص48

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص36 ص37

حمزة مبغضاً، لأنّ معناه ماضٍ فقبح التّنوين لأنّه اسم"[1] ألا ترى أنّك إذا أردت في قوله: إنّ الله بالغ أمره المضيّ قلت: إنّ الله بالغُ أمرِهِ برفع بالغ وجرّ أمره، فتكون بذلك قد أضفت اسم الفاعل (بالغ) إلى ما بعده فأصبح بذلك عامل الجرّ فيه، أمّا إذا أردت الاستقبال قلت: إنّ الله بالغٌ أمرَه بتنوين بالغ وفتح أمره، ويصبح اسم الفاعل هنا بعدما كان عاملا في الجرّ عاملا في نصب المفعول بعده.

وممّا يلفت الانتباه كذلك في آراء الفرّاء ـ كما قال مصفى فاضل السّاقي ـ إجازته أن تكون الإشارة موصولا، يقصد بذلك استخدام أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة كاستخدام هذا بمعنى الّذي،[2] والحقيقة أنّ هذا ليس قول الفرّاء وحده، بل قول كلّ نحّاة الكوفة على حدّ سواء، ورد في الإنصاف: "**مسألة: هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟ ذهب الكوفيّون إلى أنّ "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الّذي والأسماء الموصولة، نحو "هذا قال ذاك زيد" أي: الّذي قال ذاك زيد"**[3]

وقد خرج مصطفى فاضل السّاقي من آراء الفرّاء السّالفة الذّكر بالنّتائج التالية:

أ ـ يرى مصطفى السّاقي أنّ آراء الفرّاء في اسم الفاعل تحمل في خضمّها إشارة إلى إعادة دراسة هذه الطّائفة وملاحظة دورها الوظيفي في الكلام الّذي يختلف عن الاسم والفعل[4] يتّضح من قوله هذا أنّه يتّفق مع الفرّاء في تسليط الضّوء على الدّور الوظيفي الّذي يلعبه اسم الفاعل في الكلام لكنّه لا يتّفق معه في جعله في طائفة الأفعال، بل يرى أنّه يجب إفراده بقسم خاصّ هو قسم الصّفات.

[1]. الفرّاء ـ معاني القرآن ـ تح: مُحَمَّد علي النجّار وآخرون ـ دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة ـ مصر ـ ط1 ـ د ت ـ ج2 ص420

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص37

[3]. ابن الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ تح: جودة مبروك ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط1 ـ د ت ـ ص357

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص38

ب ـ تنوين اسم الفاعل ظاهرة شكليّة تختلف عن تنوين الأسماء، فهي ذات طابع متميّز يتيح لاسم الفاعل والصّفة القيام بدور وظيفي خاص،[1] أمّا الدّور الوظيفيّ الّذي يضفيه التّنوين على اسم الفاعل فقد مضى بنا ذكره، وأمّا ما يضفيه التّنوين من دور وظيفيّ على الصّفة فلم يذكر مصطفى فاضل الساقي ذلك.

ج ـ إجازة الفرّاء أن تكون الإشارة موصولا أمر يستحقّ الاهتمام، ويبرّر إفرادهما في قسم خاصّ بمعيّة الضّمائر.[2] وذلك أنّها تشترك في نفس الظواهر الشكليّة المميّزة، والّتي تميّزها عن الاسم الّذي أُقحمت تحته دون مبرّر.

4 ـ الكسّائي(ت189هـ): ذكر السّاقي أنّ الكسّائي حَدَّ الاسم بأنّه ما وصف، وتحديده هذا للاسم قائم على أساس وظيفي هو الوصفيّة، وقد عورض بأنّ هناك طائفة من الكلمات وضعها النحّاة تحت مسمّى الاسم، وهي لا تؤدّي وظيفة الوصفيّة ك: أين، وكيف، وأشباههما[3] أورد ابن فارس في كتابه: **"وقال الكسّائي: الاسم ما وصف وهذا أيضا مُعارض بما قلناه من كيف وأين أنّهما اسمان ولا يُنعتان"**[4] وعليه يكون من الواجب إخراجها من طائفة الأسماء ليوافق تحديد الكسّائي للاسم كلّ الكلمات الّتي تنضوي تحته.

5 ـ ابن السرّاج(ت316هـ): اعتمد ابن السرّاج ـ في رأي السّاقي ـ في تحديده للاسم على أسس وظيفيّة وشكليّة، وكأنّه رأى أنّ الأسس الوظيفيّة وحدها لا تكفي، أمّا الأسس الوظيفيّة فقد ذكر أنّ الاسم ما دلّ على معنى مفرد مجرّد من الزّمن، وما جاز أن يُخبر عنه، وما صحّ أن ينعت وأمّا الأسس الشكليّة فذكر أنّه يقبل دخول (ال) التّعريف عليه، وامتناع دخول قد وسوف وأنّه يُضمر ويُكنّى، وهذه الأسس كما قال ابن السرّاج يُعرف بها أكثر الأسماء لا كلّها وذلك أنّ المضمرات والمكنّيات أسماء، ولكن لا ينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء، وهو ما يعزّز إخراجها من طائفة

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص38

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص38

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص38

[4]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللغة وأسرار العربية ـ ص48

الأسماء وإفرادها بقسم آخر.[1] يقول ابن السرّاج: **"الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشّخص نحو: رجل وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر. وأمّا ما كان غير شخص فنحو: الضّرب والأكل والظنّ والعلم واليوم واللّيلة والسّاعة [...] فالاسم تخصّه أشياء يُعتبر بها، منها أن يُقال: أنّ الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر [...] والاسم قد يُعرف أيضًا بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللّام اللّتين للتّعريف عليه نحو: الرّجل والحمار، والضّرب، والحمد [...] ويُعرف أيضًا بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد، وبأخيك، وبالرّجل [...] ويُعرف أيضًا بامتناع قد وسوف من الدّخول عليه، ألا ترى أنّك لا تقول: قد الرّجل، ولا سوف الغلام [...] والاسم أيضا يُنعت [...] والاسم يُضمر ويُكنّى عنه، تقول: زيد ضربته، والرّجل لقيته"**[2] وإضافة إلى الأسس السّالفة الذّكر والّتي ذكرها السّاقي عن ابن السرّاج نستدرك عليه دخول الخافض على الاسم الّذي ذكره ابن السرّاج ولم يذكره السّاقي في حديثه عن الاسم وعلاماته عند ابن السرّاج.

وبالرّغم من إدراك ابن السرّاج لعدم قبول بعض الأسماء كالمضمرات لعلامات الأسماء إلّا أنّه أصرّ على جعلها أسماءً، يقول: **"إلا أنّ هذه الأشياء ليس يُعرف بها كلّ اسم، وإنّما يُعرف بها الأكثر، ألا ترى أنّ المضمرات والمكنّيات أسماء؟ ومن الأسماء ما لا يُكنّى عنه"**[3]

6 ـ الزجّاجي(ت340هـ): حدّد الزجّاجي الاسم انطلاقا من أسس شكليّة ووظيفيّة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الأسس الوظيفيّة: ما صلح لأداء وظيفة الفاعليّة، أو المفعوليّة (أي ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا) وما صلح لأن يكون موصوفا، ومصغّرا، ومنادى.

الأسس الشكليّة: قبوله الجرّ، والتّنوين، ودخول الألف واللّام.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ـ ص39 ـ ص40

[2]. ابن السرّاج ـ الأصول في النّحو ـ ج1 ـ ص36 ـ 38

[3]. المصدر نفسه ـ ص38

يقول الزجّاجي: **"أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا [...] تنفرد الأسماء بالخفض، والتّنوين، ودخول الألف واللّام عليها، والنّعت والتّصغير، والنّداء"**[1] وقد اعترض عليه بمجموعة من النّقاط، وهي كما ذكرها السّاقي:

أ ـ من الأسماء ما لا يكون فاعلا، ولا مفعولا، ولا يدخل عليه حرف من حروف الجرّ كالأسماء الّتي تُستعمل للنّداء خاصّة، ك: هناه بمعنى رجل.

ب ـ من الأسماء ما لا يصحّ أن يكون فاعلا كأسماء الشّرط والاستفهام.

ج ـ من الأسماء ما لا يُصغّر، ولا يُنوّن، ولا يُوصف ك: من، وما، وأيمن الله، ولعمري.

د ـ من الأسماء ما لا تقبل دخول الألف واللّام اللّتان للتّعريف، ولا تُوصف كأسماء الإشارة والمضمرات، وأسماء الأفعال.[2]

وعليه فإنّه من الواجب بمكان إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء، حتّى لا يخرج عن حدّ الاسم اسمٌ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم. كما يُلاحظ ـ حسب السّاقي ـ فيما قال الزجّاجي:

أ ـ اعتباره الظّرف شيئا ليس بالاسم ولا بالحرف،[3] وذلك في قوله: **"والّذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف"**[4] وهو رأي يميل مصطفى فاضل السّاقي للأخذ به لأنّه يخدم تقسيمه الجديد.

ب ـ تسميّته كلّ الكلمات الّتي تُستعمل في الشّرط حروفا، مخالفا بذلك النحّاة الّذين اعتبروا بعضها حروفا وبعضها الآخر أسماء، وكذلك هو الحال بالنّسبة لكان وأخواتها والّتي اعتبرها حروفا

[1]. الزجّاجي ـ الجمل في النّحو ـ تح: علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ لبنان ـ دار الأمل ـ الأردن ـ ط1 ـ 1984 ـ ص58 ـ 59

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص40 ـ 43

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص41

[4]. الزجّاجي ـ المصدر نفسه ـ ص117

هي الأخرى[1] وهو كذلك رأي يميل مصطفى فاضل السّاقي للأخذ به، وإنّما جمعها الزجّاجي في قسم واحد لأنّ دورها الوظيفي في الكلام واحد في تصوّر مصطفى فاضل السّاقي.

7 ـ ابن فارس(ت395هـ): يرى السّاقي أنّ ابن فارس حاول فيما عرضه في كتابه الصّاحبي في فقه اللّغة أن يقف عند اختلاف النحّاة في تحديد علامات الاسم من خلال نقل آرائهم في ذلك ومناقشتها، فيكون بذلك قد وضع يده على الجرح وشخّص المشكل بدقّة، ولكنّه لم يقدّم فيما استعرضه حلولا لذلك، بل أبقى الأمر على ما هو عليه مكتفيا بالمعارضة فقط.[2]

8 ـ البطليوسي(ت521هـ): جسّد البطليوسي ـ في نظر السّاقي ـ فيما ذكر هو الآخر اختلاف النحّاة في بيان علامات الاسم، فتحديدهم للاسم لا يكاد ينطبق على كلّ الكلمات الّتي اعتبروها أسماءً، يقول: "**وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصحّ أن يكون حدّا للاسم، وإنّما هو رسم تقريب، لأنّ شرط الحدّ أن يستغرق المحدود كما ذكرنا، وهذه الأقوال كلّها لا تستغرقه، إلّا أنّ بعضها أقرب للتّحديد من بعض**"[3] فلا بدّ إذا من إخراج كثير من الكلمات من مسمّى الاسم لتصحّ أقوال النحّاة الّتي حدّوا بها الاسم.

وقد خلُص فاضل السّاقي من آراء البطليوسي إلى الأمور الآتي ذكرها:

أ ـ اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وبيان علاماته.

ب ـ إخراج كثير من الكلمات من طائفة الأسماء كالضّمائر والإشارات، والكلمات الّتي اعتبرها النحّاة أسماء استفهام، وأيمن الله وما جرى مجراها.

ج ـ إعراض سيبويه عن وضع حدّ واكتفاؤه بالتّمثيل له كان الدّافع إلى اختلاف النحّاة في مجال التّحديد ومحاولة إدراج الكثير من الكلمات العربيّة تحت مسمّى الاسم.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص41 ص42

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص46

[3]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ تح: سعيد عبد الكريم السعودي ـ دار الطليعة ـ لبنان ـ د ط د ت ـ ص62

د ـ شخّص البطليوسي اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وبيان علاماته، لكنّه لم يكلّف نفسه عناء إيجاد الحلّ لذلك.[1]

ولست أتّفق مع مصطفى فاضل السّاقي فيما قاله هنا من أنّ إعراض سيبويه عن وضع حدّ للاسم واكتفاؤه بالتّمثيل له كان السّبب في اختلاف النحّاة في التّحديد، وذلك أنّ سيبويه لما حدّ الفعل والحرف تبيّن له حدّ الاسم، ليصبح بذلك ما خرج عن حدّ الفعل والحرف اسما، أورد ابن يعيش في شرح المفصّل: **"قد أكثر النّاس في حدّ الاسم، فأمّا سيبويه فإنّه لم يحدّه بحدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثلا اكتفى به عن الحدّ [...] وكأنّه لمّا حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم"**[2] ضف إلى ذلك أنّ سيبويه لم يكتف بالتّمثيل للاسم فقط بل حدّه وهو ما نقله ابن فارس في كتابه من أنّ الاسم عند سيبويه هو المحدّث عنه، ثمّ إنّ الكلمات الكثيرة الّتي أُدرجت تحت الاسم بسبب إعراض سيبويه عن التّمثيل كما قال السّاقي قد اعتبرها سيبويه نفسه أسماء، وقد أخذها النحّاة عليه ك: كيف وأين وحيث وعند، وغيرها كثير.

9 ـ ابن الشّجري(ت478هـ): ذكر السّاقي أنّ ابن الشّجري حاول وضع حدّ جامع مانع لكلّ الكلمات الّتي اعتبرها النحّاة قبله أسماءً[3] حتّى يستدرك عليهم قصور تحديداتهم للاسم عن شمول كلّ الكلمات الّتي أدرجوها تحت مسمّى الاسم، فقال: **"وأسلم حدود الاسم من الطّعن قولنا: الاسم ما دلّ على مسمّى به دلالة الوضع [...] وإذا تأمّلت الأسماء كلّها حقّ التأمّل، وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضروبها"**[4] وقد توسّع وأفاض في شرح ذاك.

10 ـ ابن يعيش(ت553هـ): ذكر مصطفى فاضل السّاقي أنّ ابن يعيش حاول فيما نقله إلينا أن يدافع عن أقوال النحّاة في حدّ الاسم، فقام بفلسفة القضيّة ليدخل كثيرا من الكلمات تحت

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص51

[2]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ تح: إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلميّة ـ لبنان ـ ط1 ـ 2001 ـ ج1 ـ ص81

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص52

[4]. ابن الشّجري ـ الأمالي ـ تح: محمود مُحَمَّد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط1 ـ 1992 ـ ج2 ـ ص16

مسمّى الاسم[1] مستدلّا لذلك بقول ابن يعيش: **"الاسم ما دلّ على معنى مفرد [...] إذ كان الفعل يدلّ على شيئين الحدث والزّمان [...] فإن قيل: اليوم واللّيلة قد دلّت على أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قيل: اليوم مفرد للزّمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، والفعل ليس زمانا فقط [....] فإن قيل: فأين وكيف ومن أسماء دلّت على شيئين الاسميّة والاستفهام وهذا قادح في الحدّ، والجواب [...]دلالتها على الاسميّة دلالة لفظيّة ودلالتها على الاستفهام من خارج"**[2] وفي رأيي أنّ ابن يعيش لم يفلسف القضيّة بل برّر جَعْلَ النحّاة لكلمات مثل يوم، وليلة، وأين، ومن، وما جرى مجرى ذلك في طائفة الأسماء من خلال تخريجاته اللّغويّة الّتي اقتضتها طبيعة حدّ الاسم وهي ما دلّ على معنى مفرد.

وبعد عرض السّاقي لآراء ابن يعيش ودفاعه عن أقوال النحّاة للاسم وبيان علاماته، خرج بالنّتائج التّالي ذكرها:

أ ـ لا يُشترط أن تتحقّق علامات الاسم جميعا في كلّ اسم،[3] معربا بذلك عن تأييده لما أورده ابن يعيش في قوله: **"والعلامة يُشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، نحو قولك: كلّ ما دخل عليه الألف واللّام فهو اسم، فهذا مطّرد في كلّ ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فيقال: كلّ ما لم تدخله الألف واللّام فليس باسم، لأنّ المضمرات أسماء، ولا تدخلها الألف واللّام، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء، نحو: أين، وكيف ومن لا تدخل الألف واللّام شيئا من ذلك، وهي مع ذلك أسماء"**[4] ولكن إن كان لا يُشترط أن تتحقّق علامات الاسم جميعا حتّى نقول عن الكلمة أنّها اسم فما العلامات الّتي تُشترط ليصحّ القول؟ وأيّ نوع من العلامات يجب أن يُؤخذ به؟ الوظيفيّة منها أم الشكليّة؟ أم بعض من هاته وأخرى من تلك؟

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص54

[2]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج1 ـ ص81

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص56

[4]. ابن يعيش ـ المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص86

ب ـ إنّ تطبيق ابن يعيش ـ في نظر السّاقي ـ للفكرة السّابقة وهي عدم اشتراط تحقّق جميع علامات الاسم في كلّ اسم على المضمرات وكثير من الكلمات قد حالفه فيها الخطأ، ولو أدرك دورها الوظيفي لأيقن أنّها في وضع يختلف عن الاسم تماما،[1] ولكن يبقى المشكل الّذي طرحناه في الصّفحة السّابقة قائما، وهو: إن لم يُشترط في الاسم جميع العلامات حتّى يمكن اعتباره اسما فماذا يُشترط؟

11 ـ ابن عصفور(ت669هـ): قسّم ابن عصفور الكلام كما قسّمه غيره من النحّاة إلى ثلاثة أقسام وحَدَّ الاسم بأنّه ما دلّ على مسمّى في ذاته، ولم يدلّ بصيغته على معنى من معاني الزّمن وقد اعترض عليه كما اعترض على من سبقه، وقد سبق لنا ذلك في أكثر من موضع ليس لنا أن نعيده هاهنا، وإنّما ما يهمّنا في آراء ابن عصفور أنّه لم يعتبر الصّفات من الأسماء، بل شيء يختلف عنها، يقول في باب أبنية الأسماء: "**فَعْلٌ: ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: صقْر وفهْد، والصفة نحو: ضخْم وصعْب**"[2] فالصّفة عنده غير الاسم ويقول في موضع آخر: "**فإنّ العرب تبدل من الياء واوا في الاسم، والصفة تُترك على حالها نحو: خَزْيا وصَدْيا ورَيّا، وإنّما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصّفة**"[3] وما دام ذلك كذلك فإنّه يصبح من الواجب إخراجها ـ الصّفة ـ من مسمّى الاسم، وجعلها قسما مستقلّا بنفسه.

12 ـ الرّضي الإستربادي(ت686هـ): يرى السّاقي أنّ الرّضي ذكر العلامات الّتي يُعرف ويُميّز بها الاسم وهي: دخول اللّام يقصد بها لام التّعريف، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه ـ يقصد بذلك وقوع الاسم مسندا إليه ـ والإضافة مفرّقا في ذلك بين الإضافة في الأسماء والإضافة في الصّفات؛ كون الإضافة في الأسماء تكون للتّخصيص أو التّعريف، وليس مثل ذلك في الصّفات؛ إذ إنّ

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص57

[2]. ابن عصفور ـ الممتع في التّصريف ـ مكتبة لبنان ـ لبنان ـ ط1 ـ 1996 ـ ص51

[3]. المصدر نفسه ـ ص345

الإضافة فيها محضة.[1] واستدلّ ـ أي السّاقي ـ على ذلك بقول الرّضي في شرح الكافية: **"دخول اللّام أي لام التّعريف الحرفيّة بخلاف لام الموصول في نحو: الضّارب، وبخلاف سائر اللّامات، كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك"**[2] وقوله: **"واختصّ الإضافة أعني كون الشّيء مضافا ـ بالاسم، لأنّ المضاف إمّا متخصّص كما في غلام رجل، وإمّا متعرف كما في غلام زيد وأمّا الإضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه، ومؤدّب الخادم ـ وإن لم تخصّص المضاف ولم تعرّفه، فهي فرع من فروع الإضافة المحضة فلا يكون المضاف أيضا في مثلها اسما"**[3] وقد خرج فاضل السّاقي ـ من ذلك بما سيأتي ذكره:

أ ـ اللّام الّتي تدخل على الصّفات غير اللّام الّتي تدخل على الأسماء، فالأولى موصولة بمعنى الّذي، والثّانية للتّعريف،[4] وقد تبنّى مصطفى فاضل السّاقي هذا الرّأي ليعتمده كعلامة شكليّة بارزة تميّز الاسم عن الصّفة.

ب ـ الإضافة نوعان: لفظية ومعنويّة، يمكن اعتمادها كعلامة فارقة بين الأسماء والصّفات؛ إذ إنّ كلّا منهما يقبل الإضافة، ولكنّها في الأسماء تفيد إمّا التّخصيص أو التّعريف، أمّا في الصّفات فلا تفيد شيئا من ذلك، وذلك أنّها إضافة محضة.[5] وقد أخذ مصطفى فاضل السّاقي أيضا بهذا الرّأي ليجعل من الإضافة قيمة خلافيّة بين الأسماء والصّفات، يمكن على أساسها التّمييز بينهما وجعلهما قسمين مختلفين.

13 ـ ابن هشام(ت761هـ): ذكر السّاقي أنّ ابن هشام حَدَّ الاسم على أنّه ما دلّ على معنى في نفسه مجرّدا من الزّمن، يقول: **"فالاسم في الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص61

[2]. الرّضي الإستربادي ـ شرح الكافية ـ تح: عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى ـ السعودية ـ ط1 ـ د ت ـ ج1 ص8

[3]. المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص12

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص62

[5]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص62

بأحد الأزمنة الثّلاثة"[1] فهو بهذا قد حدّ الاسم على أساس وظيفي، وهو دلالته على معنى مجرّد من الزّمن، وقد أورد فاضل السّاقي أنّ ابن هشام رسم للاسم علامات شكليّة يتميّز بها دون غيره، وهي: الجرّ والتّنوين، والنّداء، و(ال) التّعريف والإسناد،[2] ولكنّ ابن هشام لم يذكر علامات شكليّة للاسم فقط، بل ذكر علامة معنويّة تميّزه، وهي كونه مُحدَّث عنه، يقول ابن هشام: **"فأمّا الاسم فيُعرف ب (ال) كالرّجل، وبالتّنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربت"**[3] ثمّ ذكر السّاقي أنّ ابن هشام لم يرد بالجرّ حرف الجرّ، لأنّه قد يدخل على ما ليس باسم نحو: عجبت من أن قمت، وإنّما المراد به الكسرة الّتي يحدثها عامل الجرّ حرفا كان، أم إضافة أم تبعيّة، يقول ابن هشام: **"يتميّز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات، إحداها حرف الجرّ وليس المُراد به حرف الجرّ، لأنّه قد يدخل في اللّفظ على ما ليس باسم نحو: عجبت من أن قمت بل المُراد به الكسرة الّتي يحدثها عامل الجرّ، سواء كان العامل حرفا، أم إضافة، أم تبعيّة"**[4] وفي رأيي أنّه حتّى ولو قُصد بالجرّ حرف الجرّ وليس الكسرة الّتي عملها حرف الجرّ فإنّ ذلك لا يدخل في الاسم ما ليس باسم وذلك أنّ التّقدير في قولنا: عجبت من أن قمت هو: عجبت بالّذي قمت به فمن هنا موصولة بمعنى الّذي، والّذي عند النحّاة اسم، أو عجبت من هذا، وهذا عند النحّاة اسم كذلك.

يرى السّاقي كذلك أنّ ابن هشام لم يُرِد بالنّداء دخول حرف النّداء؛ لأنّه قد يدخل على ما ليس باسم كذلك، نحو قوله تعالى: {قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦} يونس 26 وقوله أيضا: {ألا يا اسجدوا} في قراءة الكسّائي، بل المراد به صلاحيّة الكلمة للنّداء[5] يقول ابن هشام:

---

[1]. ابن هشام ـ شرح شذور الذّهب ـ تح: مُحَمَّد أبو فضل عاشور ـ دار إحياء التّراث العربي ـ لبنان ـ ط1 ـ 2001 ـ ص12

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص63

[3]. ابن هشام ـ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ـ تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد ـ مكتبة طيبة ـ المدينة المنوّرة ـ ص16

[4]. ابن هشام ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ لبنان ـ د ط ـ د ت ـ ج1 ـ ص13 ص14

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص63

"النّداء وليس المُراد به دخول حرف النّداء؛ لأنّ يا تدخل في اللّفظ على ما ليس باسم، نحو: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} و {أَلَا يَا اسْجُدُوا} في قراءة الكسّائي، بل المُراد كون الكلمة مناداة"[1] وفي رأيي أنّه حتّى ولو أُريد بالنّداء حرف النّداء لا صلاحيّة الاسم للمناداة فإنّ ذلك لا يُدخِل في الاسم ما ليس باسم، وذلك أنّ التّقدير في الآيتين: يا ربّ ليت قومي، وألا يا قوم اسجدوا.

14 ـ السّيوطي(ت911هـ): ذكر السّاقي أنّ السّيوطي قسّم الكلام إلى أقسامه الثّلاثة المعهودة، وذكر انحصاره فيها إلّا ما كان من إفراد بعضهم الخالفة بقسم رابع، يقول: **"الكلمة إمّا اسم، وإمّا فعل وإمّا حرف، ولا رابع لها إلّا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعا، وسمّاه الخالفة، والدّليل على الحصر في الثّلاثة الاستقراء والقسمة العقليّة ... وقد عُلم بذلك حدّ كلّ منها بأن يُقال: الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان"**[2] فقد حدّ السّيوطي الاسم من منطلق وظيفي وهو ما يفيده من دلالته على معنى مجرّد من الزّمن، غير أنّه في حديثه هذا عن العلامات الّتي ينماز بها ذكر العلامات الشكليّة له فقط فجعلها في تسع علامات وهي: النداءّ، والتّنوين، وحرف التّعريف، والإسناد إليه والإضافة، والجرّ وحرفه، وعود الضّمير عليه ومباشرته الفعل،[3] وفي ذلك يقول السّيوطي: **"فالاسم من خواصّه نداء [...] وتنوين [...] وحرف تعريف، وإسناده إليه [...] وإضافة، وجرّ وحرفه [...] وعود ضمير [...] ومباشرة فعل [...] للاسم خواصّ تميّزه عن غيره، وعلامات يُعرف بها، وذُكر منها هنا تسعة"**[4] وأوصلها إلى ثلاثين علامة في الأشباه والنّظائر، يقول: **" تتبّعنا جميع ما ذكره النّاس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي: الجرّ وحروفه، والتّنوين والنّداء، وال، والإسناد إليه وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسمّاه، وعودة ضمير عليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسميّة في لفظه ومعناه [...]ونعته وجمعه**

---

[1]. ابن هشام ـ شرح المفصّل ـ ص19

[2]. السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ ج1 ـ ص22

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص65

[4]. السّيوطي ـ المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص24

تصحيحا، وتكسيره، وتصغيره [...] وتثنيّته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوق ياء النّسبة له [...] وكونه فاعلا، أو مفعولا [...] وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال [...] لحوق ألف النّدبة، وترخيمه، وكونه مُضمَرا أو علما، أو مفردا منكّرا، أو تمييزا، أو منصوبا، أو حالا"[1] مجسّدا بذلك اختلاف وحيرة النحّاة في تحديد علامات الاسم، فهم لما عجزوا عن إيجاد حدّ جامع مانع يضمّ جميع الكلمات الّتي اعتبروها أسماءً ذكروا له علامات كثيرة بغرض الحصر.

ثانيا: اختلاف النحّاة في تحديد علامات الفعل:

وكما بدت حيرة النحّاة واختلافهم واضحا في تحديد الاسم وبيان علاماته، بدا اختلافهم في حدّ الفعل وبيان علامته، غير أنّ حيرتهم في تحديد الفعل وعلاماته كانت أقلّ حدّة من تحديد الاسم وعلاماته، وسنعرض فيما يلي لأقوال النحّاة وآرائهم في ذلك كما ذكرها مصطفى الساقي في كتابه هذا:

1 ـ سيبويه(ت180هـ): ذكر السّاقي أنّ سيبويه حَدَّ الفعل بأنّه ما أُخذ من لفظ أحداث الأسماء قاصدا بذلك المصدر، مقسّما إيّاه إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر، مستندا في هذا التّقسيم إلى اعتبار الوظائف الصرفيّة للفعل، وقد اعترض عليه بأنّ بعض الكلمات الّتي عدّها أفعالا ك: ليس وعسى، ونعم، وبئس، ليست مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء؛[2] إذ إنّه لا ينطبق عليها الحدّ الّذي حَدَّ به الفعل.

يقول سيبويه في حدّ الفعل: " **هذا باب علم الكلم من العربيّة، فالكلم: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث، وحُمِد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهب واقتل، واضرب، ومخبرا: يقتل**

[1]. السّيوطي ـ الأشباه والنّظائر في النّحو ـ دار الكتب العلميّة ـ لبنان ـ د ط ـ د ت ـ ج2 ـ ص8

[2]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص67 ص68

ويذهب، ويضرب، ويُقتَل ويُضرَب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء"[1] ولكنّ تحديد سيبويه للفعل بالّذي ذكر يُخرِج عن الفعل كلمات قد عدّها سيبويه أفعالا ومن ذلك ليس، و عسى، و نعم، و بئس، وقد أخذ عليه ذلك، يقول ابن فارس: " **وقال سيبويه: "أمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فيُقال لسيبويه: ذكرت هذا في أوّل كتابك وزعمت بعدُ أنّ "ليس" و"عسى" و"نِعْمَ" و"بِئْسَ" أفعال، ومعلوم أنّها لم تُؤخذ من مصادر"**[2] وهذا يقتضي إمّا إخراج هذه الكلمات ليستقيم قول سيبويه في حدّ الفعل، وإمّا إعادة النّظر في الحدّ نفسه حتّى يصبح شاملا لكلّ الكلمات الّتي اعتبرها أفعالا.

2 ـ الأخفش(ت215هـ): ذكر السّاقي أنّ الفعل عند الأخفش ما قبل التّصريف، وامتنع عن الوصف وقبل الألف واللّام، وامتنع كذلك عن قبول التّثنيّة والجمع؛ ورد في كتاب الحلل في شرح الجمل: **"ما امتنع من التّثنية والجمع، وأن لا يحسن له الفعل والصّفة، وجاز أن يتصرّف علمت أنّه فعل"**[3] فقد حدّ الأخفش الفعل بناء على الأسس الشكليّة الّتي تميّزه عن قسيميه ـ الاسم والحرف ـ معتمدا على قابليّة الفعل للدّخول في جداول تصريفيّة، والدّلالة العدميّة في عدم قبوله علامات الاسم[4] وقد أخذ السّاقي عنه ذلك لاعتمادها كأسس شكليّة للتّفريق بين أقسام الكلام.

3 ـ ابن السرّاج(ت316هـ): حدّ ابن السرّاج ـ كما ذكر السّاقي ـ الفعل مستندا إلى وظيفته الصّرفيّة، بأنّه ما دلّ على معنى وزمان، ثمّ قارن بينه وبين الاسم؛ فالاسم ما وُضع لمعنى مجرّد من الزّمن، أو وُضع لزمن مجرّد من الحدث والفعل،[5] كظروف الزّمان. وجعل الفعل ثلاثة أنواع تبعا للزّمن الّذي يدلّ عليه، فهو إمّا ماض، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل، يقول ابن السرّاج: "**الفعل: ما**

---

[1]. سيبويه ـ الكتاب ـ ج1 ـ ص12

[2]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص50

[3]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ ص69

[4]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص68

[5]. المرجع نفسه ـ ص69

دلّ على معنى وزمان، وذلك الزّمان إمّا ماض، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل وقلنا: "وزمان" لنفرّق بينه وبين الاسم الّذي يدلّ على معنى فقط"[1]

4 ـ الزجّاجي(ت340هـ): ذكر السّاقي أنّ الفعل عند الزجّاجي ما دلّ على حدث وزمان، فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر، وإن دلّ على زمن وحده فظرف، والفعل عنده ثلاثة: ماض ومستقبل وفعل في الحال يسمّى الدّائم، أمّا الأمر عنده فمقتطع من الفعل المضارع.[2]

يقول الزجاجي في حدّ الفعل: "**والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض، أو مستقبل [...] والأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يُسمّى الدّائم**"[3] يقصد بالحال المضارع، والدّليل على أنّ الأمر عندهم مقتطع، ما أورده ابن خروف في شرح الجمل: "**وهي تنقسم بأقسام الزّمان: مثال للماضي ك فعل، ومثال مشترك بين الحال والاستقبال ك يفعل ومثال للمستقبل ك اضرب، ولتضرب**"[4] ولكنه ليس مقتطعا من المضارع كما قال فاضل السّاقي، وإنّما من المستقبل.

5 ـ ابن فارس(ت395هـ): ذكر السّاقي أنّ ابن فارس كما جمع أقوال النحّاة في الاسم وناقشهم فيها مناقشة جادّة، فإنّه فعل الشّيء ذاته هنا، ومن أقوال ابن فارس خلُص السّاقي إلى ما سيأتي ذكره:

أ ـ أيّد ابن فارس الكسّائي فيما ذهب إليه في حدّ الفعل من أنّه ما دلّ على زمان، يقول: "**قال الكسّائي: "الفعل ما دلّ على زمان"**[5] وفي رأي السّاقي أنّهما أغفلا دلالة الفعل على

---

[1]. ابن السرّاج ـ الأصول في النّحو ـ ج1 ـ ص38

[2]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص70

[3]. الزجاجي ـ الجمل في النّحو ـ ص2 ص7

[4]. ابن خروف الاشبيلي ـ شرح الجمل ـ تح: سلوى محمّد عرب ـ مكتبة الملك فهد ـ السعوديّة ـ د ط ـ 1418 ـ ج1 ـ ص271

[5]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص50

الحدث رغم أهمّيته في تحديد الفعل؛ كونه أحد الوظائف الصرفيّة الّتي ينماز بها الفعل إلى جانب دلالته على الزّمن.[1]

ب ـ اعترض ابن فارس على قول سيبويه في حَدِّ الفعل بأنّه أمثلة أُخذت من أحداث الأفعال ك: ليس، وعسى، وبئس الّتي عدّها أفعالا ولم تُؤخذ من أحداث الأفعال،[2] وقد مضى بي الحديث عن ذلك عند حديثي عن حدّ سيبويه للفعل، وأوردت مقولة ابن فارس في ذلك.

ج ـ اعترض ابن فارس على قول بعض النحّاة من أنّ الفعل ما امتنع من التّثنية والجمع، بأنّ الحروف كلّها تمتنع عن ذلك، ومع ذلك لا تُعتبر أفعالا،[3] يقول ابن فارس في ذلك: " **وقال قوم: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع. والردّ على أصحاب هذه المقالة أن يُقال: إنّ الحروف كلّها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالا**"[4] فهؤلاء أرادوا أن يحدّدوا الفعل من خلال دلالته العدميّة على امتناعه قبول التّثنيّة والجمع، غير أنّه فاتهم أنّ الحروف ينطبق عليها ذلك، وهو ما أوقعهم في المحظور.

د ـ ذكر ابن فارس أنّ قوما حدّدوا الفعل بأنّه ما صلح فيه أمس وغدا، وعقّب عليهم بأنّ هذا غير مستقيم عند البصريّين،[5] يقول ابن فارس: "**وقال قوم: الفعل ما حَسُنَ فيه أمس وغدا، وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم، لأنّهم يقولون أنا قائم غداً، كما يقولون أنا قائم أمسِ**"[6] فالكوفيّون يعتبرون اسم الفاعل فعلا، ولهذا فإنّ تحديد الفعل بما صلح فيه أمس وغدا لا غبار على صحّته عند الكوفيّين، ولكنّه عند البصريّين غير ذلك وذلك أنّ اسم الفاعل عندهم من الأسماء وبالتّالي فإنّ تحديدهم إيّاه بما صلح فيه أمس، وغدا يدخل في الفعل ما ليس بفعل.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص69 ص70

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص72

[3]. المرجع نفسه ـ ص72

[4]. ابن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ ص50

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص72

[6]. ابن فارس ـ المصدر نفسه ـ ص50

6 ـ البطليوسي(ت521هـ): أورد السّاقي أنّ البطليوسي جمع بعض أقوال النحّاة في حدّ الفعل وبيان علاماته وكما ناقشهم في حدّ الاسم وعلاماته، فإنّه فعل الشّيء عينه هنا، وقد خلص السّاقي من حديث البطليوسي في ذلك إلى ما سيأتي ذكره:

أ ـ إنّ النحّاة قد اختلفوا في تحديد الفعل وعلاماته كما اختلفوا في تحديد الاسم وعلاماته[1] ولكنّ اختلافهم في تحديد الفعل وعلاماته كان أقلّ من اختلافهم في تحديد الاسم وعلاماته، يقول البطليوسي: **"وقد اختلف النحويّون في حدّ الفعل كما اختلفوا في حَدِّ الاسم"**[2]

ب ـ إنّ الفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وهذا أفضل تحديد للفعل[3]، وهذا وإن كان صحيحا عند السّاقي فإنّه غير صحيح عند البطليوسي، يقول البطليوسي: **"وفي قول أبي القاسم ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل، فقيل: ليس هذا بحدّ إنّما هو رسم لأنّنا نقول: انتقى الضدّان، فلا يدلّ انتفاؤهما على حدث، لأنّ الضدّين لم يجتمعا قط، فيدلّ انتفاؤهما على انتفاء اجتماعهما، وكذلك كان النّاقص لا حدث لها، وهي عند النحويّين فعل، فدلّ هذا على أنّه إنّما بُني على الأكثر"**[4] فتحديد الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترن بزمن مبنيّ على على الأكثر، لا على الاستطراد.

ج ـ أيّد الزجّاجي الكوفيّين بوجود فعل للحال سمّاه الفعل الدّائم وهو صيغة فاعل،[5] ولكن لا يوجد فيما قال البطليوسي إشارة إلى ذلك.

---

[1]. ينظر ـ ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص73

[2]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ ص69

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص73

[4]. البطليوسي ـ المصدر نفسه ـ ص71 ص72

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص73

د ـ من الممكن إخراج عسى، وليس، ونعم، وبئس، وأمثالها من طائفة الأفعال،[1] وقد أرجأ السّاقي ذكر سبب ذلك إلى مكان آخر، وفي رأيي أنّه من الواجب إخراجها، وليس من الممكن فقط وذلك أنّه لا ينطبق عليها حدّ الفعل وهو دلالته على الحدث مقترنا بزمن.

هـ ـ لما كان الفعل يدلّ على الحدث والزّمن فإنّ كان النّاقصة وأخواتها لا تدلّ على حدث البتّة يؤيّد ذلك معناها الوظيفي وواقع الاستعمال،[2] يرى السّاقي أنّ البطليوسي قد لمح بذلك إلى إخراج كان وأخواتها من طائفة الأفعال، ولكنّ حدّ الفعل الّذي ارتضاه البطليوسي ليس دلالته على حدث مقترن بزمن، وإنّما دلالته على معنى في نفسه وزمان محصّل ببنيته ـ وهو قول الفارابي ـ يقول البطليوسي: "**اختلف المنطقيّون أيضا في تحديد الفعل، ويسمّونه الكلمة [...] وقال أبو نصر الفارابي: الكلمة لفظ دالّ على معنى يمكن أن يُفهم بنفسه وحده، ويدلّ ببنيته لا بالعرض على الزّمان المحصّل الّذي فيه ذلك المعنى وهذا القول صحيح لا اعتراض فيه لمعترض**"[3] وبالتّالي يكون السّاقي قد بنى حكم إخراج كان وأخواتها من طائفة الأفعال على الحدّ الّذي ارتضاه هو، لا الّذي ارتضاه البطليوسي.

و ـ اعترض البطليوسي على بعض النحّاة قولهم: أنّ الفعل ما امتنع عن التثنيّة والجمع، وأنّه ما لا يحسن له الفعل والصّفة، وقبل التصرّف، بأنّ هناك كلمات اعتبرها النحّاة أسماءً، ولكنّها لا تُثنّى وأنّ من الأسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف، وأنّ هناك من الكلمات ما اعتبرها النحّاة أفعالا ولا تدخل في جداول تصريفيّة، وهو ما يقتضي إخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء؛[4] فأمّا الكلمات الّتي اعتبرها النحّاة أسماء ولا تثنّى ولا تُجمع، ولا يحسن لها الفعل، ولا توصف فأين، وكيف، ومن وأيمن الله، وأمّا الكلمات الّتي اعتبرها النحّاة أفعالا ولا تدخل في جداول تصريفيّة فنعم، وبئس، وليس.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص73

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص73 ص74

[3]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل ـ ص72 ص73

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص73 ص74

إضافة إلى الحروف؛ فهي كذلك لا تُجمع ولا تُثنّى ولا يحسن لها الفعل ولا توصف ومع ذلك تُعتبر أفعالا.

ز ـ ارتضى البطليوسي قول أبي نصر الفارابي في حدّ الفعل، وهو: " **لفظ دالّ على معنى يمكن أن يُفهم بنفسه وحده، ويدلّ ببنيته لا بالعرض على الزّمان المحصّل الّذي فيه ذلك المعنى، وهذا القول صحيح لا اعتراض فيه لمعترض**"[1]

ح ـ اعترض البطليوسي على من قال بأنّ الفعل ما حسنت فيه تاء التّأنيث، بأنّ من الكلمات الّتي اعتبرها النحّاة أفعالا ولا يحسن فيها تاء التّأنيث كأفعال التعجّب، قال البطليوسي: "**وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التّاء غير صحيح؛ لأنّ فعل التعجّب لا تدخل عليه تاء التّأنيث، وهو فعل باتّفاق البصريّين والكوفيّين**"[2] ألا ترى أنّك لا تقول: ما أجملت السّماء! وإنّما تقول: ما أجمل السّماء! وعليه يكون ذلك مسوّغا لإخراج أفعال التعجّب من الأفعال حتّى يصحّ حَدُّ الفعل هنا.

7 ـ ابن الأنباري(ت577هـ): أورد السّاقي أنّ ابن الأنباري ذكر أنّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصّل، معتمدا في تحديده هذا للفعل على الأسس الوظيفيّة،[3] يقول ابن الأنباري: "**فإن قيل: فما حدّ الفعل؟ قيل: حدّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل، وقيل: ما أُسند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء**"[4] فالفعل عند هؤلاء الّذي نقل عنهم ابن الأنباري لا يقع إلّا مسندا، وبعد تحديده للاسم ذكر أنّ النحّاة اختلفوا في تحديد الفعل ناقلا إلينا العلامات الّتي ذكروها، يقول ابن الأنباري: "**وقد حَدَّه النحويون أيضًا حدودًا كثيرة فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة؛ فمنها: قد، والسّين نحو: قد قام وسيقوم، وسوف يقوم، ومنها: تاء الضّمير، وألفه، وواوه نحو: قمت، وقاما، وقاموا، ومنها**

[1]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل ـ ص73

[2]. المصدر نفسه ـ ص73

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص74

[4]. ابن الأنباري ـ أسرار العربيّة ـ تح: مُحَمَّد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق ـ د ط ـ د ت ـ ص12

تاء التأنيث السّاكنة، نحو: قامت، وقعدت، ومنها أن الخفيفة المصدريّة، نحو: أريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطيّة؛ نحو: إن تفعل أفعل، ومنها لم، نحو: لم يفعل، وما أشبه ذلك؛ ومنها التصرّف؛ نحو: فَعَلَ يَفْعَل "[1] يعلّق السّاقي على قول الأنباري قائلا: **"والظّاهر أنّ الأنباري وهو ينقل ذلك عن النحويّين قد خلط بين الحَدِّ والعلامة، فالّذي ذكره علامات شكليّة [...] ولكنّها لا تُعتبر حدودا للفعل بأيّة حال ـ كما عبّر عن ذلك ـ "**[2] ولكن ابن الأنباري لم يقل أنّ هذه تحديدات النحّاة للفعل، وإنّما العلامات الّتي ميّزوا بها الفعل، ويكفي أن تعود إلى قول الأنباري لتتبيّن ذلك.

8 ـ ابن يعيش(ت553هـ): ذكر السّاقي أنّ ابن يعيش حدّ الفعل بأنّه ما دلّ على لفظ في نفسه مقترن بزمان، مستندا في تحديده هذا إلى الوظائف الصرفيّة،[3] يقول ابن يعيش: **"الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"** ثمّ ذكر العلامات الّتي يُعرف بها، يقول: **"ومن خصائصه صحّة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم، ولحوق المتّصل البارز من الضّمائر، وتاء التّأنيث السّاكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل وفعلتُ، ويفعلنَ، وافعلي وفعلت"**[4] وكلّها علامات شكليّة يُعرف بها الفعل.

ومن آراء ابن يعيش خلُص السّاقي إلى النّتائج التالي ذكرها:

أ ـ إضافةُ بعض النحّاة كلمة محصَّل على الزّمان الذي يدلّ عليه الفعل ـ ما دلّ على حدث مقترن بزمان محصّل ـ ليفرّقوا بين زمان الفعل، وزمان المصدر، غير ضروريّ في نظر ابن يعيش وذلك أنّ دلالة الفعل على الزّمن دلالة وضعيّة، أمّا دلالة المصدر على الزّمن فدلالة تزامنيّة مستفادة من كون المصدر هو الحدث ولا يكون إلّا في زمن، فهو من لوازمه.[5] فمثلا الخروج لا يدلّ على الزّمن دلالة

[1]. ابن الأنباري ـ أسرار العربيّة ـ ص11

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص75

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص75 ص76

[4]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج4 ـ ص204

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص75 ص76

وضعيّة ـ أيّ ليس موضوعا لزمن محدّد ـ إذ إنّنا لا نعرف إن كان هذا الخروج في الماضي، أو المستقبل، أو الحال، وإنّما دلالته على الزّمن تزامنيّة ـ تُستفاد من السيّاق الّذي يرد فيه ـ ألا ترى أنّه إذا قلنا: كان ملتقانا كلّ يوم جمعة، دلّ المصدر هنا على الزّمن الماضي؛ لأنّه حدث ماض، وفي قولنا: سيكون ملتقانا كلّ يوم جمعة دلّ على المستقبل كونه حدث في المستقبل، يقول ابن يعيش: **"وقد يضيف قوم إلى هذا الحدّ زيادة قيد فيقولون: بزمان محصّل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أنّ المصدر يدلّ على زمان، إذ الحدث لا يكون إلّا في زمان، لكنّ زمانه غير متعيّن كما في الفعل والحقّ أنّه لا يُحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أنّ الفعل وُضع للدّلالة على الحدث وزمان وجوده"**[1]

ب ـ ذِكْرُ ابن يعيش علامات شكليّة تميّز الفعل عن غيره من أقسام الكلام[2]، وقد مضى بنا الحديث عن ذلك.

9 ـ السّيوطي(ت911هـ): قسّم السّيوطي ـ فيما أورده السّاقي ـ الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع وأمر، وجعل المستقبل أمراً؛ لأنّ الأمر يُطلب به ما لم يقع بعد، ثمّ جعل لكلّ قسم علامات يُعرف بها على غير عادة النحويّين، وهو إجراء سليم؛[3] فما ينطبق على الماضي مثلا لا يُشترط انطباقه على المضارع أو المستقبل، وهلم جرا، يقول السّيوطي: "**الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيّين في قولهم قسمان وجعلهم الأمر مقتطعا من المضارع، وذكرت مع كلّ قسم علامته لأنّه أبلغ في الاختصار، أحدها الماضي ويتميّز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم لمخاطب، وبتاء التّأنيث السّاكنة [...] الثّاني الأمر وخاصّته أن يفهم الطّلب، ويقبل نون التّوكيد [...] الثّالث المضارع، ويميّزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة الهمزة والنّون والتّاء والياء**"[4] وهذه الأحرف الأخيرة الّتي ذكرها السّيوطي هي أحرف المضارعة المعروفة، والمجموعة في كلمة أنيت.

---

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج4 ـ ص204

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص76

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص78 ص79

[4]. السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ ص30 ص31

كما ذكر السّيوطي جميع ما ذُكر من علامات الفعل، فوجدها بضعة عشر علامة، وهي كالتّالي: " **تاء الفاعل وياؤه، وتاء التّأنيث السّاكنة، وقد والسّين، وسوف، والنّواصب والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التّوكيد، واتّصاله بضمير الرّفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، وتغيير صيغته لاختلاف الزّمان**"[1] وكلّ هاته الّتي ذُكرت علامات شكليّة يُمَيَّز بها الفعل عن باقي أقسام الكلام.

ثالثا: اختلاف النحّاة في تحديد الحرف وعلاماته.

وكما اختلف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته والفعل وعلاماته، فإنّهم قد اختلفوا كذلك في تحديد الحرف وعلاماته، إلّا أنّ اختلافهم هنا أقلّ من اختلافهم في السّابقين، وفيما يلي تفصيل ذلك كما ذكره السّاقي:

1 ـ سيبويه(ت180هـ): حدّ سيبويه الحرف قائلا: "**فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل**" ثمّ مثّل له بعد ذلك، فقال: "**وأمّا ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها**"[2] فقد حدّ سيبويه الحرف انطلاقا من دوره الوظيفي، وما خرج عن الاسم والفعل وحمل معنى فهو عنده حرف.

2 ـ ابن السرّاج(ت316هـ): أورد السّاقي أنّ ابن السرّاج حَدَّ الحرف معتبرا دوره الوظيفي في الكلام بأنّه ما لا يجوز أن يكون خبرا أو أن يُخبر عنه، وما لا يأتلف منه مع الحرف كلام،[3] أي أنّه لا يأتلف كلام من تعالق حرف بحرف، يقول ابن السرّاج: "**الحرف ما لا يجوز أن يُخبر عنه كما يُخبر عن الاسم [...] ولا يجوز أن يكون خبرا [...] والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام**"[4] ألا ترى أنّك لا تقول: في قادم، ولا عن رائح، كما تقول: زيد قادم، وعمرو رائح، فدلّ ذلك على أنّ الحرف لا يجوز أن يُخبر عنه البتّة، كما أنّك لا تقول: قادم في، ولا رائح عن، فدلّ ذلك على

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص79 ص80

[2]. سيبويه ـ الكتاب ـ ج1 ـ ص12

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص82 ص83

[4]. ابن السرّاج ـ الأصول في النّحو ـ ج 1 ـ ص41

أنّه لا يقع خبرا، كما أنّك لو قلت: إن ثمّ، أو عن حتّى لم يكن ذلك كلاما، ولم يكن لكلامك معنى، فدلّ ذلك على أنّ الكلام لا يأتلف من تعالق حرف بحرف.

3 ـ الزجّاجي(ت340هـ): ذكر السّاقي أنّ الحرف عند الزجّاجي ما دلّ على معنى في غيره، وقد أدرج كثيرا من الكلمات تحت مُسمَّى الحرف، وكأنّه أدرك معنى التّعليق الّذي تؤدّيه هذه الكلمات بين الأجزاء المختلفة في الجملة العربيّة[1] ورد في كتاب الجمل: **"والحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو: من، وإلى، وثمّ، وما أشبه ذلك"**[2] ثمّ يعود في مواضع أخرى ليضيف إليها إن وإذما في باب الجزاء، و منذ في باب بناء الحروف، وأين، وكيف، وإيّان، وثمّ في باب المبني من الأسماء، ومهما وحيثما، وكيفما، وأينما، ومن، وما، وأنّى في معرض حديثه عن حروف المجازاة تحت باب الأفعال،[3] وإضافة إلى ذلك ـ ممّا لم يذكره السّاقي هنا ـ أيُّ في باب الأفعال، وهل في باب الرّفع بهل وأخواتها من حروف.

وقد رأى السّاقي أنّ في إدراج الزجّاجي لهذه الكلمات ـ ممّا اعتبره النحّاة أسماء ـ في باب الحروف ما يدعوا إلى البحث في أشكالها ووظائفها ومراقبة استعمالها في التّراكيب الكلاميّة تمهيدا لتبوّئها موقعا بين أقسام الكلام، بعيدا عن اعتبارها أسماء تارة، وحروفا تارة أخرى.

4 ـ ابن فارس(ت395هـ): ذكر ابن فارس أنّ أهل العربيّة قد أكثروا في حدّ الحرف، غير أنّه لم ينقل لنا من اختلافهم هذا إلّا قول سيبويه وقول الأخفش في حدّ الحرف، أورد ابن فارس في كتابه: **"قال سيبويه: وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، وكان الأخفش يقول: ما لم يحسن له الفعل، ولا الصّفة، ولا التثنيّة، ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرّف، فهو حرف"**[4] ثمّ ذكر أنّ أقرب أقوالهم إلى الصحّة قول سيبويه، وقد اعترض السّاقي على قول الأخفش بأنّ العلامات الّتي ذكرها تنطبق على الفعل أيضا وهو نموذج

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص84

[2]. الزجاجي ـ الجمل في النّحو ـ ص58

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص83 ص84

[4]. ابن فارس ـ الصاحبي في فقه اللغة ـ ص50

آخر عن اختلاف النحّاة في تقسيم الكلام، وتحديد كلّ قسم وبيان علاماته الّتي ينماز بها عن غيره،[1] وليس أدلّ على ذلك من قول البطليوسي: **"فقول الأخفش أنّه ما لم يحسن له الفعل، ولا الصّفة، ولا التّثنية، ولا الجمع، خطأ؛ لأنّ الفعل داخل تحت هذا التّحديد"**[2]

5 ـ البطليوسي(ت521هـ): جسّد البطليوسي ـ في نظر السّاقي ـ في حديثه عن الحرف تحت باب أقسام الكلام اختلاف النحّاة واختلافهم في تحديد الحرف من خلال أقوالهم الّتي نقلها إلينا كالزجّاجي وسيبويه، والأخفش، والمبرّد، ومحمّد بن الوليد، وابن كيسان، وأبو عبد الله الطوال، وأبي نصر الفارابي، ثمّ ناقشهم في ذلك مناقشة جادّة، وأنّ أكثر هذه الحدود فاسدة ومن خلال آراء البطليوسي خلُص فاضل السّاقي إلى ما يلي:

أ ـ أنّ تعريف الزجّاجي للحرف بأنّه: ما جاء لمعنى في غيره يجب أن يُزاد فيه: ولم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة، ذلك أنّ:

أ ـ أ ـ جعل الكلمات الّتي تُستخدم للاستفهام والشّرط مساوية للحرف كونها تأتي لمعنى في غيرها وهي عند النحّاة أسماء.[3]

أ ـ ب ـ جعل الموصولات مناوئة للحروف وهي عند النحّاة أسماء، وكان من الصّواب بمكان أن يُزاد في حدّ الحرف عبارة: ولم يكن أحد جزئي الجملة، حتّى لا يقع في حدّ الحرف ما اعتبره النحّاة غير الحرف.[4] إنّ ما يجب الإشارة إليه هنا أنّ هذين الأساسين الّذين ذكرهما السّاقي يخصّان اعتراض البطليوسي على الزجّاجي دون غيره، وليس الزجّاجي وغيره كما قال السّاقي.

وممّا خلُص إليه السّاقي من أقوال البطليوسي كذلك:

ب ـ تجسيد البطليوسي اختلاف النحّاة في تحديد الحرف.

ج ـ ارتضاء البطليوسي حدّ سيبويه للحرف.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص84 ص85

[2]. البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ ص76

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص85 ص86

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص85 ص86

د ـ ذِكْرُ البطليوسي أنّ بعض النحّاة سمّوا الحرف أداة كأبي نصر الفارابي، وعبد الله الطوال.[1]

6 ـ الزّمخشري(ت538هـ): ذكر السّاقي أنّ الزّمخشري قد سار على أثر من سبقه في حدّ الحرف بأنّه ما دلّ على معنى في غيره، ولكنّه أضاف إليه عبارة: ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه، وإضافته هذه تستحقّ الوقوف عندها، فقد أحسّ الزّمخشري ـ في نظر السّاقي ـ بمعنى التّعليق، وهي الوظيفة الّتي يؤدّيها الحرف من ربطٍ بين الأجزاء المختلفة من الجملة،[2] والتّعلّق الّذي قصده الزّمخشري هنا تعلّق الحرف بالاسم والفعل، إذ لا تجد فيما تقول العرب كلاما وقع فيه حرف من حروف المعاني ولم يقع متعلّقا باسم أو فعل.

7 ـ ابن يعيش(ت553هـ): أورد السّاقي أنّ الحرف عند ابن يعيش ما دلّ على معنى في غيره، وهذا الحدّ عنده أمثل من قول النحّاة: ما جاء لمعنى في غيره، لأنّ الحدّ الثّاني يشير إلى العلّة، وليست هي المقصود من الحَدّ، وإنّما المقصود من وراء الحدّ الدّلالة على الذّات، ثمّ ذكر أنّ بعض النحّاة زعم أنّ هذا الحدّ فاسد؛ لأنّه يدخل في الحرف ما ليس بحرف كأسماء الاستفهام والجزاء، وقد ردّ على ذلك بأنّ هذه الأسماء دلّت على معنى في نفسها بحكم الاسميّة، أمّا دلالتها على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير الحرف، وإجابته هذه ـ في نظر السّاقي ـ بعيدة عن منطق اللّغة أراد ابن يعيش من ورائها الدّفاع عن اسميّة هذه الكلمات، ففاته بذلك أنّه لا ينطبق عليها علامات الاسم، ناهيك عن وظيفتي الرّبط والتّعليق اللّتان تؤدّيهما[3] يقول ابن يعيش: **"وقولهم: ما دلّ على معنى في غيره أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره، لأنّ في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدّلالة على الذّات لا على العلّة الّتي وُضع من أجلها"**[4] ولست أوافق ابن يعيش فيما ذهب إليه هنا؛ فالحدّان وإن اختلف التّعبير فيهما، فإنّ المراد والمقصود منه واحد.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص85 ص86

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص88

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص88 ص89

[4]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج4 ـ ص447

8 ـ السّيوطي(ت911هـ): ذكر السّاقي أنّ السّيوطي لم يحدّ الحرف فيما قال، غير أنّه ذكر العلامة الّتي تميّزه عن قسيميه ـ الاسم والفعل ـ يقول: **"بل علامته ألّا يقبل شيئا من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل"**[1] وهي علامة العدميّة، ثمّ جعله ثلاثة أقسام: **"وهو ثلاثة أقسام مختصّ بالاسم ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما"**[2]؛ فالمختصّ بالأسماء نحو: حروف الجرّ، والمختصّ بالأفعال نحو: حروف الجزم، والمشترك بينهما نحو: حروف الاستفهام.

ومن أهمّ ما تضمّنته أقوال السّيوطي في الحرف والّتي ذكرها السّاقي أذكر:

أ ـ أورد السّيوطي في جمع الجوامع أنّ: ليس، وعسى، وكان وأخواتها ليست حروفا، عاكسا بذلك اختلاف النحّاة واختلافهم مرّة أخرى في تقسيم الكلام،[3] يقول السّيوطي: **"وليس منه عسى وليس، وكان وأخواتها على الصّحيح"**[4] يقصد الحرف؛ فهذه الكلمات عند السّيوطي أفعال لقبولها تاء التأنيث، وتاء الفاعل ـ لمتكلّم كانت أم لمخاطب ـ يقول السّيوطي: **"المشهور من مذهب الجمهور أنّ المذكورات أفعال لاتّصال ضمائر الرّفع والتّاء السّاكنة بها"**[5] ولكنّ الفعل يدلّ على حدث مقترن بزمن، وليست هذه الكلمات الّتي ذكرها السّيوطي كذلك، والفعل يميّزه دخول حرفي الاستقبال عليه، وهذه الكلمات ينتفي دخول ذلك عليها، والفعل ما أُخذ من لفظ أحداث الأسماء ـ كما قال سيبويه ـ وهذه الكلمات لا ينطبق عليها ذلك، ثمّ إنّ قبول تاء التأنيث وتاء الفاعل ليستا العلامتين الوحيدتين اللّتان تميّزان الفعل.

ب ـ ذكر السّيوطي أنّ ابن السرّاج ذهب إلى حرفيّة عسى، وليس، مبرّرا ذلك بعدم قبولها التّصريف، ووافقه ثعلب في ذلك، ووافقه الفارسي وابن شقير في حرفيّة ليس،[6] وقد مضى بنا

---

[1]. السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ ج1 . ص39

[2]. المصدر نفسه ـ ج1 . ص40

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص89 ص90

[4]. السّيوطي ـ المصدر نفسه ـ ج1 . ص40

[5]. المصدر نفسه ـ ج1 . ص40

[6]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص90

الحديث عن انتفاء ذلك، في الصّفحة السّابقة، ونضيف هنا أنّ قبول هذه الكلمات التّصريف لا يعني قبولها باقي العلامات، ثمّ إنّ قبولها بعض علامات الفعل دون غيرها لا يجعل منها أفعالا.

ج ـ نقل إلينا السّيوطي اختلاف النحّاة وحيرتهم في تحديد موقع صحيح لهذه الكلمات بين أقسام الكلام الثّلاثة، وذلك راجع إلى دورانهم في فلك التّقسيم الثّلاثي في رأي السّاقي،[1] وفي رأيي أنّ ذلك راجع زيادة على ذلك إلى اختلافهم في تحديد علامات كلّ قسم فمثلا الفعل عند السّيوطي يُعرف بتاء الفاعل، وتاء التّأنيث، وهذه الكلمات ينطبق عليها الحدّ ولأجل ذلك عدّها أفعالا وعند الزجّاجي يُعرف الحرف بأنّه ما دلّ على معنى في غيره، وهذه الكلمات ينطبق عليها الحدّ ولأجل ذلك عدّها حروفا، وهلم جرا.

د ـ ذكر السّيوطي أنْ ليس للحرف علامة وجوديّة، وإنّما علامته ألّا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل، فالعلامة العدميّة ظاهرة شكليّة بارزة للتّمييز بين أقسام الكلام.[2] وفي ذلك يقول السّيوطي: **"الحرف لا علامة وجوديّة له، بل علامته ألّا يقبل شيئا من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل"**[3]

هـ ـ أورد السّيوطي أنّ ابن النحّاس حدّ الحرف بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه، مخالفا بذلك ما جرى عليه النحّاة من أنّه ما دلّ على معنى في غيره، وذلك أنّ المعنى المفهوم من الحرف في حالة التّركيب أتمّ من المعنى المفهوم منه عند الإفراد، بخلاف الاسم والفعل اللّذان يُفهم من كلّ منهما في حالة الإفراد ما يُفهم في حالة التّركيب.[4]

نتائج التّقسيم المستخلصة من اختلاف أقوال النحّاة: ومن أقوال النحّاة في تقسيم الكلام وتحديد كلّ قسم وعلاماته الّتي عرضها مصطفى فاضل السّاقي خلُص إلى النّتائج الآتي ذكرها:

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص90 ص91

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص91

[3]. السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ ص39

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص91

أوّلا: ورد ذكر الخالفة قسما رابعا من أقسام الكلام عند بعض النحّاة،[1] وهو رأي ارتضاه السّاقي مع التوسّع فيه.

ثانيا: ذكر بعض النحّاة ـ كالزجّاجي ـ أنّ الظّروف غير الأسماء والحروف،[2] وقد أخذ السّاقي بهذا الرّأي أيضا.

ثالثا: أدرج النحّاة تحت مسمّى الاسم بعض الكلمات مع أنّها لا تقبل علاماته الشكليّة الّتي ميّزوها به، كالضّمائر، وقد جعلها السّاقي عنوانا عامّا يضمّ تحته ضمائر الشّخص والإشارة وضمائر الموصول؛ لأنّها تتميّز عن الأسماء بسمات شكليّة تختلف عن علامات الأسماء، ضف إلى ذلك أنّها تُستخدم في التّراكيب الكلاميّة للتّعبير عن وظيفة الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر ومع إدراكهم أنّه لا ينطبق عليها ما حدّدوا به الاسم إلّا أنّهم لم يفكّروا في إفرادها بقسم آخر.[3]

رابعا: سمّى الكوفيّون الحروف أدوات، وفي رأي السّاقي أنّ هذه التسميّة أقرب إلى الدقّة يجب الأخذ بها،[4] ولكنّه لم يوضّح لنا علّة ذلك مكتفيا بالإشارة إلى ذلك فقط.

خامسا: ورد في أقوال النحّاة أنّ الصّفات غير الأسماء، وذلك عند حديثهم عن أبنية الأسماء من أنّ بعضها يكون للأسماء، والآخر للصّفات، وثالث مشترك بينهما، وأنّ الاسم ما دلّ على مسمّى ليس الزّمن جزءا منه، وأنّ الصّفة ما دلّت على موصوف بالحدث لا يخلوا من الدّلالة على الزّمن[5] وقد أخذ السّاقي بهذا التّفريق، جاعلا بذلك الصّفة قسما مستقلّا يضمّ اسما الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل.

سادسا: ورد الاسم عند النحّاة قسما من أقسام الكلام، وهذا أمر لا اعتراض فيه.

سابعا: ورد الفعل عند النحّاة قسما من أقسام الكلام، وهذا أمر أيضا لا اعتراض فيه.

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص92

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص92

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص92

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص92

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص93

وممّا سبق تكون أقسام الكلام عند السّاقي سبعة أقسام، وهي:

الاسم، الفعل، الصّفة، الخوالف، الضّمائر، الظّروف، والأدوات.

عبد القاهر (ت471هـ) ومعاني النّحو:

وبعد أن عرض السّاقي لآراء القدماء واختلافهم في تقسيم الكلام وبيان علاماته رأى أنّه من الضّرورة الحديث عن جهود عبد القاهر الجرجاني في النّحو الّتي لو أُخذت بعين الاعتبار لكان للقدماء في تقسيم الكلام رأي آخر، وسنعرض فيما يلي لآراء عبد القاهر الجرجاني في النّحو كما ذكرها السّاقي مُتْبعين ذلك بالشّرح والتّعليق.

حين أُغرق النّحو في المنطق والفلسفة، أُهملت المعاني، وفقد النّحو جوهره، فصار قواعد مجرّدة وذلك أنّ النحّاة قد قصروا جهدهم، وحصروا موضوع دراستهم على الأجزاء التحليليّة للتّراكيب اللغويّة، ونسبوا إليها المعاني، فكان نتاج ذلك التّأويلات والتّخريجات العقليّة للمسائل النحويّة الّتي لا تمتّ لواقع اللّغة بصلة، فكثر الخلاف والجدل بين النحّاة.[1]

وكادت الكارثة تقع لولا أن أتى عبد القاهر الجرجاني لينتشل النّحو من غياهب المنطق والفلسفة، وليعيد للنّحو جوهره، حين جعل من التّركيب اللّغوي مناط الدّراسة النحويّة ناسبا بذلك المعنى لا إلى عناصر التّركيب اللّغوي، بل إلى التّركيب اللّغوي نفسه، من خلال آرائه في النّظم.[2]

وبعد حديث السّاقي عن فضل عبد القاهر الجرجاني في انتشال النّحو من الغرق في غياهب المنطق والفلسفة، راح ينقل إلينا نصّا تلو الآخر من دلائل الإعجاز ليؤكّد لنا صحّة ما قال ولأجل ذلك نجده يرصف هذه الأقوال رصفا، وقد كان من الأنسب أن يقف على كلّ قول بالتّعقيب والشّرح، لا أن يكتفي بذكر ما تضمّنته هذه الأقوال في الأخير، وممّا خلُص إليه السّاقي من ذلك ما سيأتي ذكره:

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص94 ص99

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص98 ص99

أ ـ أنّ النّظم عند الجرجاني وضع الكلام بحسب ما يقتضيه النّحو، والعمل على قوانينه وأصوله كي يصحّ النّظم، فيتحقّق بذلك القصد من نظم المعاني النحويّة،[1] وقد أشار الجرجاني إلى ذلك في قوله: "**اعلم أن ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها**"[2]

ب ـ نظم المعاني النحويّة لا يكون إلّا بالمباني الصرفيّة، واختلاف المعاني النحويّة سيكون تبعا لاختلاف المباني المنطوقة،[3] ولست أوافق الكاتب فيما ذهب إليه من أنّ اختلاف المعاني النحويّة يكون تبعا لاختلاف المباني الصرفيّة، لأنّ المعاني تُرتّب في النّفس أوّلا، ثمّ تُقفى بها الألفاظ ـ المباني ـ إذن فاختلاف المباني يوعز إلى اختلاف المعاني وليس العكس، يقول الجرجاني: " **وأنّك تَتوخّى التّرتيب في المعاني وتُعْمِلَ الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق**"[4] ومنه فإنّ قول السّاقي يحتاج إلى إعادة نظر.

ج ـ إنّ النّظر في اختلاف المباني المنطوقة المعبّرة عن المعاني النحويّة سيسوقنا إلى ملاحظة الفروق الشكليّة والوظيفيّة الّتي تمتاز بها تلك المباني،[5] يقصد الكاتب أنّ اختلاف المعاني يؤدّي حتما إلى اختلاف الوجوه كما سمّاها الجرجاني أو المباني كما سمّاها السّاقي، ولإدراك المعاني المقصودة من هذه الوجوه علينا النّظر في الفروق بينها إمّا من جانب الشّكل أو الوظيفة.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص99 ص100

[2]. عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ـ تحقيق محمود محمّد شاكر ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط5 ـ 2004 ـ ص81

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص100

[4]. عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ـ ص54

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص100

د ـ إنّ التّعبير بالاسم غيره بالفعل؛ فلكلٍّ وظيفته، وسماته الشكليّة، ونفس الكلام يُقال في باقي أقسام الكلام.

هـ ـ يسوقنا التّقديم والتّأخير ـ إضافة إلى تحديد المعاني النحويّة ـ إلى إدراك دور الرّتبة في تحديد مواقع الكلمات بين أقسام الكلام، إذ إنّ هناك كلمات محفوظة الرّتبة، كالأدوات تنتمي إلى رتبة التقدّم، وكالفاعل ينتمي إلى رتبة التأخّر عن فعله، وأخرى ليست كذلك، كالظّروف قد تتقدّم وقد تتأخّر؛ فهي حرّة الرّتبة.

هـ ـ يُعدّ التّعريف والتّنكير ـ إضافة إلى تحديد المعاني النحويّة ـ ظاهرة شكليّة بارزة في التّفريق بين أقسام الكلام تحت ما يُسمّى بظاهرة الإلصاق؛ ف (ال) تدخل على الاسم والصّفة وإن اختلف المعنى في كلّ منهما، ولا تدخل على الفعل،[1] والّذي قصده السّاقي بقوله: وإن اختلف المعنى في كلّ منهما، أنّ دخول (ال) على الصّفة يفيد غير الّذي يفيده دخولها على الاسم، فهي في الاسم تفيد التّعريف، وفي الصّفة تكون موصولة بمعنى الّذي.[2]

ينقل إلينا فاضل مصطفى السّاقي بعد ذلك قول عبد القاهر الجرجاني في التّعليق ذاكرا لنا أقسامه كما ذكرها الجرجاني، وهي: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما وفي خضمّ ذلك يسوق لنا قول تمام حسان في فكرة التّعليق في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها، وقول محمّد عيد في الأبواب النحويّة. ولست أجد المبرّر والدّاعي إلى إيراد ذلك هنا، وبخاصّة إذا رجعنا إلى هدفه من إيراد آراء الجرجاني هنا. وهو إيجاد المبرّر للأسس الّتي سيعتمدها لاحقا في تقسيمه للكلام.

و ـ يقول السّاقي: **"أشار الجرجاني إلى أنّ الكلمات العربيّة في المعجم جثث هامدة لا حياة فيها إلّا في التّركيب الكلامي، وأنّ التّفاضل بينها مبنيّ لا على أساس أنّها ألفاظ مجرّدة أو كلم مفردة بل على أساس دلالتها في التّركيب ومواءمتها لمعنى غيرها في سياق الكلام، فهو بهذا**

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص101

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص62

يقرّ أنّ المعجم ليس نظاما من أنظمة اللّغة، لأنّه لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضويّة والقيم الخلافيّة"[1] أمّا قوله: أنّ الجرجاني أشار إلى أنّ التّفاضل بين الكلمات إنّما يكون من خلال مناسبتها لأخواتها في السيّاق الكلامي، فقد أشار إليه الجرجاني في قوله: "**فقد اتّضح إذن اتّضاحا لا يدع للشكّ مجالا، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الفضيلة وخلافها، في ملائمة معنى اللّفظة لمعنى الّتي تليها وما أشبه ذلك، مما لا تعلّق له بصريح اللّفظ**"[2]

أمّا قوله إنّ الجرجاني أشار إلى أنّ الكلمات العربيّة في المعجم جثث هامدة، لا حياة فيها إلّا في التّركيب الكلامي، وأنّه قرّر بأنّ المعجم ليس نظاما من أنظمة اللّغة، فيحتاج إلى إعادة نظر، إذ لا يوجد دليل على ذلك.

ينهي مصطفى فاضل السّاقي حديثه عن عبد القاهر الجرجاني ومعاني النّحو بإعادة السّبب الّذي جعله يفرد في كتابه جزءا له، رغم أنّه ذكر ذلك في بداية هذا الجزء، وقبله في مبحث اختلاف النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته.[3]

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص104

[2]. عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ـ ص46

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص62 ص94 ص105

الفصل الثّاني:

تلخيص ودراسة

آراء الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلم.

1 . آراء إبراهيم أنيس ونقدها.

2 . آراء مهدي المخزومي ونقدها.

3 . آراء إبراهيم السامرّائي ونقدها.

4 . آراء مهدي المخزومي ونقدها.

الباب الثّاني:

تلخيص ودراسة

1 ـ الفصل الأوّل: أسس تقسيم الكلم.

2 ـ الفصل الثّاني: أقسام الكلم وعلامات كلّ قسم.

3 ـ الفصل الثّالث: تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم.

الفصل الأوّل:

تلخيص ودراسة.

أسس تقسيم الكلم.

1 . الأسس الشكليّة.

2 . الأسس الوظيفيّة.

يتحدّث السّاقي في هذا الفصل عن الأسس الّتي اعتمدها في تقسيمه للكلام إلى سبعة أقسام وهي أسس من حيث الشّكل وأخرى من حيث الوظيفة، ونظرا لأنّ البحث في هذا يتّسم بالجدّة ونظرا لعدم توفّر المراجع الّتي تناولت أسس تقسيم الكلام، أجدني مجبرا على الاقتصار على ما جاء به السّاقي وتمام حسان فقط متبعا ذلك بالشّرح والتّعليق متى ما احتاج الأمر إلى ذلك.

أوّلا: الشّــكل

وهو كما عرّفه السّاقي الصّورة المنطوقة أو المكتوبة للأجزاء التحليليّة للتّعبير الكلامي أو للتّركيب الكلامي ككلّ،[1] يقصد بالأجزاء التحليليّة للتّعبير الكلامي الكلمات و حروف المعاني، ويقصد بالتّركيب الكلامي الجملة ككلّ، ويقابل ـ المبنى ـ عند تمام حسان كما تقابل الوظيفة مصطلح المعنى عنده، أمّا القيم الخلافيّة الّتي تفرّق كلّ قسم من أقسام الكلام عن غيره فيسميها تمام حسان أسسا بينما يسمّها السّاقي مميّزات، وبالرّغم من أنّ هذه المصطلحات الّتي مضى ذكرها تشير إلى مفهوم واحد، ومدلول موحّد، يصرّ كلّ باحث على استخدام الألفاظ الّتي تروقه مع علمه بذلك ومن ذلك قول السّاقي: **"لقد سمّى الأستاذ تمام هذه القيم الخلافيّة أسسا مبنويّة، ومعنويّة ونسمّيها مميّزات شكليّة ووظيفيّة، ولا اختلاف بين التسميتين إلّا من ناحية واحدة وهو الاختلاف بين كلمة أسس وكلمة مميّزات وهو أمر معلوم"**[2] فهذا مثال صغير عن مشكلة المصطلح الّتي يعاني منها الوطن العربي رأيتُ أنّه من الضّروري الإشارة إليها، فلا أدري لماذا يصرّ السّاقي على استخدام مصطلحات مخالفة للّتي استخدمها المشرف عليه ـ تمام حسان ـ مع أنّ المعنى والمفهوم المعبَّر عنه واحد.

يشمل الشّكل عند السّاقي الأسس التاليّة: الصّورة الإعرابيّة، الرّتبة، الصّيغة، الجدول، التّضام والرّسم الإملائي، وفيما يلي تفصيل القول فيها.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص179

[2]. المرجع نفسه ـ ص179

1 ـ الصّورة الإعرابيّة: وتشمل علامات الإعراب حركة كانت، أو حرفا، أو حذفا، كما تشمل محلّ الجملة ومحلّ المفرد المبنيّ من الإعراب، إضافة إلى ظاهرة التّنوين؛[1] أمّا الإعراب بالحركة فعلى أربعة أوجه: بالرّفع والنّصب والجرّ والجزم، والحركات ثلاثة والسّكون ليس بحركة، يقول صاحب اللّباب في علل البناء والإعراب: "**وإنّما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة إذ لا خامس لها وذلك أنّ الأعراض إمّا حركة وإمّا سكون والسّكون نوع واحد والحركات ثلاث فمن هنا انقسمت إلى هذه العدّة**"[2] والحركة الإعرابيّة إمّا ظاهرة أو مقدّرة، والمقدّرة تكون للثّقل أو للتّعذّر ولا تكون لشيء آخر.

أمّا الإعراب بالحرف فمنه الألف علامةُ الرّفع في المثنّى والنّصب في الأسماء السّتّة، والياء علامة الجرّ فيهما وفي جمع المذكّر السّالم، والواو علامة الرّفع في الأسماء السّتّة وجمع المذكّر دون المثنّى والألف علامة الرّفع فيه دونهما، وهلم جرا.

أمّا الإعراب بالحذف فمنه حذف حرف العلّة في المضارع المجزوم، والنّون من الأفعال الخمسة والياء من المنقوص إذا نُوِّن برفعٍ أو جرٍّ، وهلم جرا.

أمّا محلّ الجملة فتنقسم الجمل بإزائه إلى قسمين: جملة لها محلّ من الإعراب، وجملة لا محلّ لها فإذا أمكن تأويلها بمفرد فللجملة محلّ من الإعراب، والجمل الّتي لها محلّ من الإعراب معلومة، أمّا إذا لم يصحّ ذلك فلا محلّ للجملة من الإعراب، والجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب معلومة أيضا.

أمّا محلّ المفرد المبنيّ فيشمل المبني من الكلمات دون غيرها في محلّ رفع أو نصب أو جرّ كالضّمائر، والموصولات، والإشارة، وهلم جرا.

يُضاف إلى ما سبق التّنوين، والتّنوين على خمسة أنواع، أورد صاحب الجنى الدّاني قوله: "**وأقسام التّنوين عند سيبويه خمسة: الأوّل تنوين التّمكين؛ وهو اللّاحق للاسم المعرب**

---

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص180 ص181

[2]. أبو البقاء البغدادي ـ اللّباب في علل البناء والإعراب ـ تح: عبد الإله نبهان ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط1 ـ 1995 ـ ج1 ـ ص55

المنصرف، والثّاني تنوين التّنكير؛ وهو اللّاحق ببعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها [...] والثّالث تنوين المقابلة؛ وهو اللّاحق لما جُمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات؛ لأنّه يقابل النّون في جمع المذكّر [...] والرّابع تنوين العوض؛ وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه إمّا جملة نحو: يومئذ، وإمّا مفرد نحو: كلّ وبعض وأيّ، وعوض من حرف نحو: جوار وغواش فالتّنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها [...] والخامس تنوين الترنّم؛ وهو تنوين يلحق الروي المطلق"[1] والمقصود بالتّنوين عند السّاقي تنوين العوض دون غيره؛ وذلك أنّه يكون كعلامة للإعراب بينما ينتفي عن غيره ذلك.

وقد أورد السّاقي في خضمّ حديثه عن الصّورة الإعرابيّة مخطّطا لتمام حسان حول الصّورة الإعرابيّة[2] وما يتفرّع عنها استكمالا للفائدة.

يرى تمام حسان ـ حسبما نقله السّاقي ـ أنّ العلامة الإعرابيّة كانت أوفر القرائن حظّا في اهتمام النحّاة؛ حيث جعلوها نظريّة كاملة سمّوها نظريّة العامل، ومع ذلك فإنّه من المستبعد أن يكون النحّاة قد اعتمدوا حقيقة على هذه العلامات في تعيين الأبواب النحويّة،[3] وفي ذلك يقول تمام حسان: "**لقد كانت العلامة الإعرابيّة أوفر القرائن حظّا من اهتمام النحّاة، فجعلوا الإعراب نظريّة كاملة سمّوها نظريّة العامل، وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلّموا في الإعراب الظّاهر والإعراب المقدّر والمحلّ الإعرابي، ثمّ اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللّغة العربيّة قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني**

[1]. أبو محمّد بدر الدّين المصري المالكي ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني ـ تح: فخر الدّين قباوة ومُحَمَّد نديم فاضل ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1992 ـ ص144 ص145

[2]. ينظر ـ تمام حسان ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ ص20

[3]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص183

النحويّة"[1] كانت العلامة الإعرابيّة أوفر القرائن حظّا عند النحّاة القدامى، وقد أوْلَوْها من الاهتمام ما لم تُول قرينة أخرى؛ ولكنّ ذلك يجعلنا أيضا نتساءل عن الدّاعي إلى ذلك، فعندما نعرف الغاية الّتي أُنشئ لأجلها النّحو العربي وهي صون اللّسان وحفظ الجنان عن سوء الفهم وتعليم الأعاجم البيان، حينها فقط سنجد الحجّة للنحّاة القدماء لتبرير عملهم هذا.

إنّ قول تمام حسان هذا عن قطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين يجعلنا نتساءل: من هؤلاء القدماء والمحدثون الّذين يقصدهم بقوله؟ ففي رأيي أنّ القدماء ـ وليس قطرب منهم ـ منهم قد أكّدوا على استخدام العلامة الإعرابيّة في تحديد المعاني النحويّة كما أكّدوا على استخدامها في أشياء أخرى كوصل الكلام وغيره، يقول صاحب اللّباب في علل البناء والإعراب: "**والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق، وقال قطرب: دخل الكلام استحسانا لأنّ المتكلّم يصل بعض كلامه ببعض**"[2] يقصد بالفصل بين المعاني الفصل بين الأبواب النحويّة من خلال الإعراب.

ومهما يكن من أمر فإنّ تمام حسان قد برّر هذا الموقف الّذي ارتضاه بما يلي:

أ ـ أنّ العلامة الإعرابيّة لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن.[3]

ب ـ أنّ العلامة الإعرابيّة عاجزة عن التّمييز بين الأبواب النحويّة حين يكون الإعراب تقديريّا، أو محليّا، أو بالحذف؛ لأنّ العلامة في ذلك غير ظاهرة.[4] فالتّمييز بين الأبواب النحويّة باعتماد العلامة الإعرابيّة صالح فقط مع الإعراب الظّاهري، وقاصر مع الإعراب التّقديري والمحلّي، ومع ذلك يمكن الاهتداء إلى طريقة تخرجنا من ذلك وهي استبدال الكلمة الّتي يكون الإعراب فيها تقديريّا أو محليّا بكلمة أخرى يكون فيها الإعراب ظاهريّا.

---

[1]. تمام حسان ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ ص205

[2]. أبو البقاء البغدادي ـ اللّباب في علل البناء والإعراب ـ ج1 ـ ص55

[3]. تمام حسان ـ المرجع نفسه ـ ص205

[4]. المرجع نفسه ـ ص205 .

ج ـ العلامة لا تدلّ على باب واحد وإنّما تدلّ الواحدة منها على أبواب مختلفة، ومن ذلك قابليّة المرفوع أن يكون فاعلا، أو مبتدأ، أو خبراً[1] أو صفةً، أو نائب فاعل، أو منادً مرخّماً. ومن ذلك أيضا قابليّة المنصوب أن يكون مفعولا، أو صفة، أوحالا، أو تمييزا، أو بدلا، أو عطف بيان وقابليّة المجرور أن يكون صفة، أو مضافا، اسماً مجرورا، وهلم جرا.

د ـ العلامة الإعرابيّة لوحدها غير كافيّة لتحديد المعاني النحويّة فهي بحاجة إلى قرائن أخرى تتضافر معها للكشف عن هذه المعاني.[2] وذلك لما كانت العلامة الإعرابيّة الواحدة تدلّ على أكثر من باب نحويّ، ممّا يدعو إلى اعتماد قرائن أخرى لأجل تعيين الباب النحويّ الصّحيح.

ينتقل السّاقي بعدها إلى الحديث عن دور العلامة في التّمييز بين أقسام الكلام، وقد حصر السّاقي ذلك في النّقاط التاليّة:

أ ـ يتميّز الاسم بقبوله علامة الجرّ لفظا حين يُسبق بأداة الجرّ، أو حين يقع مضافا، ولا يشاركه في ذلك إلّا الصّفات، فينماز بذلك عن الأفعال والخوالف الّتي لا تقبل الجرّ على الإطلاق ـ باستثناء ما شذّ في الاستعمال ـ وعن الضّمائر والظّروف والأدوات الّتي لا تقبل الجرّ لفظا وتقبله محلّا.[3] فالجرّ بحرف الجرّ أو بالإضافة من العلامات الّتي يتميّز بها الاسم والصّفة عن باقي أقسام الكلام ولا يشاركهما في ذلك أيّ قسم آخر، إلّا ما ورد شاذّا ومن ذلك دخول حرف الجرّ على نعم وبئس اللّتين اعتبرهما البصريّون فعلين، واعتبرهما السّاقي خالفتين، يقول أبو البركات الأنباري: **"وقول بعض العرب: نعم السّير على بئس العيرُ، وقول الآخر: والله ما هي بنعم المولودة [...] قال الرّاجز: وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهْ"**[4]

[1]. تمام حسان ـ اللغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص205

[2]. المرجع نفسه ـ ص207

[3]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص183 ـ ص184

[4]. أبو البركات الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ص95

ب ـ يتميّز الفعل عن بقيّة أقسام الكلام بقبوله الجزم لفظا ومحلّا؛ لفظا بالنّسبة للمضارع وبالنّسبة للأمر على رأي الكوفيّين، ومحلّا بالنّسبة للماضي.[1]

ج ـ تنماز الضّمائر والظّروف والأدوات عن باقي أقسام الكلام بعدم ظهور الحركات الإعرابيّة على آخرها لالتزامها البناء ـ لتُنسب الحركات بدلا من ذلك إلى محلّها ـ إلّا ما شذّ منها من مثنّى الموصول والإشارة.[2] فالمثنّى من الموصول والإشارة مُعرَب يُعامل معاملة المثنّى؛ فيُعرب بالألف في حالة الرّفع (اللّذان، اللّتان، هذان، هاتان) والياء في حالتي النّصب والجرّ (اللّذَيْن، اللّتَيْن، هذَيْن هاتَيْن) وباستثناء ذلك فكلّ الضّمائر والظّروف والأدوات تلزم حالة البناء.

د ـ تنفرد الأسماء والصّفات بعدم قبولها السّكون إلّا في حالة الوقف.[3] وذلك أنّ الجزم وعلامته السّكون لا يختصّ إلّا بالأفعال، أمّا بقيّة أقسام الكلام فقد تقبل السّكون كونها من المبنيّات.

هـ ـ تتميّز الأفعال من بين أقسام الكلام بالحذف كعلامة إعرابيّة دون غيرها؛ ومن ذلك حذف حرف العلّة الّتي يُعرف بها المضارع الناقص في حالة الجزم، وفعل الأمر إذا كان معتلّ الآخر، ومن ذلك أيضا حذف النّون الّتي يُعرف بها المضارع المنصوب والمجزوم، والأمر إذا كان من الأفعال الخمسة.[4] ويشارك الأفعال في الإعراب بالحذف أو الحذف كعلامة إعرابيّة من الأسماء المنقوص إذا نُوّن برفع أو جرّ.

و ـ تنفرد الأسماء والصّفات عن باقي الأقسام بالحروف كعلامة إعرابيّة، ومن ذلك الواو علامة الرّفع في الأسماء الخمسة وجمع المذكّر السّالم، والألف علامة الرّفع في المثنّى والنّصب في الأسماء السّتّة، ولا تكون في غير الأسماء والصّفات إلّا ما شذّ في الاستعمال، والياء علامة الجرّ في المثنّى

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص184
[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص184 ص185
[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص185
[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص185

وجمع المذكّر السّالم، والأسماء الخمسة وفي غير الأسماء والصّفات ممّا شذّ في الاستعمال.[1] كالمثنّى من الإشارة والموصول؛ إذ يُعرب المثنّى منها بالحروف.

ز ـ الحركة من العلامات الإعرابيّة أكثر شيوعا بين الصّفات والأسماء والأفعال، فالجرّ لفظا علامة خاصّة بالأسماء والصّفات دون غيرهما، كما يختصّ الجزم لفظا ومحلّا بالأفعال دون سواها.[2] وقد سبق الحديث عن هذا في العنصرين الأوّل والثّاني.

2 ـ الرّتبة.

ويُقصد بها موقع الكلمة من التّركيب الكلامي، وتنتظم الرّتبة ـ حسب السّاقي ـ في قسمين: رتبة محفوظة، وأخرى غير محفوظة، وفيما يلي بيان ذلك:

الرّتبة المحفوظة: ومعناها أن تحتلّ الكلمة موقعا ثابتا في الكلام متقدّما كان أو متأخّرا، بحيث يؤدّي اختلال هذا الموقع إلى اختلال التّركيب برمّته، ومن أمثلتها يقول السّاقي: "**تقدُّم الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة، وتأخّر التّمييز عن الفعل أو المصدر أو الصّفة والبيان عن المبين، والمعطوف بالنّسق عن المعطوف عليه، والتّوكيد عن المؤكّد، والبدل عن المبدل منه، ومن أمثلتها أيضا صدارة الأدوات في أساليب الشّرط والاستفهام والعرض والتّخصيص والتّوكيد، وتقدّم حرف الجارّ على المجرور، وحرف العطف على المعطوف وحرف الاستثناء على المستثنى، وحرف القَسم على المقسم به، وواو المعيّة على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائبه، وفعل الشّرط على جوابه**"[3] ولأنّ السيّاق في تعداد أمثلة الرّتبة المحفوظة رأى السّاقي أنّه من المهمّ إيراد قول ابن السرّاج الّذي أحصى ثلاثة عشر مثالا لذلك، وسأقتصر على ذِكْرِ ما لم يذكره السّاقي وذَكَرَهُ ابن السرّاج تجنّبا للتّكرار والحشو، ومن ذلك أنّه لا يجوز تقديم المضمر على الضّامر إلّا في حالة التّفسير، ولا ما عمل فيه حرف على الحرف العامل فيه، والحروف المشبهة بالفعل لا يُقدّم معمولها عليها، والأفعال الجامدة لا يُقدَّم عليها ما

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص185

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص186

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص186 ص187

بعدها، والصّفات لا يُقدَّم عليها ما عملت فيه، وما عمل فيه معنى الفعل لا يُقدَّم.[1] فكلّ هذه محفوظة الرّتبة في التّركيب الكلامي وبتعبير آخر تحتلّ موقعا ثابتا في الجملة، بحيث يختلّ تركيب الجملة بتغيّر موقعها.

الرّتبة غير المحفوظة: وهي ـ كما ذكر السّاقي ـ أن تحتلّ الكلمة موقعا متغيّرا في التّركيب الكلامي بتقديم أو بتأخير، ومن أمثلة هذا النّوع رتبة المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والضّمير والمرجع والفاعل والتّمييز بعد خالفة المدح والذمّ، ورتبة الحال والفعل المتصرّف، والمفعول به والفعل، وكذا رتبة الظّرف والفعل.[2] وهذه الأبواب الّتي تنتظم تحت الرّتبة غير المحفوظة في ـ رأي السّاقي ـ هي ما جرى عليه اصطلاح البلاغيّين بالتّقديم والتّأخير.

أورد السّاقي بعدها عن ملاحظات تمام حسان في الرّتبة، وهي كما يلي:

أ ـ تتضافر الرّتبة مع قرائن أخرى لتعيين معنى الباب النّحوي، فمثلا في قولنا: ضرب زيد عمرا تكون رتبة الفعل من بين القرائن المستخدمة في تعيين الفاعل.[3] ولكنّها قد لا تكون كافية في تحديد المعاني النحويّة لذا يُحتاج إلى غيرها من القرائن لأجل ذلك.

ب ـ قد تصبح الرّتبة غير المحفوظة محفوظةً في حال إرادة أمن اللّبس كما في قولنا: ضرب موسى عيسى.[4] فكلمة موسى وعيسى تصلحان كلاهما لأداء رتبة الفاعليّة، كما تصلحان لأداء رتبة المفعوليّة، لأنّ كلّا من المفعول والفاعل حرّ الرّتبة في التّركيب الكلامي، ولأجل تحديد المعنى النحويّ المقصود وأمن اللّبس يُلجأ إلى جعل الرّتبة غير المحفوظة رتبة محفوظة، وهنا في هذا المثال تصبح رتبة الفاعل محفوظة الرّتبة بالتقدّم أمنا للّبس، وفي المقابل تصبح رتبة المفعول محفوظة الرّتبة بالتأخّر، وعليه يترتّب أن يكون موسى الضّارب وعيسى المضروب.

---

[1]. ينظر ـ ابن السرّاج ـ الأصول في النّحو ـ ص222 ـ 255

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص188

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص188

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص188

ج ـ قرينة الرّتبة أكثر ورودا مع المبنيّات منه مع المعربات، وورودها مع المبنيّات من ظروف وأدوات أكثر اطرادا منه مع غيرها. [1]

د ـ الرّتبة من القرائن اللّفظيّة، وهي العلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السيّاق يدلّ موقع الواحد منهما على الآخر. [2] على أنّ المراد بالسيّاق هنا اللّغوي دون غيره.

هـ ـ قد يطرأ على الرّتبة غير المحفوظة ما يؤدّي إلى حفظها، وقد سبق الإشارة إلى ذلك، وكذلك إذا كانت الرّتبة وعكسها مناط معنيين يتوقّف أحدهما على الرّتبة والآخر على عكسها، وذلك نحو: السّلام عليكم (تحيّة) وعليكم السّلام (ردّ التحيّة). [3] فكلّ من لفظة السّلام ولفظة عليكم ـ في عبارة التحيّة ـ في الأصل غير محفوظة الرّتبة؛ فقد يتقدّم أحدهما ويتأخّر الآخر وبالعكس أيضا ولكن لأنّ التّقديم والتّأخير بينهما يؤدّي إلى عبارة أخرى خارجة عن التحيّة وهي ردّ التحيّة أصبحت رتبة كلّ منهما محفوظة، وكذلك هو الحال بالنّسبة لعبارة ردّ التحيّة.

3 ـ الصّيغة.

يقصد بها السّاقي بنية الكلمة أو صيغتها الصرفيّة، وبالنّسبة لأقسام الكلام تنفرد الأسماء والأفعال والصّفات بصيغ خاصّة تتميّز بها عن باقي أقسام الكلام، إذ ليس لهذه الأخيرة صيغ؛ فلا صيغة للضّمير، والخالفة، والظّروف، والأدوات، ولكلّ من الثّلاثة ـ الأسماء والأفعال والحروف ـ صيغ تميّزه عن قسيميه، [4] وقد أبدى السّاقي في حديثه عن الصّيغة الملاحظات التاليّة:

أ ـ بالنّسبة للأسماء المجرّدة فإنّه لا يقلّ بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن الخمسة، فإذا وُجد اسم من حرفين فاعلم بأنّ لامه محذوفة، ومثال ذلك دم ويد وأشباههما؛ إذ الأصل فيهما دمي ويدي

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص189

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص189

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص189

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص189 ص190

أمّا المزيد منها فلا يجاوز بزيادته السّبعة أحرف.[1] ورد في مقدّمة العين للخليل بن أحمد: "**وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء. وليست من أصل الكلمة [...] وقال الخليل: الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرفن حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به الكلمة وحرف يُوقف عليه**"[2] فما جاء على أكثر من خمسة أحرف وليس فيه أحرف زيادة فاعلم أنّه ليس بعربي.

ب ـ بالنّسبة للأفعال المجرّدة فإنّ بناءها لا يقلّ عن الثّلاثة ولا يزيد عن الأربعة أحرف، أمّا المزيد منها فلا يجاوز بزيادته الستّة أحرف، فإذا وجدت كلمة على سبعة أحرف فاعلم بأنّها اسم.[3] وفي رأيي أنّه إذا كان ذلك كذلك فإنّه يلزم أن تكون كلّ من: فأسقيناكموه، سيكفيكهم وسنستدرجهم، ولنستخلفنّهم أسماءً، وهي في الأصل أفعال مزيدة، ومنه فإنّ تحديد الفعل المزيد بستّة أحرف فيه إعادة نظر.

ج ـ لكلّ من الأسماء والصّفات والأفعال صيغها الخاصّة،[4] وقد رأى السّاقي أنّه ليس من الضّروري ذكرها هنا، إذ يكفي لمعرفتها جرد كتب الصّرف لإيجاد الضالّة المنشودة، مؤكّدا على أنّ الصّيغة من الظواهر الشكليّة الّتي عن طريقها يمكن التّفريق بين أقسام الكلام.

4 ـ الجدول. ويقصد به السّاقي قابليّة الكلمة ل:

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص190

[2]. الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ العين ـ تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ـ د ط ـ د ت ـ ج1 ـ ص59

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص191

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص191

أ ـ قبول اللّواصق من عدمه. [1] يعرّف تمام حسان الإلصاق فيقول: " **أن تحاول أن تعرف ما يلحق بالكلمة من الصّدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي**"[2] ك: أداة التّعريف ال والتّنوين ونون النّسوة، ونون التّوكيد الثّقيلة والخفيفة، وتاء التأنيث، وكاف الخطاب، وتاء الرّفع المتحرّكة وهلم جرا.

ب ـ الدّخول في علاقات اشتقاقيّة من عدمه. [3] ومن ذلك إمكانيّة اشتقاق المصدر، صيغتا الفاعل والمفعول، وصيغة التّفضيل، وصيغ المبالغة، والصّفة المشبّهة، والماضي، والمضارع، والأمر، وهلم جرا يقول تمام حسان في بيان المقصود من قابليّة الدّخول في علاقات اشتقاقيّة: "**أن نعمد إلى الفعل الماضي من مادّة ما، فننظر فيما إذا كان له مضارع، وأمر، أو لم يكن، وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفضيل أو مبالغة أو لم يكن.**"[4] فمثلا كلمة عِلْم يُشتقّ منها عَلِمَ، ويَعْلَم، واِعلمْ، وعالم، ومُعلِّمٌ، وعلّام، وعليم، وأَعْلَم. أمّا كلمة بئس مثلا فإنّنا لا نجد شيئا من ذلك في مادّتها. وقس على ذلك.

ج ـ الدّخول في علاقات إسناديّة (الإسناد إلى الضّمائر)[5] على أنّ السّاقي لا يقصد من الإسناد الإسنادَ إلى الضّمائر الشخصيّة فقط (ضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب) لأنّ هذه ليس سوى جزء من كلّ، وعليه يكون القصد من الدّخول في علاقات إسناديّة الإسنادَ إلى ضمائر الشّخص والإشارة والموصول.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص191

[2]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص92

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص191

[4]. تمام حسان ـ المرجع نفسه ـ ص92

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص191

وقد استعار السّاقي للأوّل تسميّة الجدول الإلصاقي، وللثّاني الجدول التصريفيّ، وللثّالث الجدول الإسنادي، وكلّ هذه التّسميات استعارها السّاقي من تمام حسان في كتابه اللّغة العربية معناها ومبناها.

أمّا بالنّسبة إلى استخدام الجدول كظاهرة شكليّة في التّفريق بين أقسام الكلام أوضح السّاقي النّقاط التّالي ذكرها:

الجدول الإلصاقي: يُعتبر الإلصاق ظاهرة شكليّة بارزة في التّمييز بين أقسام الكلام وذلك من خلال ما يأتي:

أ ـ تنفرد الأسماء والصّفات بدخول ال عليها مع فارق أنّ دخولها على الاسم يكون للتّعريف بينما يكون دخولها على الصّفة بمعنى الّذي.[1] ومثال ذلك لفظتا عِلْم وعليم، فكلمة عِلْم لا تدلّ على علم بعينه، ولكن تدلّ على مطلق العلم، فإذا عُرّفت بأداة التّعريف ال (العلم) أصبح يُعنى بها علم معيّن دون سواه، ومقصود دون ما عداه، وليس ذلك في عليم عندما تدخلها ال (العليم) إذ تصبح بمعنى صاحب علم، أو ذا علم.

ب ـ تنفرد الأسماء والصّفات كذلك بقبول الجرّ إلّا أنّ إضافة حروف الجرّ إلى الأسماء إضافةٌ معنويّة محضة، أمّا في الصّفات فلفظيّة.[2] فالإضافة المعنويّة تفيد التّعريف أو التّخصيص بينما لا تفيد اللّفظيّة أيّ شيء، يقول محمّد علي السرّاج: "**الإضافة على قسمين: محضةٌ وتُسمّى معنويّة وغير محضة وتُسمّى لفظيّة، المعنوية: تفيد المضاف تعريفاً إن أضيف إلى معرفة كدار عمرو وتفيده تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة كغلام امرأة. اللفظية: لا تفيد الضعف لا تعريفا ولا تخصيصاً لكنّها تفيده تخفيفاً في اللّفظة فقط ولذلك سُمّيت لفظية. فقولك: راكب فرس أخفُّ**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص192

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص192

من قولك: راكبٌ فرساً. وتكون في اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبّهة كطالب حقّ ومحمود فعل، وكريم أصل"[1]

ج ـ بالنّسبة للأفعال فينفرد الماضي منها بقبول تاء التّأنيث السّاكنة وتاء الفاعل، وينفرد المضارع بدخول السّين ولام الأمر وحروف المضارعة، ويشترك المضارع والأمر بقبول ياء المخاطبة، كما تشترك الثّلاثة في قبول نون النّسوة ونون التّوكيد.[2] هذا ويشترك الماضي مع المضارع في دخول قد عليهما، وينفرد كذلك المضارع إضافة إلى ما ذُكر بدخول سوف والجوازم.

د ـ تنفرد الضّمائر بانتفاء قبولها لواصق الفعل على الإطلاق، ولواصق الأسماء والصّفات إلّا ما شذّ منها من الموصول والإشارة؛[3] فإنّها تشترك مع الأسماء والصّفات في قبول الجرّ في مثل: بهذا، بهذه وهلم جرا، وكاف الخطاب في مثل: ذاك، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك، وهلم جرا.

وكما تنفرد الضّمائر بانتفاء قبولها لواصق الأسماء والصّفات إلّا ما شذّ والأفعال على الإطلاق فإنّها تنفرد بقبولها حرف الإشباع في قولنا: وهُو في مقابل الإضعاف في قولنا: وهْو.[4]

هـ ـ بالنّسبة للخوالف تنفرد خالفة ما أفعل الّتي للتعجّب بقبول نون الوقاية وضمائر النّصب المتّصلة مشاركة في ذلك الأفعال، وتنفرد خالفتا المدح والذمّ (نعم وبئس) بقبول تاء التّأنيث مشاركة في ذلك الماضي من الأفعال، وتنفرد بقيّة الخوالف بانتفاء قبولها شيئا من لواصق الأفعال والأسماء والصّفات إلّا ما شذّ منها من دخول حرف الجرّ على نعم، وتنوين خالفة الإخالة مثل: صهٍ، إلّا أنّ معنى التّنوين فيها ليس تنوين أسماء وإنّما للتّعميم.[5] وقد سُمع عن العرب دخول حرف الجرّ (على) ليس على خالفة المدح فقط كما قال السّاقي بل على خالفتي المدح والذمّ على حدّ

---

[1]. مُحَمَّد علي السرّاج ـ اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب النّحو والصّرف والبلاغة والعروض واللّغة والمثل ـ تح: خير الدّين شمسي باشا ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط1 ـ 1983 ـ ص111

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص193

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص193

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص193

[5]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص194

سواء، ورد في شرح الكافية: "**واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما كقول بعض العرب لمن بشّره ببنت: "والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرّها سرقة" وكقول بعضهم: نعم السير على بئس العير"**[1]

و ـ تنفرد الظّروف ـ الكلمات الّتي اعتبرها تمام حسان ظروفا دون سواها مُضافا إليها كلّما الّتي أضافها السّاقي ـ بانتفاء قبولها للواصق الأسماء، والصّفات، والأفعال، والضّمائر، والخوالف إلّا ما نُقل منها من الاسميّة إلى الظّرفيّة على سبيل التوسّع الّذي درج عليه النحّاة.[2] يقول تمام حسان في ذلك: "**أن النحّاة توسّعوا في فهم الظّرف بصورة جعلت الظرفيّة تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى**"[3] ومن هذه الكلمات ذكر تمام حسان: المصادر، صيغتي اسمي الزمان والمكان، وبعض حروف الجر نحو: مذ ومنذ، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو: هنا، وثم أو إلى الزمان نحو: الآن وأمس، وبعض الأسماء التي تُطلق على مسمّيات زمانيّة معيّنة كسحر وبُكرة، وضُحْوَة، وليلة، ومساء حين يُقصد بها وقت بعينه، وبعض الأسماء المبهمة، ومنها: ما دلّ على مبهم من المقادير نحو: كم، وما دلّ على مبهم من العدد حين يميّزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو: خمسة أيّام وثلاث ليال، ومنها ما دلّ على مبهم من الجهات نحو: فوق، وتحت، ومنها ما دلّ على مبهم من الأوقات نحو: حين، ووقت، وساعة، ويوم، ومنها بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة نحو: قبل، وبعد، ودون، ولدن، وبين، ووسط، وعند.[4] وكلّ هذه الكلمات حسب تمام حسان ليست ظروفا، وإنّما أسماء وأدوات نُقلت إلى الظرفيّة، إلّا أنّ إلحاق النحّاة القدماء لكلّ

[1]. ابن مالك ـ شرح الكافية الشافية ـ تح: عبد المنعم أحمد هريري ـ دار المأمون للتّراث ـ السعوديّة ـ د ط ـ د ت ـ ج2 ص1102

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص194

[3]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص119

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص119 ص120

هاته الكلمات بالظّرف كان من خلال دراستهم لها على مستوى التّركيب لا على مستوى الصّيغة المفردة، وهو جهد يستحقّ الالتفات إليه، يندرج ضمن قضيّة تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام.

ز ـ بالنّسبة للأداة فتنفرد الأدوات الأصليّة والمحوّلة بانتفاء قبولها لواصق أقسام الكلام الأخرى، أمّا المحوّلة من الفعليّة ك: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها فإنّها تقبل الالتصاق بتاء التّأنيث السّاكنة وتاء الفاعل، ونون التّوكيد، ونون النّسوة، وياء المخاطبة، والسّين، مشاركة في ذلك الأفعال.[1] يقصد السّاقي بالأدوات الأصليّة حروف المعاني كحروف الجرّ والنّصب والجزم، والعطف وغيرها، وبالمحوّلة ما ليس بأداة في الأصل وإنّما حُوّل ليؤدّي معنى التّعليق الّذي تؤدّيه الأداة، يقول تمام حسان: "**وتنقسم الأداة إلى قسمين: الأداة الأصليّة، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ والنّسخ والعطف إلخ، الأداة المحوَّلة، وقد تكون هذه: ظرفيّة إذ تُستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشّرط. أو اسميّة؛ كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم، وكيف في الاستفهام والتكثير والشّرط أيضا. أو فعليّة لتحويل بعض الأفعال التامّة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أو ضميريّة كنقل من، وما، وأي إلى معاني الشّرط والاستفهام، والمصدريّة، والظرفيّة، والتعجّب**"[2]

الجدول التّصريفي: تُعتبر قابليّة الكلمة للاشتقاق من عدمه ظاهرة شكليّة بارزة في التّمييز بين أقسام الكلام وذلك من خلال:

أ ـ تنفرد الأفعال والصّفات دون غيرها من أقسام الكلام بقابليّتها للدّخول في جدول تصريفي فالأفعال يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، أمّا الصّفات فيأتي منها صفة الفاعل، وصفة المفعول وصفة التّفضيل، وصفة المبالغة، والصّفة المشبّهة.[3] ولا يأتي من باقي أقسام الكلام شيء من هذه

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص194 ص195

[2]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص123

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص195

باستثناء كان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنّ منها ما يقبل الدّخول في الجدول التصريفي، ومع ذلك اعتبرها السّاقي أدوات.

ب ـ تنفرد الأسماء بانتفاء قبولها الدّخول في جدول تصريفي خلا أسماء الحدث والمكان والزّمان والآلة.[1] وقابليّة هذه الأنواع من الاسم للدّخول في جدول تصريفي تأتي من اشتراكها مع الفعل في مادّة واحد؛ لأنّ من خواصّ الفعل التّصريف؛ فمثلا اسم الحدث والّذي يعني به السّاقي المصدر يشترك مع فعله في نفس المادّة فيأتي منه صفة الفاعل والمفعول، ومثال ذلك اسم الحدث (الكذب) حيث يأتي منه: كاذب، وكذّاب، وقس على ذلك.

ج ـ تنفرد الضمائر والخوالف والظّروف والأدوات بانتفاء دخولها في علاقات اشتقاقيّة على الإطلاق.[2] حيث لا توجد صيغ أخرى من مادّتها.

الجدول الإسنادي: يُعتبر الإسناد إلى الضّمائر ظاهرة شكليّة بارزة في التّمييز بين أقسام الكلام في نظر السّاقي، وذلك من خلال:

ـ تنفرد الأفعال دون غيرها بالإسناد إلى الضّمائر المتّصلة، ولا يشاركها في ذلك إلّا كان وأخواتها وكاد وأخواتها من بين الأدوات.[3] وقد ذكرت فيما سبق أنّ كاد وأخواتها وكان وأخواتها قد اعتبرها السّاقي من الأدوات المحوّلة من الفعليّة، ولما كانت كذلك بقيت تُشارك الأفعال في القيم الخلافيّة.

5 ـ التّضام: ومعناه ـ حسب السّاقي ـ أن تستدعي كلمةٌ كلمةً أخرى في التّركيب اللّغوي، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعمّ من معنى أيّهما، ويختلف التّضام عن غيره من الأسس الشكليّة كونه يُعنى بالسيّاق أو التّركيب اللّغوي بينما تُعنى البقيّة بالأجزاء التحليليّة للسيّاق.[4] يقول تمام حسان في بيان المقصود بالتضامّ: "**المقصود بالتضامّ هنا غير اتّصال اللّواصق بالكلمة**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص195

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص195

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص195

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص196

فاتّصال اللّواصق ضمّ جزء كلمة إلى بقيّة هذه الكلمة، أمّا التضام فهو تَطَلُّبُ إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى"[1] والفرق بينهما ـ غير أنّ التضامّ يُعنَى بالسيّاق والإلصاق بالكلمة المفردة خارج السيّاق ـ أنّ الكلمة بدون إلصاق لا يختلّ معناها؛ ذلك أنّ الإلصاق يضفي عليها معنى آخر يُضاف إلى معناها، أمّا عند تخلّي الكلمة عن ضميمتها فيختلّ التّركيب ويذهب المعنى.

وقد أبدى السّاقي في حديثه عن التّضام الملاحظات التاليّة:

أ ـ الكلمة بعد حرف النّداء لا تكون إلّا اسما، فإذا كانت صفة فعلى تقدير موصوف يكون اسما وإذا كانت ضميرا للمخاطب أو الإشارة فعلى تقدير يا شخصا أو يا مشارا إليه، والعلاقة بين المنادى وبين حرف النّداء علاقة تضامّ.[2] وقد تكون الكلمة بعد النّداء فعلا على تقدير محذوف يحدّده السيّاق، ورد في شرح ألفيّة ابن مالك: "**لأنّ النّداء قد يباشر الفعل والحرف حين يُحذف المنادى، لأنّ (يا) خاصّة قد تدخل في اللّفظ على ما ليس باسم، حرفا كان أو فعلا، فالأوّل نحو: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} يس 26 والثّاني نحو: {أَلَّا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ} النمل25 في قراءة الكسائي رحمه الله [...] وأُختلف في توجيه ذلك فقيل: (يا) فيهما حرف تنبيه لا للنّداء، وقيل: للنّداء والمنادى محذوف تقديره: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالآية"**[3] وخلاصة القول أنّ حرف النّداء لا يضامّ إلّا الاسم بعده، فإن لم يكن اسما فعلى تقدير اسم محذوف.

ب ـ يتطلّب الاسم المضاف مضافا إليه، والعلاقة بينهما علاقة تضام، ولا تكون الإضافة المحضة

[1]. تمام حسان ـ اللّغة العربية معناها ومبناها ـ ص94

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص 196 ص197

[3]. الوقاد ـ شرح التوضيح على التصريح ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2000 ـ ج1 ـ ص31

إلّا مع الأسماء، كما لا تكون الإضافة اللفظيّة إلّا مع الصّفات.[1] وقد تكون الإضافة المحضة أو المعنويّة كما يسمّيها بعض النحّاة مع الصّفات بشرط إضافتها إلى غير معمولها، ورد في جامع الدّروس العربيّة " **فالمعنويّة [...] ضابطها أن يكون المضاف غير وصف أصلا كمفتاح الدّار أو يكون وصفا مضافا إلى غير معموله ككاتب القاضي**"[2] أمّا إذا أُضيفت إلى معمولها في نحو: كاتب الوحي فإنّ الإضافة فيها تكون لفظيّة لا معنويّة.

وتتميّز الإضافة اللفظيّة عن المعنويّة بأنّ اللفظيّة لا تفيد شيئا غير وصل اللّفظ بينما تفيد المعنويّة إمّا التّخصيص أو التّعريف، يقول الغلاييني: "**فالمعنويّة [...] تفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو (هذا كتاب سعيد) وتخصيصه إن كان نكرة، نحو (هذا كتاب رجل)**"[3] ففي المثال الأوّل عُرِف عن طريق الإضافة كتاب من، وفي الثانية خُصّص الكتاب بأنّه كتاب رجل دون غيره؛ فهو ليس كتاب امرأة أو صبيّ.

ج ـ يحتاج الاسم المبهم إلى ضميمة توضحه وهي إمّا وصف، أو إضافة، أو تمييز.[4] يقول تمام حسان في ذلك: "**الاسم المبهم، وأقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدلّ على معيّن؛ إذ تدلّ عادة على الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، ونحوها وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف، أو إضافة، أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام**"[5] فالوصف كأن تقول: يوم سعيد، وساعة مباركة، والإضافة كأن تقول: كل بيمينك وجلست قربك والتّمييز كأن تقول: اشتريت أوقيّة ذهبا، وتصدّقت بعشرين دينارا، ألا ترى أنّ كلّا من: يوم وساعة، ويمين، وقرب، وأوقيّة، وعشرين أسماء مبهمة لا تدلّ على مقصود معيّن ولا على مفهوم محدّد فلمّا وُصفت، أو أُضيفت، أو مُيّزت زال إبهامها، وتعيّن مقصودها، واتّضح مفهومها.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ 197

[2]. مصطفى الغلاييني ـ جامع الدّروس العربيّة ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ط2 ـ 1993 ـ ج3 ـ ص207

[3]. المرجع نفسه ـ ج2 ـ ص207

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ 197

[5]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص91

د ـ حين تكون الصّفة منوّنة أو معرَّفة ب (ال) فإنّها تضامّ المرفوع والمنصوب في حالتي الإسناد والتعديّة، وقد تضامّ الصّفة الأداة والاسم المجرور بعدها في حالة اللّزوم؛[1] تقول: هذا الضّارب زيداً فتضامّ بذلك صفة الفاعل (ضارب) بعد تعريفها الاسم المنصوب بعدها (زيداً) وتقول: التّائب مغفورٌ ذنبُه فتضامّ بذلك صفة المفعول (مغفورٌ) بعد تنوينها الاسم المرفوع بعدها (ذنبُ) وتقول: سلامي إلى الرّاجع إلى وطنه فتضامّ بذلك صفة الفاعل حرف الجرّ والاسم المجرور بعدها (إلى وطن) وتقول: إنّ الله بالغُ أمرِهِ فتضامّ صفة الفاعل (بالغ) الاسم المجرور بعدها، فإذا نُوِّنت صفة الفاعل انتصب الاسم بعدها فتقول: إنّ الله بالغٌ أمرَه وقد قُرأت هكذا، ورد في تفسير القرطبي (ت671هـ): "**وقراءة العامّة (بالغٌ) منوّناً، (أمرَه) نصباً، وقرأ عاصم (بالغُ أمرِه) بالإضافة وحذف التّنوين استخفافا، وقرأ المفضَّل (بالغاً أمرَه) على أنّ قوله: قد جعل الله خبر إنّ و (بالغاً) حال، وقرأ داود بن أبي هند (بالغٌ أمرُه) بالتّنوين ورفع الراء**"[2]

هـ ـ يقبل الفعل التضامّ مع قد، وسوف، ولا النّاهية، ولم، ولن، والأدوات المختصّة بالدّخول على الأفعال، وحين يكون الفعل لازما فإنّه يصل إلى ضميمته بواسطة حرف خاص من حروف الجرّ يحدّده معنى السيّاق.[3] ومثال ذلك قولك: فرحت بالخبر إذ وصلني، وقولك: دخل الرّجل بامرأته.

و ـ تحتاج الضّمائر الموصولة إلى أن تضام الصّلة، ويحتاج الضّمير إلى ضميمة المرجع، وحين يكون الضّمير المتّصل مضافا إليه يكون بحاجة إلى ضميمة المضاف، وتحتاج الضّمائر إلى أن تضامّ الأدوات في بعض الأحيان، ففي النّداء نقول مثلا: يا هذا، وفي القسم نقول: والّذي نفسي بيده لأفعلنّ كذا، وفي الاستفهام نقول: أأنت الّذي تريد كذا، كما تحتاج إلى أن تضامّ حروف المعاني

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص197

[2]. القرطبي ـ الجامع لأحكام القرآن ـ تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2006 ـ ج21 ـ ص46

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص197 ص198

كحروف العطف والجرّ والاستثناء.[1] ولهذا عرّفها النحّاة ـ تحت مسمّى الحرف ـ بأنّها ما دلّ على معنى في غيره وبغيره، أورد ابن هشام في شرح شذور الذّهب قوله: **"والحرف في الاصطلاح ما دلّ على معنى في غيره وبغيره"**[2] ولذلك فهي تحتاج دائما إلى ضميمة لإفادة معنى ما.

ز ـ بالنّسبة للخوالف فإنّ خالفة التعجّب تُستخدم دائما مع ضميمتها (ما أفعل) وتأتي بعدها ضميمتها منصوبة، وقد تضامّ خالفة التعجّب حرف الجرّ (أفعل به)، أمّا خالفة المدح والذمّ فإنّ كلّا منهما يضامّ ضميمة مرفوعة أو منصوبة ومخصوصا بالمدح أو الذمّ الّذي يكون مرفوعا كذلك

أمّا خالفة الصّوت فتنفرد عن بقيّة الخوالف بأنّها لا تحتاج إلى ضميمة توضّحها أو تستدعيها.[3]

ح ـ بالنّسبة للظّروف فقد أوضح السّاقي النّقاط التاليّة:

تحتاج الظّروف إلى أن تضامّ مدخولاً لها هو المظروف الّذي يوضّح إبهامها الزّماني والمكاني، وقد تكون ضميمة الظّرف مفردا كما قد تكون جملة.[4] فدلالة الظّروف على الزّمان أو المكان دلالة وظيفيّة لا معجميّة، ولذلك فهي تحتاج إلى ضميمة توضّح إبهامها الزّماني أو المكاني، ولو كانت دلالتها على الزّمان والمكان دلالة معجميّة لما احتاجت إلى ما يوضّح إبهامها، ولَدَلَّت على الزّمان والمكان وهي خارج السيّاق، وانظر إلى الظّروف ـ الكلمات الّتي عدّها السّاقي ظروفا ـ وسيتبيّن لك ذلك.

إنّ بعض الظّروف تتبعه (ما) فتقول: إذما، وإذاما، ومتى ما، وأينما، وحيثما، وبعض الظّروف قد

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص198

[2]. ابن هشام ـ شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ـ ص12

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص198 ص199

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص199

يسبقه حرف الجرّ فتقول: من أين، وإلى أين، ومن حيث، وإلى حيث.[1]

ط ـ بالنّسبة للأدوات فإنّها تفتقر دائما إلى الضّمائم، بحيث لا تؤدّي معناها إلّا مع ضمائمها سواء أكانت هذه الضّميمة مفرداً أم جملة.[2] وقد ذكرت فيما سبق أنّ هذا ما جعل النحويّين يعرّفونها على أنّها ما دلّ على معنى في غيره وبغيره.

6 ـ الرّسم الإملائي: والمراد به ـ كما ذكر السّاقي ـ الصّورة الشكليّة للكلمة مكتوبة كانت أو منطوقة أثناء ورودها في التّركيب الكلامي سواء اتّصلت باللّواصق والزّوائد أم لم تتّصل، ويُعتبر الرّسم الإملائي أساسا مهمّا في التّفريق بين أقسام الكلام وبخاصّة تلك الكلمات الّتي تتشابه أشكالها ثمّ تحفل كلّ واحدة منها بمعنى مختلف، وربّما اختلف موقعها من أقسام الكلام،[3] وقد أورد السّاقي في حديثه هذا عن الرّسم الإملائي أمثلة توضح دور الرّسم الإملائي في تحديد قسم الكلمة، ومن ذلك:

أ ـ كلمة مجنون وكلمة معلّمون، فالواو والنّون في الأولى أصليّة في الكلمة لا يمكن حذفها، بينما يمكن ذلك في الثانيّة لأنّها لاصقة، ثمّ إنّ الأولى تقبل التّنوين، والثانيّة ليست كذلك، وتدلّ الواو والنّون في الثانيّة على الجمع فإذا حُذفت رجعت الكلمة إلى مفردها. ولأنّ التّنوين من علامات الأسماء تكون الأولى اسما.[4] وبقدر ما يُعتبر الرّسم الإملائي أساسا مهمّا في التّمييز بين أقسام الكلام فقد يكون عائقا في ذلك وبخاصّة عند متعلّمي اللّغة العربيّة في مراحلهم الأولى، وبالتّالي فإنّ تعليم المتعلّم أنّ جمع المذكّر كلّ كلمة تنتهي بواو ونون ـ ظنّ التّسهيل ـ قد يعقّد الأمر عليه أكثر ممّا يسهّله، ولأجل ذلك فقد عرّفه النحّاة على أنّه كلّ جمع منته بواو ونون ليست من أصل الكلمة فإذا علمنا ذلك فرّقنا بين الواو والنّون في كلتا الكلمتين، وقس على ذلك.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص199

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص199

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص200

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص200 ص201

ب ـ كلمة كرسيّ وعراقيّ، كلتا الكلمتين تنتهيان بياء مشدّدة إلّا أنّها في الأولى من صلب الكلمة أي أصليّة فيها بينما في الثانيّة لاصقة للنّسب، فإذا عرفنا أنّ النّسب لا يكون إلّا في الأسماء عرفنا بأنّ الثانيّة اسم.[1] فليست كلّ كلمة منتهية بياء مشدّدة اسم، كما أنّه ليست كلّ ياء مشدّدة في آخر الكلمة للنّسب. ومنه فإنّ التّمييز بين أقسام الكلام من خلال الرّسم الإملائي يلزم ملاحظة بنية الكلمة وتقلّباتها الصرفيّة وأصولها وما يلحق بها.

ج ـ كلمة نبات ومسلمات، الألف والتّاء في الأولى أصليّة في بناء الكلمة، وفي الثانيّة لاصقة تدلّ على جمع المؤنّث فإذا حُذفت عادت الكلمة إلى مفردها.[2] ولأنّ الكلمة الثانية تقبل الجمع ـ جمع الإناث السّالم ـ فإنّ ذلك يلزم أن تكون إمّا صفة أو اسم ولا تكون غير ذلك.

د ـ كلمتي استأذن واكتبن، فالنّون في الأولى من أصل الكلمة تختلّ إذا حُذفت، أمّا الثانيّة فليست كذلك إذ هي للتّوكيد، وعند حذفها يُسلب التّوكيد من الكلمة[3] والتّشابه بين الكلمتين هو التشابه بين نون التّوكيد الخفيفة في اكتبن، ونون الفعل استأذن، وفي هذه الحالة لا يمكننا التّمييز بين الفعلين إلّا من خلال الرّسم الإملائي الّذي من خلاله فقط تكون النّون في استأذن أصليّة وفي اكتبن زائدة للتوكيد، ومن خلاله فقط تكون الأولى مفتوحة والثانيّة ساكنة، وبناء على هذا الأساس يمكننا القول: بأنّ استأذن فعل ماض، واكتبن فعل أمر.

هـ ـ الألف واللّام في ألغى لا تكون أداة تعريف والهمزة فيها همزة قطع، بينما تكون كذلك في الغيّ والهمزة فيها همزة وصل، ثمّ إنّ أداة التّعريف لا يمكن أن تدخل على الأفعال، بينما تُعتبر من أبرز

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص201

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص201

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص201

السمات الشكليّة للأسماء[1] واستنادا على ما سبق تكون (الغيّ) اسما لأنّ دخول ال التّعريف من خواصّ الاسم، وفي المقابل تكون (ألغى) فعلا لانتفاء دخول ال التّعريف عليها.

و ـ يُضاف إلى ما سبق من أمثلة الضّمائر المتّصلة والأدوات في حال ورودها على حرف واحد غير مستقلّة في الكتابة عمّا لصقت به، وذلك نحو: الباء واللّام اللّتان للجرّ، وباء القسم، وفاء العطف، وفاء الجواب، ولام القسم، حينها يصبح الرّسم الإملائي أساسا في تمييز هذه اللّواصق من البناء الأصلي للكلمة.[2] ومن ذلك كلمتي فتاه وفتاه؛ فالفاء في الأولى لاصقة (حرف عطف) وفي الثانيّة من أصل الكلمة، ثمّ إنّ الهاء في الأولى من أصل الكلمة، وفي الثانيّة زائدة (ضمير متّصل) وعليه تكون كلمة فتاه الأولى فعلا أصله الفعل تاه بمعنى ضلّ، والثانيّة اسما أصله لفظة فتاة، تقول: قال لفتاه.

ثـانيا: الوظـيفة.

ويُقصد بها ـ كما قال السّاقي ـ معنى الكلمة المحصَّل من السيّاق أو التّركيب اللّغوي الّذي ترد فيه،[3] وتنقسم في العربيّة كما أشار إلى السّاقي إلى قسمين:

1 ـ الوظـائف الصرفيّة.

يعرّفها السّاقي بأنّها: "**المعاني الصرفيّة المستفادة من الصّيغ المجرّدة لمباني التّقسيم**"[4] ويتجلّى دور الوظيفة الصرفيّة حسبه ـ أي السّاقي ـ في تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلام من خلال ما يلي:

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص201

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص202 ص203

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص203

[4]. المرجع نفسه ـ ص203

أ ـ المعنى الصّرفي للأسماء هو الدّلالة على المسمّى، ومنه فإنّ الوظيفة الصرفيّة للاسم هي التّسميّة ويندرج تحتها الدّلالة على الحدث وهي الوظيفة الصرفيّة للمصدر، أو عدده وهي الوظيفة الصرفيّة لاسم المرّة، أو نوعه وهي الوظيفة الصرفيّة لاسم الهيئة، أو زمانه أو مكانه أو آلته وهي الوظائف الصرفيّة لأسماء الزّمان أو المكان أو الآلة.[1]

ب ـ المعنى الصّرفي للأفعال هو الدّلالة على الحدث والزّمن معا، فوظيفته الصرفيّة هي الحدث أمّا دلالته على الزّمن فضمنيّة محصّلة من صيغته الفعليّة.[2] أمّا دلالته على الحدث فمن اشتراكه مع مصدره في مادّة واحدة، أمّا معنى أنّ دلالته على الزّمن محصّلة من صيغته الفعليّة فهو دلالة فَعَلَ على الماضي، ودلالة يَفْعَل على المضارع، ودلالة اِفعلْ وأفعلْ على الأمر.

ج ـ المعنى الصّرفي للصّفات هو الدّلالة على موصوف بالحدث، وقد تدلّ الصّفات على الزّمن ولكنّه في الصّفة محصّل عن طريق السيّاق (زمن نحوي) أمّا في الفعل فتفيده الصّيغة الصرفيّة (زمن صرفي)[3] وبتعبير آخر فإنّ الفعل يدلّ على الزّمن وهو خارج السيّاق، أمّا الصّفة فلا تدلّ عليه إلّا داخل السيّاق.

د ـ المعنى الصرفيّ العام للخوالف هو الإفصاح عمّا يجيش في النّفس من معنى تأثّري، وإن لم ترجع إلى صيغة معيّنة.[4] وهذه الدّلالة مشتركة بين جميع الخوالف دون استثناء، يقول تمام حسان: "**والقسط المشترك في معاني هذه الخوالف جميعا ما ذكرناه من أنّ لها طبيعة الإفصاح الذاتيّ عما تجيش به النّفس، فكلّها يدخل في الأسلوب الإنشائي، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيّون affective language**"[5] أو ما يُسمّى بشفافيّة التّعبير عن المعنى.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص203

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص204

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص204

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص205

[5]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص116

هـ ـ المعنى الصّرفي للضّمائر هو الدّلالة على عموم الحاضر أو الغائب؛ والحضور إمّا حضور تكلّم (ضمائر المتكلّم) أو حضور خطاب (ضمائر المخاطب) أو إشارة (ضمائر الإشارة)، أمّا الغياب فشخصيّ (ضمائر الغائب) أو موصولي (ضمائر الموصول)، ودلالتها ـ أي الأدوات ـ هذه دلالة وظيفيّة لا معجميّة.[1]

و ـ المعنى الصّرفي للظّروف هو الدّلالة على الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة.[2] ودلالتها على الزّمان أو المكان وظيفة معجميّة لا سياقيّة، وقد سبق شرح ذلك.

ز ـ المعنى الصّرفي للأدوات هو التّعليق، ووظيفتها هذه هي وظيفة عامّة، أمّا وظيفتها الخاصّة فتجعلها تنتظم في مجموعات لتؤدّي معان معيّنة على مستوى الجملة كالعطف، والمعيّة، والقسَم والاستثناء، والشّرط، والاستفهام، والتمنّي وهلم جرا.[3] وتنفرد كلّ واحدة منها بأداء معنى معيّن فمثلا الوظيفة العامّة لأدوات العطف هي التّعليق ووظيفتها الخاصّة هي العطف ولكنّ كلّ أداة من أدوات العطف تنفرد بأداء وظيفة أخصّ، ومن ذلك قول ابن الصّائغ (ت776هـ): "**وأمّا معانيها: فـ الواو معناه الجمع من غير ترتيب [...] والفاء معناها التّرتيب من غير مُهلة [...] وثُمَّ معناها كمعنى الفاء؛ إلاّ أنّ فيها مهلة [...] وبل معناه الإضراب بعد إيجاب أو نفي [...] ولكن معناه الاستدراك بعد النّفي خاصّة [...] ولا معناه في العطف إخراجُ الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل**"[4] ونفس ما قيل هنا يُقال مع باقي الأدوات.

وإلى جانب هذه الوظائف الصرفيّة سالفة الذّكر ـ يذكر السّاقي ـ أنّ كلّا من الأسماء والصّفات والأفعال تنفرد بوظائف صرفيّة فرعيّة، وفيما يلي بيان ذلك:

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص205

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص205 ص206

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص206

[4]. ابن الصّائغ ـ اللّمحة في شرح الملحة ـ ج ص

أ ـ تؤدّي الأفعال إضافة إلى وظيفتها المركّبة (الحدث مقترنا بزمن) وظيفة الإسناد؛ فالماضي والمضارع يؤدّيان وظيفة الإسناد إلى الغائب، أو المتكلّم، أو المخاطب، ويؤدّي الأمر وظيفة الإسناد إلى المخاطَب فقط، غير أنّ الأفعال لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه فقط بل تتعدّد وظائفها بتعدّد اللّواصق وأحرف الزيّادة الّتي تتّصل بها كالتعديّة، والصّيرورة، والمشاركة والموالاة، والإزالة، والمطاوعة، والتحوّل، والإزالة، وهلم جرا.[1] وغير ذلك ممّا ذكره النحّاة تحت معاني الزيّادة في الأفعال ـ من خلال إقرارهم أنّ كلّ زيادة في المبنى ينجرّ عنها زيادة في المعنى ـ ويكفي جرد كتب الصّرف لمعرفة هذه المعاني.

ب ـ إنّ الأسماء إضافة إلى وظيفتها الصرفيّة وهي دلالتها على التسميّة تؤدّي وظائف أخرى كالإفراد والتثنيّة والجمع، والتّذكير والتّأنيث، والتّعريف والتّنكير.[2] غير أنّ دلالتها على هذه الوظائف ليست دلالة مبنى واحد على وظائف مجتمعة، وإنّما دلالة المبنى الواحد على الوظيفة الواحدة.

ج ـ إنّ الصّفات إلى جانب وظيفتها الصرفيّة العامّة (الدّلالة على موصوف بالحدث) تؤدّي وظائف أخرى بحسب اللّواصق والزّوائد الّتي تتّصل بها مشاركة في ذلك الاسم كالإفراد والتثنيّة والجمع، والتّذكير والتّأنيث، إضافة إلى الدّلالة على الحال أو الاستقبال في السيّاق الّذي يضفيه تنوينها، والدّلالة على الإضمار الّذي تؤدّيه ال التّعريف عندما تكون بمعنى الّذي[3] والدّلالة على المضيّ الّذي يضفيه ترك تنوينها مقابل تنوينها الّذي يخلّصها للحال أو الاستقبال، يقول الفرّاء: "**فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه [...] فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِّه**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص206 ص207

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص207 ص208

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص208

ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه، فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت: أخوكَ آخذٌ حقَّه عن قليل ألا ترى أنّك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مبغضاً، لأنّ معناه ماضٍ فقبح التّنوين"[1]

هذا وتدلّ الصّيغ الفرعيّة للصّفة (صفة الفاعل، والمفعول، والمبالغة، والتّفضيل، والصّفة المشبّهة) في نظر السّاقي إلى جانب الوظائف السّالف ذكرها على وظائف أخرى؛ فصفة الفاعل تدلّ على اتّصاف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد، وصفة المفعول على اتّصاف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد، وتدلّ صفة المبالغة تدلّ على الاتّصاف بالحدث على سبيل المبالغة، وتدلّ صفة التّفضيل على الاتّصاف بالحدث على سبيل تفضيله على غيره، وتدلّ الصّفة المشبّهة على الاتّصاف بالحدث على سبيل الدّوام والثّبوت.[2] وقد تدلّ على غير ذلك كدلالة صفة الفاعل على الاستمرار إذا جاءت في وصف ذاته العليا، فيتوقّف حينها تحديد دلالة الصّفة على السيّاق الّذي ترد فيه. ورد في كتاب معاني الأبنيّة في العربيّة في الحديث عن دلالات اسم الفاعل: "**الاستمرار وذلك نحو قوله تعالى: { إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٩٥ } الأنعام 95 ـ 96 ففلق الحبّ والنّوى مستمرّ وفي كلّ يوم يُفلق الله الإصباح**"[3] وقد يدلّ كذلك على الثّبوت يقول السامرّائي في حديثه عن دلالات اسم الفاعل أيضا: "**الدّلالة على الثّبوت، ومن ذلك واسع الفم، وبارز الجبين، وجاحظ العينين**"[4] ودلالتها هذه من قبيل تعدّد المعنى الوظيفي.

[1]. الفرّاء ـ معاني القرآن ـ ج2 ـ ص420

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص209

[3]. فاضل السامرّائي ـ معاني الأبنيّة في العربيّة ـ دار عمار ـ عمان ـ ط2 ـ 2007 ـ ص45

[4]. مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص45

ثانيا: الوظائف النحويّة.

يعتقد السّاقي أنّها تقابل ما سمّاها عبد القاهر بمعاني النّحو، وتنتظم حسبه في قسمين:

وظائف نحويّة عامّة: ويعرّفها على أنّها المعاني المستفادة من الجمل بشكل عامّ، وتتمثّل في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والنّفي، والتّأكيد، وفي دلالتها على الطّلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر، والنّهي، والعرض، والتّحضيض، والتمنّي، والترجّي، والنّداء، والشّرط والقسم، إضافة إلى الدّلالة على الإفصاح باستخدام خوالف الإخالة، والصّوت، والمدح، والذمّ والتعجّب، على أنّ هذه المعاني لا تُدرك إلّا بالأداة الخاصّة بذلك المعنى باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر[1] فإنّهما تُدركان بالصّيغة لا بالأداة؛ إذ ليس لجملة الأمر أو لجملة الإثبات أداة تؤدّي معنى الإثبات أو معنى الأمر.

وظائف نحويّة خاصّة: وتقابل عنده معاني الأبواب النحويّة؛ أي الوظيفة النحويّة الخاصّة الّتي تؤدّيها الكلمة، كالفاعليّة الّتي يؤدّيها الفاعل، والمفعوليّة الّتي يؤدّيها المفعول، والحاليّة الّتي يؤدّيها الحال، والتّفسير الّذي يؤدّيه التّمييز، وهلم جرا. وتُعتبر الوظائف النحويّة الخاصّة أساسا للتّفريق بين أقسام الكلام؛ فالأسماء والصّفات والضمائر فقط من تصلح لأداء وظيفة الفاعليّة أمّا بقيّة أقسام الكلام فلا تصلح لذلك.[2]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص209 ـ 212

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص212 ص213

الفصل الثّاني:

تلخيص ودراسة

أقسام الكلم وعلامات كلّ قسم

1 . الاسم وعلاماته

2 . الصّفة وعلاماتها.

3 . الفعل وعلاماته.

4 . الخالفة وعلاماتها.

5 . الظّرف وعلاماته.

6 . الضّمير وعلاماته.

7 . الأداة وعلاماتها.

يتحدّث السّاقي في هذا الفصل عن أقسام الكلام العربي وما يقع تحت كلّ قسم وما يتفرّع عنه ليتبع ذلك برصد العلامات الشكليّة والوظيفيّة لكلّ قسم من هذه الأقسام، وسأعرض لذلك فيما يلي بالتّعقيب والشّرح.

أوّلا: الاسم.

وقد عرّفه السّاقي بأنّه كلّ ما دلّ على مُسمًّى ليس الزّمن جزء منه، ويندرج تحته خمسة أقسام هي: اسم الذّات، واسم المعنى، واسم الجنس، والميمات، والاسم المبهم.[1] وهو نفس تقسيم الاسم الّذي جاء به تمام حسان، والّذي عرضتُ له في الباب الأوّل من هذا البحث. وفي رأيي أنّ تعريف السّاقي للاسم هنا لا ينطبق على جميع الكلمات الّتي جعلها أسماء، كاسم الزّمان، والأسماء المبهمة الّتي تدلّ على الأوقات. فهي تخرج عن حدّ الاسم الّذي ارتضاه السّاقي.

أ ـ اسم الذّات: وهو ـ عند السّاقي ـ ما دلّ على مسمّى معيّن كالأعلام، والأجسام، والأعراض وقد مثّل له السّاقي ب: محمّد، وكتاب، وحائط، وبيت، وسماء، وحديقة، وزهرة.[2] وقد سمّاه تمام حسان الاسم المعيّن، يقول: "**الاسم المعيّن، وهو الّذي يسمّي طائفة من المسمّيات الواقعة في نطاق التّجربة؛ كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة**"[3] ومنه فالاختلاف بين السّاقي وتمام حسان هو الاختلاف بين اسم الذّات والاسم المعيّن.

ب ـ اسم المعنى: وقد جعل السّاقي تحته المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة والمصدر الميمي.[4] أمّا المصدر فهو اللّفظ الدالّ على الحدث متضمّنا أحرف فعله لفظا أو تقديرا أو تعويضا

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص215

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص216

[3]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص90

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص216

عن محذوف بغيره،[1] أمّا المتضمّن أحرف فعله لفظا فنحو: وَعْد مصدر وَعَدَ، وأمّا المتضمّن أحرف فعله تقديرا فنحو: قِتالْ مصدر قاتَلَ؛ إذ إنّ تقدير المصدر هنا قِتالاً، أمّا المتضمّن أحرف فعله تعويضا عن حذف بغيره في نحو: إيضاح مصدر أوضح؛ إذ إنّ الأصل فيها إوضاح ثمّ حُذفت الواو وعوّضت عنها بالياء لمناسبة حركة الكسرة قبلها.

اسم المصدر: وهو "**ما دلّ على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله لفظاً وتقديراً من غير تعويض كسلام وكلام، فقياس مصدرهما تسليم وتكليم**"[2] فالمصدران: (سلام) و (كلام) نقصت حروفهما عن حروف فعليهما (سلّم) و (تكلّم).

اسم المرّة: وهو المصدر الدّال على وقوع الحدث مرّة واحدة، نحو: ضربة ولكمة في قولك: ضربته ضربةً، ولكمته لكمةً.

اسم الهيئة: وهو المصدر الدّال على هيئة وقوع الحدث، نحو قوله صلّى الله عليه وسلم: "**إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ**"[3] واسم المرّة هنا: (قِتلة) دلّت على وقوع حدث القتل مرّة واحدة إذ لا يُعقل أن تُقتل مرّتين على الحقيقة.

واسم المعنى عند السّاقي، أمّا تمام حسان فسمّاه اسم الحدث، يقول: "**اسم الحدث وهو يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إمّا على الحدث، أو عدده، أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدلّ على المصدريّة،**

[1]. ينظر ـ مصطفى الغلاييني ـ جامع الدّروس العربيّة ـ ص160

[2]. محمّد علي السرّاج ـ اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب النّحو ـ ص51

[3]. ابن حبّان ـ صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان ـ تح: شعيب الأرنؤوط ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط2 ـ 1993 ـ ج13 ـ ص200

وتدخل تحت عنوان اسم المعنى"[1] والاختلاف بين السّاقي وتمام حسان هنا أيضا هو اختلاف بين لفظتي اسم المعنى واسم الحدث لا غير.

ج ـ اسم الجنس: ويندرج تحت هذا النّوع ـ حسب السّاقي ـ اسم الجنس الجمعي كعرب وترك واسم الجمع مثل: نساء وإبل، وقوم، وسرب.[2]

د ـ مجموع من الأسماء المشتقّة المبدوءة بميم زائدة: وهي: اسم الزّمان، واسم المكان، واسم الآلة.[3] ويُلاحظ هنا أنّ السّاقي لم يجعل المصدر الميمي ضمن الميمات مثله مثل تمام حسان، وقد احتجّ تمام حسان لذلك بقوله: "**ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة اسما يشملها هو قسم الميميات، وليس منها المصدر الميمي على رغم ابتدائه بالميم الزائدة لأنّه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنّه يتّفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدلّ عليه المصدر، فإذا نظرنا إليه في ضوء تعدّد أبنيّة المصادر لم نجد صعوبة تحول دون عدّه واحدا من هذه الأبنيّة لا واحدا من الميميات"**[4] وفي رأيي أنّ إلحاق المصدر الميمي بالميمات لاشتراكه معها في الصّيغة غير كاف، كما أنّ إلحاقه بالمصادر لاشتراكه معها في الدّلالة غير كاف أيضا؛ إذ لا بدّ من مبرّر آخر حتّى تترجّح جهة دون أخرى فيُنسب إليها.

هـ ـ الاسم المبهم: وهو ما احتاج إلى ضميمة لبيان معناه وتحديد مقصوده ومؤدّاه، كالوصف أو الإضافة، أو التّمييز،[5] وقد أورد السّاقي في حديثه هنا عن الاسم المبهم تقسيم تمام حسان له وهو كالتّالي:

الأعداد: كواحد واثنين وثلاثة، وينزاح إبهام هذا النّوع بتمييز العدد.

الموازين: كأوقية، ورطل، وقنطار، وينزاح إبهامها بالتّمييز أو الوصف.

---

[1]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص90

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص216

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص216

[4]. تمام حسان ـ المرجع نفسه ـ ص90

[5]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص216 ص217

المكاييل: كقدح، ومدٍّ، وصاع، ويزول إبهامها بواسطة التّمييز أو الوصف أيضا.

المقاييس: كشبر، وباع، وذراع، وفدان، وميل، وفرسخ، ويزول إبهام هذه بالتّمييز.

الجهات: كفوق، وتحت، وأمام، ويمين، وشمال، وخلف، وإثر، ويزول إبهامها بالإضافة.

الأوقات: كحين، ووقت، وساعة، ويوم، وشهر، وسنة، وعام، وزمان، وأوان، ويزول إبهام هاته بالوصف أو الإضافة.

أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السّواء، فتحتاج بذلك إلى الإضافة إلى الجهة أو الوقت حتّى تصبح بمعنى الجهة أو الوقت، ومن ذلك: عند، ولدن، وقبل، وبعد.[1] فمثلا (بعد) قد تدلّ على الجهة كما قد تدلّ على الوقت، فلا يترجّح دلالتها على أحدهما إلّا بإضافتها إلى أحدهما تقول: ملتقانا عند الحديقة عند المغرب، فتكون بذلك (عند) الأولى دالّة على الجهة بينما تكون الثانيّة دالّة على الوقت.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للاسم:

وبعد أن تحدّث السّاقي عن مفهومه للاسم وما يقع تحته أتبع ذلك بالحديث عن مميّزاته الشكليّة والوظيفيّة عن باقي أقسام الكلام. وقد أحصى له ثمانية عشر ميزة بين شكليّة ووظيفيّة على أنّ السّاقي لم يفصل بين هذه وتلك بل ذكرها مجتمعة دون فصل، وسأحاول فيما يلي الفصل بينها:

[1]. ينظر ـ تمام حسان ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ ص91

1 ـ العلامات الشكليّة: يتميّز الاسم من حيث الشّكل ب:[1]

أ ـ قبول تنوين التّمكين. ومثاله: زيدٌ، وعمرٌ، وبئرٌ، وأمّا فائدته: "**الدّلالة على خفّة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعل فيُمنَع من الصرف**"[2] وكلّ أنواع التّنوين تدخل على الاسم ماعدا تنوين الترنّم فإنّه يدخل على ما ليس باسم.

ب ـ دخول حرف النّداء عليه. وليس المراد به دخول حرف النّداء لأنّه قد يدخل على ما ليس بحرف بل المقصود به صلاحيّة الكلمة للمناداة، أورد ابن هشام في الحديث عن علامات الاسم: "**النّداء، وليس المُراد به دخول حرف النّداء؛ لأنّ (يا) تدخل في اللّفظ على ما ليس باسم نحو: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} و {أَلَا يَا اسْجُدُوا} في قراءة الكسائي، بل المُراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا أيها الرجل، ويا فُلُ، ويا مكرمان**"[3]

ج ـ قبول (ال) أداةً للتّعريف. وليس ال الموصولة بمعنى الّذي لأنّها تدخل على ما ليس باسم، يقول ابن هشام في حديثه عن علامات الاسم: "**ال غير الموصولة، كالفرس والغلام، فأمّا الموصولة فقد تدخل على المضارع، كقول الشّاعر من البسيط: مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ اَلتُرْضَى حُكُومتُهُ.**"[4]

د ـ قبول الجرّ لفظا أو إضافة. على أنّه ليس المراد بالجرّ هنا حرف الجرّ بل الكسرة الّتي يحدثها عامل الجرّ، يقول ابن هشام: "**يتميّز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات: إحداها: الجرّ وليس المراد به حرف الجرّ؛ لأنّه قد يدخل في اللّفظ على ما ليس باسم، نحو: عجبت من أن قمت بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجرّ، سواء كان العامل حرفا أم إضافة، أم تبعيّة،**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص219 ص220

[2]. ابن هشام ـ أوضح المقاصد إلى ألفيّة ابن مالك ـ تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي ـ دار الفكر ـ د ط ـ د ت ـ ج1 ـ ص38

[3]. المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص43 ص44

[4]. المصدر نفسه ـ ج1 ـ ص45

وقد اجتمعت في البسملة"[1] فكلمة اسم مجرورة بحرف الجرّ، ولفظ الجلالة (الله) مجرور بالإضافة، ولفظ الجلالة (الرّحمن) مجرور بالتبعيّة.

هـ ـ التّثنيّة والجمع، نحو: الرّجلان، والأهلون، أمّا في مثل: يعملان، ويعملون فليس بتثنيّة وجمع بل إسنادٌ إلى ضمير المثنّى والجمع.

و ـ يجوز فيه التّصغير والتّرخيم، أمّا التّصغير فنحو: رويجل تصغير رجل، وشويعر تصغير شاعر، أمّا التّرخيم فالمراد به: " **حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا[...] واعلم أنّ التّرخيم لا يكون إلا في النّداء"**[2] أمّا مثاله فنحو: أفاطمُ، يا صاحُ؛ إذ الأصل فيهما أفاطمة، ويا صاحبي.

ز ـ امتلاكه صيغا محدّدة تشاركه في بعضها الصّفات. ومن هذه الصّيغ على سبيل المثال لا الحصر صيغة فاعل، وفعّال، وفعيل؛ فالاسم من هاته: حاتم، وبسّام، ووسيم، أمّا الصّفة منها: عالم (صفة الفاعل) القهّار (صيغة مبالغة) كريم (صفة مشبّهة)

ح ـ قابليّة الدّخول في الجدول الإلصاقي؛ أي لحاق الصّدور والحواشي بالبناء الأصلي للاسم ك: أل التّعريف والتّنوين، والجرّ وغير ذلك.

ط ـ يأتلف من الاسم والفعل كلام، كقولك: قام زيد، وخرج عمرو، وكذلك من الاسم والوصف كقولك: زيد كريم، وأيضا من الاسم والاسم كقولك: زيد رجل.

ي ـ يُضمر الاسم بعد أن يُعرف. كقولك مخبرا عن زيد: لقد جاء.

ك ـ قبوله الإضافة المعنويّة (المحضة) وهي تفيد إمّا التّعريف كما في قولك: عبد الله (لا تقصد به الاسم المعروف) أو التّخصيص كما في قولك: كتابُ قراءة، وحافظة أوراق.

[1]. ابن هشام ـ أوضح المقاصد إلى ألفيّة ابن مالك ـ ج1 ـ ص37

[2]. سيبويه ـ الكتاب ـ ج2 ـ ص239

ل ـ انتفاء قبوله علامات الأفعال الشكليّة، ك: قد، وسوف، والسّين وغير ذلك من علامات الأفعال الّتي سنعرض لها فيما يأتي عند الحديث عن مميّزات الفعل الشكليّة.

م ـ قبوله التّاء المتحرّكة في آخره الّتي للتّأنيث.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: ذكر الساقي أنّ الاسم يتميّز من حيث الوظيفة ب:[1]

أ ـ دلالته على مسمّى وهي وظيفته الصرفيّة.

ب ـ دلالته على معنى مجرّد من الزّمن، أو زمن مجرّد من الحدث؛ كما هو الحال في اسم الزّمان والاسم المبهم الدالّ على الوقت.

ج ـ انتفاء قبوله علامات الأفعال الوظيفيّة (الدّلالة على حدث مقترن بزمن)

د ـ الوصف.

هـ ـ الإخبار عنه أو به عندما يُستعمل استعمال الصّفة. يقول ابن الصّائغ (ت776هـ) في بيان علامات الاسم: "**فالاسم بمنزلة الذّات؛ لأنّه لا يكون كلاما إلاّ بوجوده؛ فلذلك تقدّم وضعا [...] وهو يُخبر به وعنه**"[2] فالإخبار عنه، كقولك مخبرا عن زيد: زيد قام، أمّا الإخبار به فكقولك مخبرا بزيد: الرّجل زيدٌ.

ويذكر السّاقي أنّ هذه المميّزات منها ما يشترك فيها الاسم مع الصّفة، ومنها ما ينفرد به الاسم عن الصّفة، وسأقتصر على ذكر ما ينفرد به الاسم عن الصّفة فقط لأنّه المراد هنا والمقصود هاهنا فإذا عرفنا ما ينفرد به الاسم عن الصّفة فإنّ ما بقي كلّه مشترك بينهما.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص220

[2]. ابن الصّائغ ـ اللّمحة في شرح الملحة ـ ج1 ـ ص107

فما ينفرد به الاسم عن الصّفة ما يلي: قبوله تنوين التّمكين، وال للتّعريف، والإلصاق والإضافة المعنويّة، ودلالته على مسمّى، ودلالته على معنى مجرّد من الزّمن أو زمن مجرّد من الحدث.[1]

ثانيا: الصّفة.

يعرّفها السّاقي بأنّها ما دلّ على موصوف بالحدث، وتشمل: صفة الفاعل والمفعول، وصفة المبالغة والتّفضيل، والصّفة المشبّهة. ودلالتها هذه ـ أي دلالة الصّفات على موصوف بالحدث ـ وظيفة صرفيّة عامّة تشترك فيها فروع الصّفة السّابقة جميعها، أمّا من حيث الوظائف الخاصّة فكلّ واحدة تنفرد بوظيفة خاصّة تميّزها عن نظيراتها وقسيماتها.[2] يقول تمام حسان في ذلك: "**فصفة الفاعل تدلّ على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجدّدا، وصفة المفعول تدلّ على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدّد، وصفة المبالغة تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدلّ على وصفه به على سبيل الدّوام والثّبوت، وصفة التّفضيل تدلّ على وصفه به أيضا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتّصف بالحدث على طريقة أيّ من الصفات السابقة**"[3] وقد يدلّ كلّ فرع من فروع الصّفة على غير ما ذُكر هنا كدلالة صفة الفاعل على الثّبات والاستمرار مثلا، أو دلالة الصّفة المشبّهة على الحدوث والتجدّد، وغير ذلك من قبيل تعدّد المعنى الوظيفي.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للصّفة:

والصّفة شأنها شأن الاسم تنفرد بميزات شكليّة ووظيفيّة عن بقيّة أقسام الكلام، ولأنّ السّاقي غفل عن الفصل بين هذه الميزات، يقع على عاتقي وأنا في خضمّ دراسة هذا الكتاب الفصل بينها، وهو ما تقتضيه طبيعة البحث.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص221

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص221

[3]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص99

1 ـ الميزات الشكليّة: تتميّز الصّفة من حيث الشّكل ـ حسبما أورده السّاقي ـ بما سيأتي ذكره.[1]

أ ـ قبولها التّنوين؛ المقصود به تنوين الزّمن كما سمّاه السّاقي، ووظيفته سلب معنى الصّفة والإضافة من الصّفة وترشيحها للدّلالة على الحال أو الاستقبال.

ب ـ قبولها الجرّ لفظا بحرف الجرّ أو بالإضافة، ومثال الجرّ بالحرف كقوله جلّ جلاله: **{أَوَ لَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ}** يس 81 أمّا الإضافة فكقوله تعالى: **{ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا}** فاطر 01

ج ـ الإضافة فيها لفظيّة وليست معنويّة؛ فالإضافة في الصّفة تكون لوصل اللّفظ بخلاف الإضافة في الاسم الّتي تفيد التّخصيص أو التّعريف.

د ـ قبول (ال) الموصوليّة بمعنى الّذي لا الّتي للتّعريف؛ وذلك أنّ (ال) تتّصل بالاسم كما تتّصل بالصّفة لكنّها في الاسم تفيد التّعريف، أمّا في الصّفة فتكون موصولة بمعنى الّذي.

هـ ـ الانفراد بصيغ خاصّة، ومنها صيغة أفعل للتّفضيل، وصيغة فُعّول وفعلان ومفعال للمبالغة وصيغة فَعِلْ للصّفة المشبّهة وهلم جرا.

و ـ تحمّل الضّمائر كالأفعال. سواء أكانت بارزة أم مستترة، ومن ذلك قوله تعالى: **{كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ}** المؤمنون 100 وقوله سبحانه أيضا: **{غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ}** غافر 03 حيث تحمّلت صفة الفاعل (قائل) في الآية الأولى الضّمير المتّصل (الهاء) كما احتملت كلّ من صفة الفاعل (غافر وقابل) والصّفة المشبّهة في الآية الثانية (شديد) الضّمير المستتر (هو) العائد على ذاته العليا عزّ وجلّ شأنه.

ز ـ انتفاء بروز ضمير الرّفع الفاعل معها حالتي التّثنيّة والجمع خلافا للأفعال. يقول ابن يعيش في شرح المفصّل في بيان علامات الفعل: **"ولحوق المتّصل البارز من الضّمائر إنّما قيّد بالبارز تحرّزا**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص223 ـ 225

من الصّفات نحو: ضارب ومضروب وحسن وشديد، فإنّ هذه الصّفات تتحمّل الضّمائر كتحمّل الأفعال إلّا أنّ الضّمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال"[1] تقول: أمرتَ فأطعنا إلّا اثنان منّا قد أبيا إلّا أن يعصيا فترى بأنّ ضمير الرّفع الفاعل مع الفعل بارز في الإفراد (تاء المخاطَب المذكّر في أمرتَ) وفي التثنيّة (ألف المثنّى في أبيا وعصيا) وفي الجمع (نون الفاعلين في أطعنا)، وتقول: زيدٌ عمرٌ ضاربُه، وزيدٌ عمرٌ وخالدٌ ضارباه، وزيدٌ الفتية ضاربوه، فترى بأنّ ضمير الرّفع الفاعل بارز في حالة الإفراد (الهاء في ضاربه العائدة على الفاعل عمر) أمّا في حالتي التثنيّة والجمع فغير بارز.

ح ـ قابليّة الدّخول في الجدول الإلصاقي والتّصريفي، فالصّفة تقبل الالتصاق ب (ال) فتكون بمعنى الّذي، كما تقبل التّنوين، والجرّ وغيرها من اللّواصق، أمّا قبولها الدّخول في الجدول التّصريفيّ فهو أن تأتي منها صفة الفاعل والمفعول وصيغة التّفضيل والصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة، ومن ذلك كلمة الرّحمة؛ إذ يأتي منها: راحم، ومرحوم، ورحمان، ورحيم.

ط ـ التّثنيّة والجمع.

ي ـ الإضافة فيها تدلّ على المضيّ؛ أي أنّ الإضافة فيها ذات وظيفة زمنيّة. وذلك نحو قولنا: إنّي ضاربُ أخيك أمسِ، ولا يجوز أن تقول: أنا ضاربُ أخيك غداً، لأنّ فيها معنى المضيّ كما قلنا.

ك ـ تضامّ المجرورات كالأسماء، والمرفوعات والمنصوبات كالأفعال؛ وذلك أنّ فروع الصّفة تعمل عمل فعلها فترفع وتجرّ وتنصب معمولها، ورد في شرح ابن هشام للألفيّة قوله: "**يجوز في الاسم الّذي يتلو الوصف العامل أن يُنصب به، وأن يُخفض بإضافته، وقد قُرئ: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} و{هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} بالوجهين**"[2] فالاسم (أمره ـ ضرّه) بعد صفة الفاعل (بالغٌ ـ كاشفات)

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل في صنعة الإعراب ـ ج4 ـ ص206

[2]. ابن هشام ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ـ ج1 ـ ص16

قد يُنصب على أنّه مفعول به لاسم الفاعل، وقد يُجرّ على أنّه مضاف إليه، وكلا الوجهين صحيح نحويّا، وقد يُرفع على أنّه فاعل إذا نُوِّنت صفة الفاعل قبله.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فتتميّز الصّفة ـ في نظر السّاقي ـ ب:[1]

أ ـ دلالتها على موصوف بالحدث.

ب ـ الإخبار بها أو عنها؛ فالإخبار عنها أن تقول: المؤمن كالغيث أينما وقع نفع، أمّا الإخبار بها فكأن تقول: الصّدق محمود عواقبه.

ج ـ الدّلالة على الزّمن لا عن طريق الصّيغة بل عن طريق السيّاق؛ فالزّمن فيها نحويّ لا صرفيّ.

وإضافة إلى ذلك تنفرد فروعها بدلالات خاصّة تميّز بعضها عن بعض. ومن ذلك:

أ ـ دلالة صفة الفاعل على اتّصاف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد.

ب ـ دلالة صفة المفعول على اتّصاف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد.

ج ـ دلالة صفة المبالغة على اتّصاف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتّكثير.

د ـ دلالة صفة التّفضيل على اتّصاف الفاعل بالحدث على سبيل التّفضيل عن غيره.

هـ ـ دلالة الصّفة المشبّهة على اتّصاف الفاعل بالحدث على سبيل الدّوام والثّبوت.

وبعد أن أحصى السّاقي المميّزات الشكليّة والوظيفيّة للصّفة ذكر أنّ من هذه الميزات ما هو مشترك بين الصّفة والاسم ومنها ما تنفرد به الصّفات عن الأسماء؛ أمّا المشترك فقبول الجرّ لفظا وإضافة، والدّخول في الجدول الإلصاقي، والتثنيّة والجمع، والإخبار بها وعنها، وتضامّ المجرورات أمّا

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص224

ما تنفرد به الصّفة فتحمّل الضّمائر، وأن تضامّ المرفوعات والمنصوبات، والدّخول في الجدول الإلصاقي والتّصريفي، وتشاركها في هذه الأفعال.[1]

وبعدما عرض السّاقي الميزات العامّة الّتي تميّز الصّفة عن الأسماء رأى أنّه من الضّرورة كذلك الإشارة إلى الميزات الخاصّة استكمالا للفائدة، ولأنّ الصّفة تضمّ تحتها فروعا مختلفة لا فرعا واحدا رأى السّاقي أن يذكر القيم الخلافيّة بين فروعها، ليصل ذلك بذكر القيم الخلافيّة الّتي تميّز بعض هذه الفروع عن بعض فروع الاسم (المصدر تحديدا)

الفرق بين المصدر وصفة الفاعل: حصر السّاقي الفرق بينهما في النّقاط الآتي ذكرها.

أ ـ يجوز إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول بينما لا يجوز ذلك مع صفة الفاعل، ومن ذلك أنّك تقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، وعجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرو؛ فيكون (زيد) الفاعل في المعنى في المثال الأوّل والمفعول في المعنى في الثّاني، ولكنّك لا تقول: عجبت من ضاربِ زيدٍ على أنّ (زيد) فاعل.[2] فالفاعل هنا الضّمير (تاء المتكلّم) لأنّني أنا المتعجّب من ضرب زيد أمّا (زيد) فمضاف إليه هاهنا.

ب ـ تتحمّل صفة الفاعل الضّمير في حين لا يتحمّل المصدر ذلك.[3]

ج ـ أداة التّعريف (ال) مع المصدر للتّعريف، وهي مع صفة الفاعل ضمير موصول.[4] لأنّ المصدر من الأسماء، وصفة الفاعل من الصّفات، وقد قلنا في غير موضع أنّ (ال) مع الاسم تكون للتّعريف وهذا ينطبق على فروع الاسم الّتي تندرج تحته، و (ال) مع الصّفة تكون موصولة بمعنى الّذي، وهذا ينطبق على كلّ فروع الصّفة الّتي تقع تحتها دون استثناء.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص225
[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص226
[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص226
[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص226

د ـ يجوز تقديم ضميمة المفعول به على صفة الفاعل فتقول: هذا زيداً ضاربٌ بينما لا يجوز ذلك مع المصدر حين يسلك سلوك الأفعال؛[1] إذ تقول: هذا أكلي الخبزَ يابساً على أنّ (الخبزَ)مفعول به للمصدر (أكلي) ويقبح أن تقدّم فتقول: هذا الخبزَ أكلي يابساً. يقول الزّمخشري في الحديث عن عمل المصدر: "**ولا يتقدّم عليه معموله، قلا يُقال: زيداً ضربُك خيرٌ له، كما لا يُقال: زيداً إن تضربْ خيرٌ له**"[2]

هـ ـ صفة الفاعل تضامّ المرفوعات والمنصوبات حال تنوينها فتخلص حينئذ للحال أو الاستقبال أمّا المصدر فإنّه يضامّ المرفوعات والمنصوبات في كلّ الأزمنة ولا يُشترط لتضامّه الاعتماد.[3] ورد في توضيح المقاصد في شرح ألفيّة ابن مالك في باب عمل اسم الفاعل: "**أنّ شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسّائي**"[4] فقد أجاز الكسّائي عمله حتّى في حال تنوينه مستدلّا بقوله تعالى: {وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ} الكهف 18 أمّا المصدر فلا يُشترط لعمله اعتماد، يقول الزّمخشري في ذلك: "**ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً. تقول أعجبني ضربُ زيدٍ أمسِ، وأريد إكرام عمرو أخاه غداً**"[5] يقصد بذلك المصدر.

و ـ الإضافة مع صفة الفاعل لا تكون إلّا لفظيّة، وفي المقابل فإنّ الإضافة مع المصدر لا تكون إلّا معنويّة.[6] والفرق في الإضافة بين صفة الفاعل وصفة المصدر هو الفرق في الإضافة بين الاسم والصّفة وقد مضى بي بيان ذلك في غير موضع ليس لنا أن نعيده هنا تجنّبا للتّكرار والحشو.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص226

[2]. الزّمخشري ـ المفصّل في صنعة الإعراب ـ تح: فخر صالح قدارة ـ دار عمار ـ الأردن ـ ط1 ـ 2004 ـ ص220

[3]. ينظر ـ المصدر نفسه ـ ص226

[4]. أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم المرادي المالكي ـ توضيح المقاصد بشرح ألفيّة ابن مالك ـ تح: عبد الرحّمان علي سليمان ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط1 ـ 2008 ـ ج2 ـ ص849

[5]. الزّمخشري ـ المصدر نفسه ـ ص221

[6]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص226

ز ـ صفة الفاعل تضامّ المرفوعات والمنصوبات في حالة الإفراد والتثنيّة والجمع في حين لا يضامّ المصدر المرفوعات والمنصوبات إلّا في حال إفراده عندما يسلك سلوك الأفعال باستثناء ما شذّ من قولهم: مواعيد عرقوب أخاه، و تركته بملاحس البقر أولادها.[1] يقول الزّمخشري في الحديث عن عمل المصدر: "**ويعمل المصدر أعمال الفعل مفرداً، كقولك عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً ومن ضربِ عمراً زيدٌ**"[2] فالمصدر (ضرْب) هنا عامل الرّفع في (زيد) بعده ـ المثال الأوّل ـ على أنّه فاعل مجرور لفظا مرفوعا محلّا، وعامل النّصب في (عمر) بعده ـ في المثال الثّاني ـ على أنّه مفعول به مقدّم، فترى بذلك أنّ المصدر في كلّ ذلك ورد مفرد وهو شرط العمل فيه باستثناء ما شذّ في الاستعمال ممّا سُمع عن العرب.

الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول: حصر السّاقي الفرق بينهما في نقطتين هما.

أ ـ تُبنى صفة الفاعل من مصدر الفعل اللّازم والمتعدّي على حدّ سواء، بينما لا تُبنى صفة المفعول إلّا من مصدر الفعل المتعدّي، ومن مصدر اللّازم مع الظّرف أو الجارّ والمجرور، أو مع المصدر.[3] والخلاف في ذلك أنّ صفة الفاعل تُبنى من الفعل اللّازم أو المتعدّي لأنّه لا يوجد فعل إلّا ويوجد له فاعل سواء أكان الفعل لازما أم متعدّيا، أمّا بناء صفة المفعول من الفعل المتعدّي فقط دون اللّازم فلأنّ اللّازم لا يكون له مفعول بينما يكون للمتعدّي ذلك، وقد ورد شذوذا بناءها ـ أي صفة المفعول ـ من اللازم بشرط وهو ورودها مع الظّرف أو الجارّ والمجرور أو المصدر، ورد في ضياء المسالك إلى أوضح المسالك قول الكاتب: "**هذا مثال لبناء اسم المفعول من اللازم بالصلة لأن اسم المفعول لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار المجرور، أو المصدر**"[4] ومن ذلك

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص226 ص227

[2]. الزّمخشري ـ المفصّل في صنعة الإعراب ـ ص220

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص227

[4]. مُحَمَّد عبد العزيز النجّار ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2001 ـ ج3 ـ ص60

(ممرور به) حيث بُنيت صفة الفاعل هنا من الفعل اللّازم بصلة وهي الجارّ، ومن ذلك أيضا مشكوكٌ أمرُه، السّحاب المسيَّر بين السّماء والأرض.

ب ـ يجوز إضافة صفة المفعول إلى ما هو مرفوع معنى، فتقول: الورع محمود المقاصد، وزيد مكسو الخادم ثوبا، بينما ينتفي ذلك مع صفة الفاعل.[1] إذ يقبح أن تقول: الموت هادم الملذّات برفع (الملذّات).

الفرق بين صفة الفاعل والصّفة المشبّهة: وقد حصر السّاقي الفروق بينهما فيما يلي:

أ ـ إنّ الصّفة المشبّهة تضامّ السببي دون الأجنبي تقول: زيد حسن وجهه ولا تقول: زيد حسن وجه عمرو، أمّا صفة الفاعل فإنّها تضام الاثنين تقول: زيد حامل كتابه كما تقول: زيد حامل كتاب عمرو.[2] ورد في كتاب توضيح المقاصد وشرح المسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: "**الخامس: أنّ معمولها لا يكون إلا سببيّا بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يعمل في السببيّ والأجنبيّ، والمُراد بالسببيّ المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا، أو معنى**"[3] ورد هذا في باب الحديث عن الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول.

ب ـ ضميمة الصّفة المشبّهة محفوظة الرّتبة بالتأخّر عنها لا يجوز تقديمها عليها بأيّ حال من الأحوال إذا لا تقول: زيد وجهاً حَسُنَ، بينما تكون ضميمة صفة الفاعل حرّة الرّتبة، تتقدّم كما تتأخّر[4] إذ تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً كما تقول: زيدٌ عمراً ضاربٌ. ورد في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: "**الرّابع: أنّ معمولها لا يتقدّم عليها؛ لضعفها بخلاف اسم الفاعل**"[5] في حديثه عن الفرق بين صفة الفاعل والصّفة المشبّهة.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص227

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص227

[3]. أبو محمّد بدر الدّين حسن بن القاسم ـ توضيح المقاصد وشرح المسالك بألفيّة ابن مالك ـ ج2 ـ ص877

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص227

[5]. أبو محمّد بدر الدّين حسن بن القاسم ـ المصدر نفسه ـ ج2 ـ ص877

ج ـ تدلّ صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد، بينما تدلّ الصّفة المشبّهة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثّبوت والدّوام.[1] وقد يأتي خلاف ذلك فتدلّ صفة الفاعل على الاستمرار كقوله تعالى: **{فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ}** الأنعام 96 إذ إنّ فلق الصّبح مستمرّ كلّ يوم، وقد تدلّ على الثّبوت في قولك: جاحظ العينين، وقد تدلّ الصّفة المشبّهة على غير الثّبوت والاستمرار، فمثلا العطشان (وزن فعلان) لا يدلّ على الثّبوت والاستمرار إذ لا يُعقل أن يبقى العطشان عطشاناً أبد الدّهر، وكذلك في وسيم ونحيف (وزن فعيل)؛ فقد يصبح الوسيم قبيحا بعد حين، ويصبح النّحيف سمينا، فدلّ ذلك على عدم دلالة الصّفة المشبّهة هنا على الثّبوت والاستمرار.

د ـ لا تُبنى الصّفة المشبّهة إلّا من مصدر الفعل اللّازم، بينما تُبنى صفة الفاعل من مصدر الفعل اللّازم كما تُبنى من مصدر الفعل المتعدّي.[2] ورد في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: "**ثمّ اِعلم أنّ بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة فروقا، الأوّل: أنّ الصّفة المشبّهة لا تكون إلّا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يُصاغ من المتعدّي واللّازم**"[3] ومن ذلك أنّك تقول في قال وسار ونام: قائمٌ، وسائرٌ ونائمٌ، ولا يأتي منها مثال للصّفة المشبّهة، أمّا في أكل وكذب وحذّر فتقول: آكلٌ، وكاذبٌ، وحاذرٌ، كما تقول: أكولٌ وكذّابٌ، وحذرٌ.

هـ ـ المجرور بعد الصّفة المشبّهة لا يجوز العطف عليه بالنّصب؛ إذ لا تقول: كثير المال والعبيدَ بنصب كلمة عبيد، بينما يجوز ذلك مع صفة الفاعل؛ إذ تقول: زيد ضاربُ خالدٍ وبكراً بنصب كلمة (بكر)؛[4] وذلك أنّ المعطوف عليه منصوب ها هنا في المعنى وليس منصوبا في حال الصّفة المشبّهة.

و ـ يجوز إضافة الصّفة المشبّهة إلى الفاعل فتقول: حسنٌ وجهُهُ، وشديدةٌ يدُهُ بينما لا يجوز ذلك

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص227

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص228

[3]. أبو محمّد بدر الدّين حسن بن القاسم المرادي المالكي ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ـ ج2 ـ ص875

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص228

مع صفة الفاعل فلا تقول: عجبتُ من ضاربِ زيدٍ على أنّ (زيد) فاعل.[1]

ثالثا: الفعل.

وقبل أن يعرض السّاقي إلى ميزاته الشكليّة والوظيفيّة أشار إلى النّقاط التاليّة:

أ ـ أنّ الفعل كلمة تدلّ على حدث وزمن، أمّا دلالته على الحدث فمأخوذة من اشتراكه مع

المصدر في نفس الصّيغة، أمّا دلالته على الزّمن فمحصّلة من السيّاق الّذي يرد فيه.[2] ولكنّ الفعل يدلّ على الزّمن حتّى وهو خارج السيّاق، فيكون ذلك دليل على أنّ دلالته على الزّمن دلالة صرفيّة لا سياقيّة كما قال السّاقي، فإن قيل: بم تفسّر دلالة صيغة فعليّة ما في سيّاق ما على زمن غير الّذي تفيده صيغتها الصرفيّة؟ أليس ذلك دليلا على أنّ الزّمن يُنسب للسيّاق لا للصّيغة؟ قلت: إنّ ذلك من قبيل تعدّد المعنى الوظيفي للصّيغة الفعليّة الواحدة. يقول صاحب اللّباب في علل البناء والإعراب:"**وإنّما عمل الفعل في جميع أسماء الزّمان؛ لأنّ صيغة الفعل تدلّ عليه كما تدلّ على المصدر، إلّا أنّ دلالتها على الزّمان من جهة حركاته، وعلى المصدر من جهة حروفه وكلاهما لفظ**"[3] يقصد بحركاته صيغه الصرفيّة.

ب ـ دلالة الفعل على الزّمن عند النحّاة القدماء مستمدّة من صيغته الصرفيّة، حيث ربطوا ربطا وثيقا بين صيغة الفعل والزّمن.[4] ورد في شرح المفصّل لابن يعيش قوله: "**وقال قوم: إنّما أُضيف الزّمان إلى الفعل؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان، فالزّمان أحد مدلولي الفعل فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكلّ**"[5] ومع ذلك لم يغفلوا على الإشارة إلى أنّ الزّمن قد

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص228 ص229

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص229

[3]. أبو البقاء البغدادي ـ اللّباب في علل البناء والإعراب ـ ج1 ـ ص272

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص229

[5]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج2 ـ ص180

يُنسب إلى السيّاق لا إلى الصّيغة الفعليّة، يقول ابن يعيش: **"وذهب قوم إلى أنّ الإضافة إنّما هي للجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، فأضافوا الزّمان إلى الجملة من الفعل والفاعل"**[1]

ج ـ قسّم النحّاة القدماء الفعل إلى ثلاثة أقسام هي: ماض وهو ما دلّ على الزّمن الماضي ومضارع وهو ما دلّ على الزّمن الحاضر أو المستقبل، وأمر ويدخل ضمن الدّلالة على زمن المستقبل.[2] يقول ابن هشام: **"شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر"**[3] وتقسيم الفعل إلى أقسامه الثّلاثة المذكورة لا يختلف فيه اثنان.

د ـ إنّ تقسيمهم للفعل نابع من إقرارهم أنّ الأزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، فهم بذلك قد جعلوا الأزمنة الّتي أقرّها الفلاسفة أساسا لتقسيم الفعل عندهم،[4] فنجد سيبويه على سبيل المثال يستخدم تعابير الكينونة الفلسفيّة في تحديده للفعل بأنّه: **"وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"**[5]

هـ ـ أخطأ النحّاة كلّ الخطأ في أن خصّوا كلّ زمن من هذه الأزمنة الثّلاثة بصيغة معيّنة رابطين بذلك بين الصّيغة والزّمن الفلسفي، فقالوا: إنّ الماضي ما دلّ على حصول حدث في الزّمن الماضي والحاضر ما دلّ على حصول حدث في زمن المتكلّم أو بعده، وصنيعهم هذا بعيد عن الواقع اللّغوي فهم لم ينهجوا نهجا سليما في توضيح ما تفصح عنه الكلمات من زمن في السيّاق الّذي ترد فيه، ولم يدركوا ذلك إلّا عندما اصطدموا بدلالة المضارع المنفيّ بلم على الزّمن الماضي، ودلالة الماضي على الحال

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج2 ـ ص180

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص229

[3]. ابن هشام ـ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ـ ص26

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص229 ص230

[5]. سيبويه ـ الكتاب ـ ج1 ـ ص12

أو الاستقبال.[1] وفي رأيي أنّ صنيع النحّاة هذا ليس ببعيد عن الواقع اللّغوي كما قال السّاقي؛ فهم قد لاحظوا دلالة الصّيغة الفعليّة على الزّمن فنسبوا الزّمن إليها والدّليل على ذلك أنّ الصّيغة الفعليّة تدلّ على الزّمن حتّى وهي مفردة خارج التّركيب اللّغوي، ثمّ إنّ دلالة الكلمات على الزّمن دلالةً محصّلة من السيّاق الّذي ترد فيه لم يكن بالأمر الخفيّ عنهم؛ فقد ناقشوا ذلك في ثنايا كتبهم النحويّة في معرض تفسيرهم للآيات القرآنيّة الّتي حملت صيغها الفعليّة دلالة غير الدّلالة الأصليّة الّتي وضعوها، ثمّ إنّ النحّاة لما ربطوا كلّ صيغة فعليّة بزمن معيّن إنّما بنوه على الاستعمال الشّائع وهذا لا ينفي أن يرد خلاف ذلك، وكذلك فإنّ صنيع النحّاة هذا يبرّره الغاية الّتي من أجلها قعّدوا للنّحو وهي صون اللّسان (غاية تعليميّة) والغرض التعليميّ لا يتطلّب الخوض في دقائق الأمور كما يتطلّبه الغرض العلمي.

و ـ كان على النحّاة أن يدركوا أنّ الأفعال مجرّد صيغ وألفاظ يكون الزّمن جزءا منها لا غير، وأنّ السيّاق هو الكفيل بتحديد الدّلالة الزمنيّة وترشيحها لزمن بعينه، كما كان عليهم أن يدركوا أنّ الدّلالة على الزّمن لا تخصّ الأسماء فقط بل تتعدّها إلى الصّفات وإلى ما نُقل إلى معنى الفعل من مصادر وخوالف.[2] وهذا أيضا لم يكن هذا بالخفيّ عن النحّاة القدماء؛ حيث نجد في كتبهم حديثا عن دلالة صفة الفاعل على الحال والاستقبال حال تنوينها، أو على المضيّ حال إضافتها وحذف التّنوين.

ز ـ أشار بعض النحّاة القدماء إلى شيء من تحديد المعاني الزمنيّة في أوجه استعمال الفعل، ومن ذلك ذكرهم أنّ المضارع يترجّح للحال إذا كان مجرّدا من القرائن، كما قد يتعيّن للحال إذا اتّصل ببعض القرائن، وقد يتعيّن كذلك للاستقبال، وأنّ الماضي يتعيّن معناه للمضيّ، وقد ينصرف للحال إلى غير ذلك ممّا حفلت به كتب النّحو؛[3] فالمضارع إذا لم يتّصل به شيء ترجّح للدّلالة

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص231 ص232

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص232 ص233

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص233 ص234

على الحال نحو: يهَبُ، وأذَرُ، كما يتعيّن للاستقبال إذا اتّصل بحرفي الاستقبال (السّين وسوف) والماضي قد يتعيّن معناه للمضيّ إذا لم يتّصل به شيء نحو: دعا، وسعى، أو اتّصل به بعض اللّواحق كتاء الفاعل، كما قد يتعيّن للحال إذا اتّصل ب (قد) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشّافية: "**ويشترك في لحاق (قد) الماضي والمضارع، إلّا أنّها مع الماضي لتقريبه من الحال**"[1]

ح ـ إنّ هذا التوجّه إلى دراسة الزّمن في اللّغة العربيّة قد أذكى روح البحث عند الباحثين العرب المحدثين الّذين رأوا أنّه من الضّرورة الالتفات إلى ذلك، ومنهم تمام حسان، وإبراهيم أنيس، وأحمد عبد السّتّار الجواري، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرّائي،[2] ومصطفى فاضل السّاقي في كتابه اسم الفاعل بين الاسميّة والزمنيّة.

ثمّ رأى السّاقي بعد إثارة هذه الملاحظات أنّه من الواجب الحديث عمّا له علاقة بمسألة الزّمن في اللّغة العربيّة استكمالا للفائدة، وقد لخّص حديثه عن ذلك فيما يلي:

أ ـ إنّ وظيفة الزّمن في الفعل وظيفة صرفيّة مستمدّة من صيغة الفعل وهو خارج السيّاق، والزّمن فيه ناتج من كونه يدلّ على حدث وزمن.[3] إنّه ينبغي عليّ وأنا أدرس هذا الكتاب الإشارة هنا إلى تباين آراء السّاقي حول الزّمن في الفعل؛ فمرّة ينسبه إلى السيّاق فيعيب بذلك على النحّاة القدامى جعلهم الزّمن من قبيل الصّيغة الصرفيّة كما سبق مناقشته في الصّفحات السّابقة. ومرّة أخرى يعود ليقول أنّ الزّمن في الفعل وظيفة صرفيّة.

[1]. ابن مالك ـ شرح الكافية الشافية ـ ج1 ـ ص167

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص235

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص235

ب ـ الزّمن الصرفيّ من خصائص الفعل وحده.[1] ولا يشاركه في ذلك أيّ قسم من أقسام الكلام أمّا الزّمن النحويّ فتشاركه فيه الصّفة، يقول تمام حسان: "**إذا كان الفعل يدلّ على الزّمن دلالة صرفيةّ بحكم مبناه حتّى وهو خارج السياق، فإنّ الصّفات لا تدلّ دلالة صرفيّة على الزّمن وإنّما تُشرب معنى الزّمن النحويّ في السياق من باب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بعينه**"[2]

ج ـ يتّضح الزّمن الصرفيّ في الفعل في دلالة كلّ صيغة من صيغه على زمن معيّن، فصيغة فَعَلَ تدلّ على وقوع الحدث في الزّمن الماضي، ويَفْعَلُ على وقوعه في زمن الحال أو المستقبل، أمّا صيغة أفعلْ ونحوها فتفيد الطّلب المحض ولا تدلّ على زمن البتّة.[3] ومرّة أخرى يتّضح لنا اضطراب السّاقي في مسألة الزّمن في الفعل؛ فمرّة يعيب على النحّاة ربط الزّمن بصيغ صرفيّة معيّنة، ومرّة أخرى يقرّ بما أقرّوه.

د ـ يُعتبر الزّمن النحويّ وظيفة من وظائف السيّاق مستفادة من استخدام الأفعال والصّفات في سيّاق معيّن، وفي هذه الحالة لا يُشترط للدّلالة على زمن معيّن صيغةٌ معيّنة، فقد تدلّ صيغة فَعَلَ مثلا على الماضي أو الحال أو الاستقبال، وقس على ذلك.[4] يقول تمام حسان في ذلك: "**ومعنى أنّ الزّمن يأتي على المستوى النحويّ من مجرّد السياق أنّ الزّمن في النّحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأنّ الفعل الّذي على صيغة فَعَلَ قد يدلّ في السياق على المستقبل والّذي على صيغة المضارع قد يدلّ فيه على الماضي.**"[5] ومنه فإنّ تحديد زمن الفعل في التّركيب اللّغوي راجع إلى السيّاق؛ فقد تدلّ الصّيغة الفعليّة الواحدة على أزمان مختلفة

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص235

[2]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص102

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص235 ص236

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص236

[5]. تمام حسان ـ المرجع نفسه ـ ص104

تبعا لاختلاف السيّاق الّذي ترد فيه، ومن ذلك دلالة صيغة فَعَلَ على المضيّ ومن ذلك قوله تعالى: {قَالَ قَآئِلٌ مِّنۡهُمۡ لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ} يوسف 10 أو دلالتها على الحال كقوله تعالى اسمه: {قَدۡ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ} الزّمر 50 أو دلالتها على الاستقبال في قولنا: إن قالها فهو آثم قلبه.

هـ ـ لا تقتصر إفادة الزّمن النحويّ على استخدام الأفعال والصّفات بل يتعدّى ذلك إلى المصادر والخوالف إذا أُستخدمت استخدام الأفعال.[1] وكذلك الأدوات فإنّها تدلّ على الزّمن غير أنّ الزّمن فيها غير مقترن بحدث، يقول تمام حسان: "**وكذلك تختلف الأفعال في دلالتها على الزّمن عن الأدوات الفعليّة النّاسخة مثل: كان وكاد وأخواتهما؛ لأنّ الزّمن وحده هو معنى هذه النواسخ، فلا يقترن فيها بمعنى الحدث**"[2]

و ـ إنّ مجال النّظر في الزّمن النحويّ هو السيّاق وليس الصّيغة المفردة، كما أنّ مجال النّظر في الزّمن الصرفيّ هو الصّيغة المفردة خارج السيّاق.[3]

وقد اعتبر السّاقي محاولة تمام حسان في دراسة الزّمن في العربيّة أنجح محاولة بُذلت في الزّمن المعاصر. لينتقل بعدها إلى الحديث عن المميّزات الشكليّة والوظيفيّة الّتي تميّز الفعل عن باقي أقسام الكلام.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للفعل:

ذكر السّاقي أنّ الفعل يتميّز عن باقي أقسام الكلام بميزات شكليّة وأخرى وظيفيّة، ولكنّه ذكرها مجتمعة ولم يفصل بينها، وسأحاول تدارك ذلك فيما يلي لأنّي رأيت أنّ طبيعة البحث تستوجب ذلك.

1 ـ الميزات الشكليّة: يتميّز الفعل من حيث الشّكل ـ في نظر السّاقي ـ ب:[1]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص236

[2]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة مبناها ومعناها ـ ص107

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص237

أ ـ قبول علامة الجزم (تخصّ المضارع منه فقط)

ب ـ انتفاء قبول علامة الجرّ، وليس معناه عدم دخول حرف الجرّ عليه، لأنّ حرف الجرّ يدخل على الفعل، يقول أبو البركات الأنباري "**وأمّا حرف الجرّ فقد يدخل في اللّفظ على الفعل [...] فمثال دخوله على الفعل المتّفق على فعليّته قول الرّاجز:**

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه"[2]

ج ـ عدم قبوله التّثنيّة والجمع. أمّا قولنا: أقبلا وأقبلوا ونحوه فليس بتثنيّة وجمع، وإنّما إسناد لضميري المثنّى والجمع.

د ـ انتفاء قبوله أداة التّعريف (ال). أمّا (ال) الموصولة بمعنى الّذي فتدخل عليه، وقد ورد عن العرب ذلك في قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ اَلتُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ[3]

هـ ـ انتفاء دخول حرف النّداء عليه، وانتفاء مناداته. والأصحّ من هاتين العبارتين انتفاء مناداته أي عدم صلاحيّته لأن يُنادى؛ وذلك أنّ حرف النّداء قد يدخل على الفعل، نحو قولك: أقبل يا رعاك الله.

و ـ عدم قبوله الّتنوين.

ز ـ انفراده بصيغ صرفيّة خاصّة مبنيّة للمعلوم وأخرى للمجهول.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص241 ص242

[2]. المرجع نفسه ـ ص95

[3]. أبو البركات الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ص344

ح ـ قابليّة الدّخول في الجداول الثّلاثة (الإلصاقي والتّصريفي والإسنادي)؛ أمّا قبوله الإلصاق فكاتّصال تاء الفاعل به، وكاف الخطاب، وهاء الضّمير وغير ذلك، أمّا قبوله التّصريف فإنّه يأتي من الماضي والمضارع والأمر، أمّا قابليّته للإسناد فقبوله الإسناد إلى الضّمائر.

ط ـ اتّصاله بضمائر الرّفع البارزة خلافا للصّفة. وقد مضى بنا شرح ذلك أثناء الحديث عن المميّزات الشكليّة للصّفة.

ي ـ لا يُضمَر ولا يعود عليه ضمير.

ك ـ اختصاصه بقبول تاء التّأنيث السّاكنة والاتّصال بضمير الرّفع البارز (ويخصّان الماضي منه فقط) وأحرف المضارعة، والسين، وسوف، ولا الناهية، ولام الأمر، ولما، ولم (وتخصّ المضارع منه دون غيره) ونون التّوكيد، وياء المخاطبة (ويشترك فيهما المضارع والأمر) وقد، وأدوات الشّرط، ونون الوقاية (ويشترك فيها الماضي والمضارع)

ل ـ انتفاء قبوله الإضافة.

م ـ لا يأتلف من الفعل والفعل كلام. إذ لا يكون لكلامك معنى إذ تقول: ركب رجع، أو أتى نزل.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فقد ذكر السّاقي أنّ الفعل يتميّز ب:[1]

أ ـ دلالته على الحدث مقترنا بزمن.

ب ـ انتفاء قبوله العلامات الوظيفيّة لباقي أقسام الكلام.

ج ـ وقوعه مسندا لا مسند إليه، وصفة لا موصوفا، ومخبرا به لا عنه.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص241

وبعد أن أحصى السّاقي ميزات الفعل انتقل إلى بيان الفرق بينه وبين بعض فروع الاسم والصّفة ويخصّ الأمر (المصدر وصفة الفاعل) وفيما يأتي تفصيل ذلك كما ذكره السّاقي.

الفرق بين الفعل والمصدر: يتلخّص الفرق بين المصدر والفعل ـ حسبما أورده السّاقي ـ في:

أ ـ دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنيّة؛ إذ إنّ الحدث جزء من معنى الفعل، بينما دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة؛ إذ إنّ الحدث هو كلّ معنى المصدر.[1] فدلالة الفعل على الحدث دلالة تضمّنيّة؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على الحدث وحده بل يدلّ على الزّمن إلى جانب ذلك، أمّا دلالة المصدر على الحدث فدلالة تطابقيّة؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على شيء إلى جانب دلالته على الحدث.

ب ـ قد يُحذف الفاعل مع المصدر في نحو قولك: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة، بينما لا يكون ذلك ممكنا مع الفعل المبني للمعلوم؛ لأنّ الفعل يُذكر للإخبار به عن الفاعل.[2] فتقدير القول: أو إطعامكم على أنّ الكاف في محلّ نصب من المفعول به وقد حُذفت هنا، أمّا الفعل فإنّه لا يُحذف فاعله بأيّ حال إلّا إذا بُني للمجهول، أو جاء الفعل جوابا لسؤال سُؤل فيه عمّا فعله الفاعل، مثل قولك لمن سمعته يذكر زيدا ولا تدري لما ذُكر: ما به زيد؟ أو ما شأنه؟ فتُجاب ب: جاء.

الفرق بين الفعل وصفة الفاعل: أورد السّاقي أنّ الفرق بين الفعل وصفة الفاعل يتمثّل فيما يأتي.

أ ـ يدلّ الفعل على حدث مقترن بزمن، أمّا الصّفة فإنّها تدلّ على موصوف بالحدث، وصفة الفاعل كونها فرعا من فروع الصّفة فإنّها تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد.[3]

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص242

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص242 ص243

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص243

ب ـ الزّمن في الفعل صرفيّ مأخوذ من صيغته الصرفيّة أمّا في الصّفة فهو نحويّ محصّل عن طريق السيّاق.[1] وفي ذلك يقول تمام حسان: "**ومعنى هذا أنّ زمن الفعل يكون صرفيّا في الإفراد ونحويّا في السياق، ولكن ما يُنسب إلى الصّفة من معنى الزّمن لا يمكن أن يُنسب إليها مفردة خارج السياق، وإنّما يكون الزّمن وظيفة للصّفة في السياق فقط، أي: إنّ زمن الصّفة نحويّ ولا يكون صرفيّا**"[2]

ج ـ الفعل يضامّ المرفوعات والمنصوبات أو المجرورات دون اعتماد، بخلاف صفة الفاعل الّتي لا تضامّ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات إلّا باعتمادها على أدوات النّفي أو الاستفهام أو على موصوف أو ذي خبر أو ذي حال، فتدلّ حينئذ على الحال أو الاستقبال.[3] يقول ابن هشام في حديثه عن اسم الفاعل: "**فإن كان صلة ل أل عمل مطلقا، وإن لم يكن عمل بشرطين أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال لا الماضي [...] والثّاني: اعتماده على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمراً) و (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً) و (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً) و (مررت برجل ضاربٍ أبوه عمراً)**"[4]، وأضاف بعض النحّاة اعتماد النّداء شرطا لعمل صفة الفاعل في نحو: يا طالعاً جبلاً، وردّه بعضهم في أنّ الاعتماد هنا الوصف لا النّداء لأنّ التّقدير: يا رجلاً طالعاً جبلا، أورد الأشموني في حديثه عن عمل اسم الفاعل قوله: "(**يا طالعًا جبلًا) والصّواب أنّ النّداء ليس من ذلك، والمسوّغ إنّما هو الاعتماد على الموصوف المقدَّر، والتّقدير: (يا رجلًا طالعًا جبلًا)**"[5]

د ـ إذا جرت صفة الفاعل على غير من هي له برز الضّمير معها بخلاف الفعل.[6] فإنّه يبرز الضّمير معه إذا جرى على ما هو له، تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً وزيدٌ ضاربه عمرٌ؛ فلأنّ صفة الفاعل ضارب في المثال الأوّل جرت على من هي له (زيد) لم يبرز الضّمير معها، والعكس في المثال الثّاني وتقول:

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص243

[2]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص102

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص243

[4]. ابن هشام ـ إيضاح المقاصد بشرح ألفيّة ابن مالك ـ ج3 ـ ص180 ص181

[5]. الأشموني ـ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1998 ـ ج2 ـ ص215

[6]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص243

زيدٌ ضرب عمراً، وزيدٌ ضربه عمرٌ؛ ألا ترى أنّه لما جرى الفعل في المثال الأوّل على غير من هو له (عمر) لم يبرز الضّمير؟ وبالعكس في المثال الثّاني.

هـ ـ إنّ صفة الفاعل مع الفاعل تُعدّ من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله فإنّه يُعدّ من الجمل.[1] تقول: داخل زيد فلا يكون لكلامك معنى، وتقول: دخل زيدٌ؛ فيصبح لكلامك معنى أحدثته الجملة المكوّنة من فعل وفاعل، وهو دخول زيد.

و ـ الألف والواو والياء في ضاربان، وضاربون، وضاربين علامة التّثنيّة والجمع، أمّا في يضربان ويضربون، وتضربين، فضمائر تنوب عن الفاعل في حال المثنّى والجمع والمخاطبة.[2]

رابعا: الضّمير.

وقبل أن يذكر الميزات الّتي تميّز الضّمير عن باقي أقسام الكلام أعرب السّاقي عن مفهومه للضّمير وما يندرج تحته من كلمات.

الضّمير: وهو عنده كلّ كلمة تدلّ على عموم الحاضر أو الغائب ودلالتها هذه هي وظيفتها الصرفيّة العامّة، وتنقسم الضّمائر إلى ضمائر حضور، وضمائر وغيبة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ ـ ضمائر الحضور: وتنقسم حسبه إلى حضور متكلّم؛ ويتجلّى بضمائر المتكلّم منفصلة كانت أم متّصلة، وحضور خطاب؛ ويتجلّى بضمائر المخاطب متّصلة ومنفصلة، وحضور إشارة؛ ويتجلّى بضمائر الإشارة المعروفة (هذا، هذه، هذان، هاتان، هؤلاء ...) مضافاً إليها (ال) حين تُستخدم بمعنى هذا، تقول: سأسافر اليوم، بمعنى: سأسافر هذا اليوم.[3]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص243

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص243 ص244

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص244

ب ـ ضمائر الغيبة: وتنقسم عنده إلى ضمائر شخصيّة؛ وتتمثّل في ضمائر الغائب منفصلة كانت أو متّصلة، وضمائر موصوليّة، وتتجلّى في ضمائر الموصول المعروفة (الّذي، الّتي، اللّذان، اللّتان الّذين اللّواتي ...) مضافا إليها: من، ما، ال، وأيّ.[1]

ذكر السّاقي أنّ الضّمير شأنه شأن باقي أقسام الكلام ينفرد بخصائص تميّزه عن باقي أقسام الكلام وقد ذكر هذه الأسس مجتمعة ولم يفصل بينها باعتباري الشّكل والوظيفة اللّذان يستهدفهما موضوع بحثه، ولأنّ طبيعة البحث تستوجب الفصل سأقوم بذكر كلٍّ على حدة.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للضّمير:

1 ـ الميزات الشكليّة: يتميّز الضّمير من حيث الشّكل حسبما أورده السّاقي ب:[2]

أ ـ يُستغنى به عن تكرار الاسم الظّاهر، تقول: دخل زيدٌ وعمرو وعليٌّ ثمّ خرجوا بدل أن تقول: دخل زيدٌ وعمرو وعليٌّ ثمّ خرج زيدٌ وعمرو وعليٌّ؛ فترى أنّ الضّمير المستتر (هم) قد أغنى عن تكرار الأسماء الثّلاثة، وقد يفيد الضّمير دفع الالتباس، يقول ابن يعيش: "**وإنّما أُتي بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز، واحترازا من الإلباس، فأمّا الإيجاز فظاهرٌ لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله [...] وأمّا الإلباس فلأنّ الأسماء الظّاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: (زيدٌ فعل زيدٌ) جاز أن يُتوهّم في (زيد) الثّاني أنّه غير الأوّل**"[3] ولذلك حُذف الاسم الثّاني، وعُوّض عنه بالضّمير المستتر (هو) تجنّبا للالتباس.

ب ـ انتقاء قبوله التثنيّة والجمع إلّا ما شذّ منه من مثنّى وجمع الموصول والإشارة؛ كالّذين، واللّتين والّذين، واللّاتي، واللّائي، وهذين، وهاتين، وهؤلاء، وأولئك للإشارة إلى المتوسّط البعد، وأولالك للإشارة إلى البعيد.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص245

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص246 ـ 248

[3]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج2 ـ ص292

ج ـ عدم قبوله أداة التّعريف (ال) إلّا ما شذّ منه من بعض الموصولات الملازمة للتّعريف. مثل: الّذي الّتي، اللّذان، اللّتان، الّذين، اللّاتي، اللّائي.

د ـ لا يقبل الإضافة إطلاقا.

هـ ـ انتفاء قابليّته الاشتقاق والتّصريف؛ فلا تأتي منه صيغة أخرى كالماضي، أو المضارع، أو الأمر أو صيغة التّفضيل، أو الصّفة المشبّهة وغيرها من المشتقّات، كما لا يُسند إلى الضّمائر.

و ـ لا يقبل التّنوين كونه من المبنيّات إلّا ما شذّ منه من الموصول والإشارة فإنّهما يُعاملان معاملة المعرب.

ز ـ قبول الجرّ محلّا لا لفظا.

ح ـ الموصول منه لا ينعت، ولا يؤكّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُستثنى إلّا بعد تمام صلته؛ ومعنى تمام صلته أن يتمّ ما بعده، يقول ابن يعيش في شرح المفصّل: **"معنى الموصول ألّا يتمّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسما، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامّة"**[1] ومن ذلك قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ٨} المؤمنون 8 ألا ترى أنّ الموصول (الّذين) قد عُطف على ما قبله لتمام صلته (هم لأماناتهم وعهدهم راعون)

ط ـ عدم امتلاكه صيغة معيّنة يرجع إليها.

ي ـ لا يقبل أيّا من لواصق الأسماء والأفعال إلّا ما شذّ من الموصول والإشارة. كدخول حرف الجرّ وكاف الخطاب.

ك ـ قبوله هاء التّنبيه، ولام البعد، وكاف الخطاب، وحرف الإشباع؛ فتقول: كتابيّ في مقابل الإضعاف في كتابي.

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج2 ـ ص371

ل ـ لا تتعلّق به المنصوبات كما هو الحال في الأسماء والصّفات والأفعال.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فقد ذكر السّاقي أنّ الضّمير يتميّز ب:[1]

أ ـ دلالته على مطلق الحاضر أو الغائب.

ب ـ انتفاء قبوله العلامات الوظيفيّة لباقي أقسام الكلام.

ج ـ انتفاء قبوله الوصف.

أتبع السّاقي حديثه عن مميّزات الضّمير بأنّ هذه المميّزات مبرّر كاف لإفراد الضّمير بقسم مستقلّ خلافا لما كان يعتقد به النحّاة القدماء محتجّا في ذلك بما وصل إليه إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وكذا المستشرق برجشتراسر في كتابه التطوّر النحويّ للعربيّة.[2]

لينتقل بعدها إلى ذكر الفروق بين ضمير الشّأن وسائر الضّمائر الشخصيّة كما ذكرها السّيوطي في كتابه الأشباه والنّظائر،[3] لكنّه لم يذكر لنا الدّاعي إلى ذكرها هنا. ولأنّ المقام لا يسمح بذكرها هاهنا تجنّبا للحشو، فإنّي أدع للقارئ أمر الرّجوع إليها.

خامسا: الخالفة.

وهي كما ذكر السّاقي كلّ كلمة يطلقها المتكلّم للإفصاح عن موقف انفعالي تأثّري، وتنقسم حسبه إلى:

أ ـ خالفة الإخالة: ويسمّيها النحّاة اسم الفعل، وقد قسّموها حسب أزمنة الفعل إلى: ماض (ومنه: هيهات، شتّان، وسرعان) ومضارع (ومنه: وَي واهاً بمعنى أعجب، أوّهَ، أوّاهُ بمعنى أتوجّع أفّ بمعنى أتضجّر) وأمر وهو أكثر الأنواع استعمالا في العربيّة، ومنه: "**صَهْ بمعنى: اسكت، مَهْ**

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص246

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص248

[3]. ينظر ـ السّيوطي ـ الأشباه والنّظائر في النّحو ـ ج2 ـ ص 219 ـ 221

بمعنى كُفَّ عن الحديث، آمين بمعنى اسْتَجِبْ، هَيَّا بمعنى أسرِعْ، حيّهل بمعنى أسرِعْ، هلم بمعنى أقبل، رُوَيْدَ بمعنى أمهِلْ، بَلْهَ بمعنى اترُكْ، عَلَيك بمعنى الزَمْ، إلَيك عني بمعنى تَنَحَّ، مَكانَك بمعنى أُثبتْ، أمامك بمعنى تقدّمْ، ورَاءَك بمعنى تأخّرْ، دُونك الشيء بمعنى خُذه"[1]

ب ـ خالفة الصّوت: وهي ما أُستعمل لخطاب غير العاقل كالبهائم، أو ما حُكي به صوت، يقول ابن هشام: " **وهي نوعان؛ أحدهما ما خُوطب به ما لا يعقل، ممّا يشبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: (جئ جئ) مهموزين، وفي دعاء الضّأن (حاحا)، والمعز (عاعا) غير مهموزين [...] وفي زجر البغل (عدس) [...] الثّاني: ما حُكي به صوت؛ كـ (غاق) لحكاية صوت الغراب، و(طاق) لصوت الضّرب، و(طق) لصوت وقع الحجارة، و(قب) لصوت وقع السّيف على الضريبة."**[2]

ج ـ خالفة التعجّب: وهي ما يسمّيها النحّاة بصيغة التعجّب، وصيغتها ما أفعل.

د ـ خالفة المدح: وهي ما يُسمّى عند النحّاة بفعل المدح والذمّ.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للخالفة:

تمتاز الخالفة عن بقيّة أقسام الكلام بميزات شكليّة وأخرى وظيفيّة، وقد ذكر السّاقي هذه الميزات دون فصل أو تفريق، ومنه فإنّه يقع على عاتقنا الفصل والتّفريق بينها.

1 ـ الميزات الشكليّة: ذكر السّاقي أنّ الخالفة تتميّز عن غيرها من أقسام الكلام من حيث الشّكل ب:[3]

أ ـ لا تدخل في جداول تصريفيّة.

---

[1]. محمّد عيد ـ النّحو المصفّى ـ مكتبة الشباب ـ القاهرة ـ د ط ـ د ت ـ ص642 ـ 644

[2]. ابن هشام ـ أوضح المقاصد إلى ألفيّة ابن مالك ـ تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ بيروت ـ د ط ـ د ت ـ ص90 ـ 93

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص253 ـ 255

ب ـ ليس لها صيغ معيّنة ترجع إليها.

ج ـ لا يتغيّر بناء مثالها باختلاف الزّمن بخلاف الأفعال.

د ـ لا يتغيّر بناءها باختلاف معاني التّصريف للتّعبير عن معاني الشّخص والعدد والنّوع، أورد ابن يعيش في شرح المفصّل قوله: **"مجيئها للواحد والواحدة والتثنيّة والجمع بلفظ واحد، وصورة واحدة، ألا ترى أنّك تقول في الأمر للواحد: صه يا زيد، وفي الاثنين: صه يا زيدان، وفي الجماعة: صه يا زيدون، وفي الواحدة: صه يا هند"**[1]

هـ ـ لا تقبل الإضافة إلّا إذا نُقلت إلى الاسميّة.

هـ ـ لا تقبل التّعريف.

و ـ لا تُثنّى ولا تُجمع.

ز ـ لا تُضمر ولا يعود عليها ضمير.

ح ـ لا تقبل الجرّ ولا يسبقها حرف جرّ ـ إلّا ما شذّ في الاستعمال ـ يقصد بذلك السّاقي دخول حرف الجرّ على مثل نعم وبئس لأنّه اعتبرهما خالفتين.

ط ـ ضمير الشّخص معها غير بارز.

ي ـ لا يجوز حذفها كما هو الحال في الأفعال إذا قام الدّليل عليها في الاستعمال.

ك ـ لا تقبل التّنوين إلّا عند إرادة التّعميم في بعضها فهو في هذه الحالة تنوين وظيفي، وهو تنوين تنكير، ورد في شرح المفصّل في باب أسماء الأفعال: **"إنّه ينوّن فرقا بين المعرفة والنّكرة، وذلك**

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج3 ـ ص3

إذا قلت: صَهْ كان معرفة، وإذا قلت صَهٍ كان نكرة"[1] والتّعريف يفيد التّخصيص، والتنكير يفيد التّعميم.

ل ـ لا تسبقها الأدوات الّتي تسبق الأفعال.

م ـ لا ترد هذه الخوالف إلّا مبنيّة.

ن ـ لا تقبل اللّواصق والزّوائد الّتي تقبلها الأسماء والصّفات والأفعال إلّا تاء التأنيث في خالفة المدح والذمّ، ونون الوقاية في خالفة التعجّب؛ تقول: بئست المرأة النمّامة، وما أكثرني إكراما للضّيف.

س ـ رتبتها محفوظة مع ضمائمها. وقد ورد خلاف ذلك عند الكوفيّين، أورد ابن الأنباري في الإنصاف: "**ذهب الكوفيون إلى أنّ (عليك، ودونك، وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: (زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك) وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها [...] فقد قال الله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} النساء 24 والتّقدير فيه: عليكم كتاب الله؛ أي الزموا كتاب الله.**"[2]

ع ـ لا تؤكّد بالنّون كما تؤكّد الأفعال.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فإنّ الخالفة تتميّز ـ كما ذكر السّاقي ـ ب:[3]

أ ـ الإفصاح عن موقف ذاتي انفعالي تأثّري، وهو المعنى الصّرفي العام لها.

ب ـ انتفاء قبول العلامات الوظيفيّة لأقسام الكلام الأخرى.

ج ـ انتفاء قبولها الإخبار والوصف.

[1]. ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ ج3 ـ ص7

[2]. أبو البركات الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ص187

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص253

لينهي السّاقي حديثه عن مميّزات الخالفة بإيراد ملاحظات تمام حسان حولها، وهي كما ذكرها السّاقي:

أ ـ إنّ جميع أنواع الخوالف هي صيغ مسكوكة idioms ومنه تكون محفوظة الرّتبة مع ضمائمها ومقطوعة الصّلة بغيرها من الناحيّة التصريفيّة.[1]

ب ـ إنّ بعض الصّيغ القياسيّة تأتي على معنى الخالفة ولا تُعدّ منها مثل: نزالِ ودراكِ؛ فهي منقولة إلى الخالفة وليست من الخوالف، والأولى إلحاقها بالمصادر.[2] فالخوالف أو أسماء الأفعال إمّا موضوعة أوّل الأمر، أو منقولة عن ظرف، أو جارّ ومجرور، أورد الأشموني في شرحه للألفيّة قوله: "**اسم الفعل على ضربين؛ أحدهما ما وُضع من أوّل الأمر كذلك، كشتان وصه، والثّاني ما نُقل عن غيره، وهو نوعان: منقول عن ظرف، أو جارّ ومجرور، نحو: (عليك) بمعنى الزم ومنه {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم} المائدة 105 أي: الزموا شأن أنفسكم، ودونك زيدًا: بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدَّم، ووراءك بمعنى تأخّر، وإليك بمعنى تنحّ**"[3] أمّا نحو: نزال ودراك الّتي قال السّاقي بأنّه الأولى إدراجها ضمن المصادر ففيه إعادة نظر؛ وذلك من وجوه: أوّلها أنّ هذه لا تدلّ على حدث كما تدلّ على ذلك المصادر، وثانيها انتفاء قبولها لواصق الأسماء، وثالثها أنّها لا تقبل التثنيّة والجمع مثل المصادر، ورابعها عدم وجود صيغ صرفيّة ترجع إليها كالمصادر وهلم جرا. وعليه تكون أقرب إلى الخوالف منه إلى المصادر.

ج ـ من المستحسن ضمّ أساليب النّدبة والاستغاثة والتّحذير والإغراء إلى الخوالف لا على المستوى

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص255

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص255

[3]. الأشموني ـ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ـ ج3 ـ ص97

الصّرفي ـ لأنّ هذه الأساليب لا يُعبّر عنها بالخوالف ـ بل على المستوى النحويّ.[1] وذلك أنّها تعبّر عن موقف انفعالي تأثّري كما تعبّر عن ذلك الخوالف.

د ـ إنّ خير إعراب لخالفة المدح والذمّ أن يُعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرّتبة وما سواه في التّعبير خبر، وإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها الّتي تُعتبر أعمّ من المخصوص دائما ويُعتبر المخصوص من جنسها، وهذه الضّميمة قد يلحقها الألف واللّام فتُرفع وقد تتجرّد منها فتُنصب.[2] فمثلا في قولك: بئس الشّراب الخمر يكون المخصوص (الشّراب) هو المبتدأ وما سواه في التّعبير (الخمر) هو الخبر، ثمّ ترى بأنّ الخبر هنا مرفوع لدخول الألف واللّام عليه، ألا ترى أنّه لو جُرّد منها انتصب فتقول: بئس الشّراب خمرا، أمّا القول باشتماله ـ أي الخبر ـ على الخالفة وضميمتها ففيه إعادة نظر.

هـ ـ أمّا بالنّسبة لإعراب الجملة التعجبيّة فيرى تمام حسان ـ حسبما أورده السّاقي ـ أنّ خالفة التعجّب ليست في الحقيقة إلّا أفعل التّفضيل وأنّ المنصوب بعدها ليس إلّا المفضّل ولكنّهما أُدخلا في تركيب جديد وأُشربا معنا جديدا.[3] وقد أورد تمام حسان الفهم التّالي لتوضيح رأيه في خالفة التعجّب: "**ولعلّ فيما يأتي ما يوضّح بعض الفهم الّذي خطر لي بالنّسبة لتركيبي التعجّب: ما: أداة تعجّب أفعل: خالفة منقولة عن التّفضيل، زيدا: المفضّل وقد أصبح متعجّبا منه، التركيب كلّه مسكوك idiomatic كالأمثال التي لا تتغيّر**"[4]

و ـ إنّ الخوالف لا توصف بتعدّ ولا لزوم بالنّسبة لما يصاحبها من المنصوبات، ولا تدخل في علاقة

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص256

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص256

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص256 ص257

[4]. تمام حسان ـ اللّغة العربيّة معناها ومبناها ـ ص115

النّسبة مع ما يصاحبها من المجرورات؛ لأنّها صيغ مسكوكة تعبّر عن لغة إفصاحيّة لموقف انفعالي أو تأثّري.[1]

ز ـ وأضاف السّاقي إلى ذلك أنّ الخوالف لا تقوم بالوظائف الصرفيّة الفرعيّة الّتي تقوم بها الأفعال عند تقبّلها لأحرف الزيادة واللّواصق الأخرى.

سادسا: الظّرف.

وقبل أن يعرض السّاقي لميزات الظّرف الّتي تميّزه عن باقي أقسام الكلام أبدى الملاحظات التاليّة:

أ ـ الظّرف هو كلّ كلمة تدلّ على معنى صرفي عام هو الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة.

ب ـ تتميّز الظّروف بأن لا صيغة لها خلاف الأسماء والصّفات والأفعال.[2]

ج ـ تختلف الظّروف عن الأسماء في أنّ معناها وظيفي لا معجميّ محصّل عن طريق السيّاق الّذي ترد فيه؛ فهي لا تدلّ على معنى معيّن كما تدلّ الأسماء على مسمّى معيّن.[3] وهذا القول يخصّ فقط الكلمات الّتي اعتبرها تمام حسان ظروفا، وأضاف إليها السّاقي كلّما.

د ـ إنّ دلالة بعض الأسماء على الزّمن إنّما هو عن طريق التسميّة، وذلك نحو: ليل ونهار؛ حيث يكون مسمّى الاسم هو الزّمن، وقد يدلّ الاسم كذلك على الزّمن إذا عُومل معاملة الظّرف ك: ليلا ونهارا.[4]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص257

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص258

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص258

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص258

هـ ـ إذا عُرفت هذه الحقائق اللغويّة وأُخذت بعين الاعتبار عُلم أن ليس في العربيّة ما يستحقّ أن يُوضع تحت مسمّى الظّروف غير الكلمات الّتي وضعها تمام حسان، وهي: أين، وأنّى، وحيث وهي للمكان، إذ، وإذا، وإذاً، ولما، وإيّان ومتى،[1] وكلّها للزّمان وأضاف إليها السّاقي كلّما.

و ـ كلّ الكلمات الباقية والّتي لها دلالة زمانيّة أو مكانيّة فإنّها منقولة إلى الظّرف الزّماني أو المكاني.[2]

ز ـ توسّع النحّاة القدماء في مفهوم الظّرف ممّا جعلهم يدخلون كلمات كثيرة تحت مسمّى الظّرف.[3] ومع ذلك فإنّ عملهم هذا يستحقّ العناية لأنّهم تناولوا من خلاله ما يدخل في تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام، وأنّ السيّاق مهمّ في عمليّة التّحليل اللّغوي.

ح ـ يرى السّاقي أنّه بهذا الفهم لطبيعة الظّروف أمكن وضع حدّ لاخلاف النحّاة الّذي وقعوا فيه وخلطهم بين الأسماء والظّروف، كما خلطوا بين الأسماء والصّفات، وبين الخوالف والأفعال، وبين الأسماء وبعض الأدوات، وهو ما جعلهم يقعون في أخطاء منهجيّة ألقت عبئا ثقيلا على الدّراسات النحويّة دون مبرّر. ومردّ هذا الخلط ـ في رأيه ـ هو التّقسيم الثّلاثي الّذي فرض مستلزماته عليهم.[4] والحقيقة أنّه ليس التّقسيم الّذي فرض عليهم ذلك، وإنّما الغاية الّتي من أجلها أُنشأ النّحو، وهي غاية تعليميّة، ومعلوم أنّ الإغراق في تقسيم الكلام إلى أقسام كثيرة، وفروع عديدة يشتّت ذهن الدّارس للنّحو ولا يساعده في تعلّم اللّغة.

وبعد أن أبدى هذه الملاحظات انتقل إلى الحديث عن مميّزات الظّرف الشكليّة والوظيفيّة دون فصل أو تمييز بينهما، وسأحاول فيما يلي تدارك ذلك:

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص2258

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص258

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص259

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص260

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للظّرف:

1 ـ الميزات الشكليّة: أورد السّاقي أنّ الظّرف يتميّز من حيث الشّكل ب:[1]

أ ـ لا يكون إلّا مبنيّا.

ب ـ انتفاء تصغيره.

ج ـ انتفاء قابليّة الدّخول في جدول تصريفيّ.

د ـ عدم امتلاكه صيغا معيّنة.

هـ ـ قد يُسبق بالحرف نحو: منذ متى، من أين، إلى أين، من حيث، إلى حيث.

و ـ افتقاره إلى ضميمة تعيّن معناه المبهم.

ز ـ الضّميمة بعده إمّا مفردة وذلك مع الظّروف: إيان، ومتى، وأين، وأنّى، وإمّا، أو جملة مع الظّروف: حيث، إذا، إذ، لما.

ح ـ بعض الظّروف تتبعها ما مثل: إذا، إذ، متى، أين، حيث، كلّما.

ط ـ يمتلك رتبة حرّة في الجملة العامّة، ورتبة محفوظة فيما عداها فيتقدّم مدخولها عليه.

ي ـ لا يقبل علامات الأسماء أو الأفعال الشكليّة.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فإنّه يتميّز ـ كما نقله السّاقي ـ ب:[2]

أ ـ أداء وظيفة الكناية عن الزّمان أو المكان.

ب ـ لا يقبل شيئا من العلامات الوظيفيّة لباقي أقسام الكلام.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص261 ص262

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص261

ج ـ الظّرف لا يوصف ولا يوصف به.

د ـ عدم قبوله الإسناد.

سابعا: الأداة.

وقبل أن يعرض السّاقي لمميّزات الأداة رأى أن يذكر فهمه للأداة ووظيفتها المنوطة بها متبعا ذلك بذكر أقسامها، ولأنّ الحديث عن ذلك قد مضى بنا في الفصل السّابق فإنّني لا أجد المبرّر لإعادة تكرار ذلك هنا؛ لأنّ المقام لا يسمح بذلك، وسأمرّ مباشرة إلى ذكر الميزات الشكليّة والوظيفيّة للأداة كما ذكرها السّاقي، على أنّ السّاقي لم يفصل هنا كذلك بين هذه الأسس.

العلامات الشكليّة والوظيفيّة للأداة:

1 ـ الميزات الشكليّة: ذكر السّاقي أنّ الأداة تتميّز من حيث الشّكل ب:[1]

أ ـ لا تُثنّى ولا تُجمع.

ب ـ انتقاء قابليّة الدّخول في جدول تصريفي أو إسنادي.

ج ـ عدم امتلاكها صيغة معيّنة.

د ـ لا يأتلف من الأداة والأداة كلام، ولا مع الفعل، ولا مع الاسم.

هـ ـ لا تقبل دخول أداة التّعريف (ال) عليها.

و ـ عدم قبولها التّنوين.

ز ـ الافتقار إلى ضمائمها بشكل متأصّل.

ح ـ امتلاكها رتبة محفوظة، وهي صدارة الكلام.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص267 ص268

ط ـ تنفرد برسم إملائي خاصّ بها.

ي ـ كلّها مبنيّة خلا أيّ.

ك ـ الإضافة.

ل ـ عدم قبولها علامات الأسماء أو الصّفات أو الأفعال الشكليّة.

2 ـ الميزات الوظيفيّة: أمّا من حيث الوظيفة فإنّها تتميّز ـ في نظر السّاقي ـ ب:[1]

أ ـ وظيفتها في الكلام التّعليق.

ب ـ الدّلالة على الزّمن دلالة معجميّة (تخصّ بعضها فقط).

ج ـ عدم قبولها الوصف، والإسناد، والإخبار.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص268

الفصل الثّالث:

تلخيص ودراسة

تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم

1 . تعدّد المعنى الوظيفي للاسم

2 . تعدّد المعنى الوظيفي للصّفة.

3 . تعدّد المعنى الوظيفي للفعل.

4 . تعدّد المعنى الوظيفي للظّرف.

5 . تعدّد المعنى الوظيفي للخالفة.

6 . تعدّد المعنى الوظيفي للضّمير.

7 . تعدّد المعنى الوظيفي للأداة.

يتحدّث السّاقي في هذا الفصل على أنّ دلالة الاسم على التسميّة، ودلالة الفعل على الحدث مقترنا بزمانه، ودلالة الصّفة على موصوف بالحدث، ودلالة الظّرف على الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة، ودلالة الخالفة على الإفصاح عن موقف انفعالي تأثّري، ودلالة الضّمير على مطلق الحاضر أو الغائب، ودلالة الأداة على التّعليق هي الوظائف الصرفيّة الأساسيّة لأقسام الكلام ومع ذلك فإنّ دلالة كلّ قسم من هذه الأقسام على وظيفة أخرى أمر غير مستبعد ـ وهو ما يُعرف بمسمّى تعدّد المعنى الوظيفي ـ وأنّ كلّ قسم من هذه الأقسام قد يدلّ وهو خارج التّركيب على كم وظيفة، ولكنّه داخله لا يدلّ إلّا على وظيفة معيّنة تحدّدها القرائن اللفظيّة والمعنويّة للسيّاق، ولكن ذلك لا يؤثّر على موقعها من أقسام الكلام، كما أنّ هذا التعدّد ـ تعدّد المعنى الوظيفي ـ لا يقتصر على المباني الصرفيّة فقط بل يشمل كذلك المبنى الجملي، وهو ما درسه علماء البلاغة تحت خروج الخبر والاستفهام والأمر عن الغرض الأصلي لها.

أوّلا: تعدّد المعنى الوظيفي للاسم:

1 ـ يخرج المصدر عن وظيفته الأساسيّة وهي الدّلالة على الحدث إلى إحدى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [1]

أ ـ أن يقوم مقام الفعل؛ كأن يأتي بمعنى الأمر نحو قوله تبارك تعالى: {فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ} مُحَمَّد 4 أو بمعنى المضارع كقولهم: زيدٌ ضربٌ، وزيد مشيٌ؛ بمعنى: يضرب ويمشي، أو بمعنى الماضي، نحو قول لبيد بن ربيعة:

عَهْدِي بها الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ [2]

ب ـ أن يأتي بمعنى الصّفة فيقوم مقامها؛ كصفة المفعول، نحو قوله تعالى: {وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ} يوسف 18؛ أي مكذوب، أو كصفة الفاعل، نحو قوله تبارك اسمه: {قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ٣٠} الملك 30 أي غائرا.

ج ـ أن يأتي بمعنى الظّرف سواء أكان ظرف زمان، كقولك: أسافر طلوع الشّمس، أي وقت طلوع الشمس أو ظرف مكان، كقولك: جلست قربك؛ تقصد بمكان قربك.

د ـ أن يحلّ محلّ الخالفة ويؤدّي وظيفتها في السيّاق؛ تقول: حذرك وفرطك ورويدك.

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص274 ص275 ص282ص283

[2]. لبيد بن ربيعة ـ الديوان ـ دار صادر ـ بيروت ـ د ط ـ د ت ـ ص160

2 ـ ينوب اسم الزّمان مناب ظرف الزّمان فيقوم مقامه، ومن ذلك قولهم: وصل زيد مشرق الشّمس ومغربها ومطلعها. [1]

3 ـ ينوب اسم المكان عن الظّرف المكاني فيأتي بمعناه، تقول: جلست مجلس الرّجل وقعدت مقعد خالد. [2]

4 ـ يخرج اسم العدد عن وظيفته الأساسيّة إلى إحدى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [3]

أ ـ أن يقوم مقام الظرف؛ سواء أكان ظرف زمان كقولك: قضيت في القاهرة ستّ سنوات أو ظرف مكان كقولهم: سرت خمسة أميال.

ب ـ أن يأتي بمعنى المصدر؛ وذلك حين يكون تمييز العدد مصدرا، تقول: ضربت العدوّ عشرين ضربة.

5 ـ تقوم أسماء الجهات مقام ظرف المكان فتحلّ محلّه في السيّاق، نحو: سرت شمال المزرعة.

6 ـ تقوم أسماء الكليّة والجزئيّة أيضا مقام الظّرف؛ سواء أكان ظرف زمان كقولك: مشيت كلّ اليوم وجميعه ونصفه وبعضه، أو ظرف مكان نحو قولك: سرت جميع الميل وكلّه ونصفه وبعضه.[4]

[1]. مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص278

[2]. المرجع نفسه ـ ص278

[3]. المرجع نفسه ـ ص283

[4]. المرجع نفسه ـ ص279 ص283

7 ـ يخرج الاسم عن وظيفته الأساسيّة وهي التسميّة إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة:[1]

أ ـ أن يقوم مقام الصّفة في السيّاق فيؤدّي معناها الوظيفي؛ نحو: بعتك القمح مدّا بدرهم تقصد بذلك مسعّرا، ونحو: كرّ الجندي أسدا تعني مشبّها بالأسد، وكنحو: دخل القوم القاعة رجلا رجلا تعني بها مترتّبين. وينوب عنها كذلك في حالات النّسب، نحو: مصريّ وشاميّ وعراقيّ.

ب ـ أن ينتقل معنى الاسم من معنى الإفراد إلى معاني التثنيّة أو الجمع، ومن معنى التّذكير إلى معنى التأنيث، ومن معنى التّعريف إلى معنى التّنكير إذا التصقت به اللّواصق الخاصّة بذلك، ويعود إلى ما كان عليه إذا تجرّد منها.

ج ـ أن يقوم مقام الأداة فيؤدي وظيفة التعليق؛ وذلك حين تقوم كم بوظيفة التّكثير، وكيف في تعليق جمل الاستفهام والشّرط.

د ـ أن يقوم مقام الخالفة؛ تقول: عندك ودونك.

هـ ـ أن يقوم مقام الظّرف الزّماني؛ نحو: الآن وأمس.

8 ـ يقوم اسم الآلة مقام المصدر فيؤدّي معناه، تقول: ضربته سوطا أي ضربته ضرب سوط فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. [2]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص281 ـ 283

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص283

ثانيا: تعدّد المعنى الوظيفي للفعل.

يتعدّد المعنى الوظيفي للفعل باتّجاهين، وهما:

الاتجاه الأوّل: خروجه عن وظيفته الأساسيّة وهي الدّلالة على الحدث مقترنا بزمن إلى الدّلالة على وظيفة أخرى، ومن ذلك: [1]

أ ـ أن يأتي بمعنى اسم العلم مثل: يزيد، ويعرب، ويعمر.

ب ـ أن يأتي بمعنى الأداة ليؤدّي حينها وظيفة التّعليق في الجملة، ويكون ذلك بتحويل بعض الأفعال التامّة بعد القول بنقصانها إلى صورة الأداة مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها. كان هذا ليصحّ لو كانت كان وأخواتها وكاد وأخواتها أفعالا عند السّاقي، لكنّه لم يعتبرها كذلك بل اعتبرها أداة.

ج ـ أن يقوم مقام الخالفة؛ فمجيئه بمعنى خالفة التعجّب كقوله تعالى: {كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ٥} الكهف 5 أمّا وروده بمعنى خالفة المدح، فنحو قولك: حَمُدت الصّفة الصّراحة، وخَبُثت المرأة حمّالة الحطب.

الاتّجاه الثّاني: دلالته على معان وظيفيّة فرعيّة مع احتفاظه بالدّلالة على الحدث والزّمن، ويتجلّى ذلك في معاني الصّيغ الصرفيّة المجرّدة ومعاني الزيّادة، وفيما يلي تفصيل ذلك كما ذكره السّاقي:

1 ـ صيغة فَعَلَ بفتح الفاء والعين: وتُعتبر هذه الصّيغة أكثر أوزان الفعل استعمالا في اللّغة ولذلك فإنّه لم يختصّ بمعنى من المعاني بل أُستعمل في أكثرها،[2] ولما كان أمر حصر هذه المعاني أمرا ليس باليسير اكتفى السّاقي بذكر المعاني الّتي لا يُتوقّع استعمال هذه الصّيغة فيها، ولكنّ أمر التوقّع هنا

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص284

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص286 ص287

أمر نسبيّ يختلف من شخص إلى آخر، فما لا يتوقّعه شخص ما من ورود هذه الصّيغة لبض المعاني قد يتوقّعه شخص آخر، ولما كان ذلك كذلك فإنّ الحديث عن المعاني الّتي تُستعمل لها هذه الصّيغة يجعلنا أمام موقفين، أّولهما إحصاء كلّ المعاني الّتي تُستعمل لها هذه الصّيغة وهو أمر لا تخفى صعوبته، وثانيهما ترك ذلك.

2 ـ صيغة فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين: ومن المعاني الّتي تُستعمل لها هذه الصّيغة: [1]

أ ـ الوصف؛ نحو: ذَرِبَ لسانه فهو ذَرِب، وشَنِبَ لسانه فهو أشنب، وبَلِج لسانه فهو أبلج*.

ب ـ الأعراض كالوجع وما يجري مجراه من الأدواء والعلل والعيوب؛ نحو: سَقِمَ، مرض، جرِب برص، شكس، عرج، عمش، ولحز أي ضاقت نفسه.

ج ـ الهيجان والاضطراب؛ نحو: بطر، فرح، غضب، سخط، قلق، برق بصره أي تحيّر ودهش.

د ـ الخلوّ؛ نحو: عطش، ظمأ.

هـ ـ الامتلاء؛ نحو: شبِع، روي.

و ـ اللّون؛ نحو: صهب، خضر، دكن.

ز ـ العلامة؛ نحو: صلع، شتر أي انشقّت شفته السّفلى.

ح ـ كبر أعضاء الجسم؛ نحو: رقب، كبد، طحل، جبه، عين، شفه، لسن.

ط ـ مطاوعة لصيغة فَعَلَ؛ نحو: عقرته فعقِر وهدمه فهدِم بمعنى انعقر وانهدم.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص287 ص289

*ذَرِبْ: حادّ اللّسان، شَنِبْ: رقيق اللّسان، أَبْلَجْ: منشرح اللّسان.

3 ـ صيغة فَعُلَ بفتح الفاء وضمّ العين: ويكثر استعمال هذه الصّيغة في معاني الغرائز والسّجايا نحو: كبر، صغر، قبح، حسن، سهل، صعب، كرم ... ومن شأن هذه الصّيغة ألّا ترد إلّا لازمة لملازمتها أصحابها فلا تتعدّاهم إلى غيرهم. [1]

4 ـ صيغة فَعْلَلَ بفتح الفاء واللّامين وسكون العين: ومن المعاني الّتي تُستعمل لها هذه الصّيغة:[2]

أ ـ محاكاة المشتقّ منه والتشبّه به؛ نحو: عقربت الصّدغ إذا لويته كالعقرب، وبندقت الطّين إذا جعلته كالطّين، وعثكلت المرأة شعرها إذا جعلته كالعثكل.

ب ـ الدّلالة على إدخال المشتقّ منه في المفعول؛ نحو: فلفلت الطّعام إذا جعلت فيه الفلفل وعنبرت الشّراب إذا جعلت فيه العنبر.

ج ـ الدّلالة على إصابة المشتقّ منه؛ نحو: حرقده، وعرقبه إذا أصاب حرقدته وهي طرفا الحلقوم أو أصاب عرقوبه وهو ما فوق العقب.

د ـ الدّلالة على وضع المشتقّ منه على المفعول؛ نحو: سربلت الرّجل وبرنسته إذا ألبسته سروالا وبرنسا.

هـ ـ الاختصار؛ نحو: بسمل، وسبحل، وحمدل، ودمعز، وحوقل.

و ـ حكاية الصّوت وهو أن تصوغ الفعل من خالفة الصّوت المرّكب من حرفين؛ نحو: سأسأ بالحمار أو شأشأ به إذا دعاه ليشرب، وهأهأ بالإبل إذا دعاها للعلف.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص289

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص289 ـ 291

5 ـ صيغة أَفْعَل: وتأتي لمعان عدّة منها: [1]

أ ـ التعديّة؛ وهي أن تجعل الفاعل بالهمزة مفعولا، نحو: أقمت الرّجل وأقعدته، وأفهمت، وأعلمت وأنبأت.

ب ـ الصّيرورة؛ نحو: ألبن، وأثمر، وأفلس.

ج ـ الدّخول في الشّيء زمانا أو مكانا؛ نحو: أشأم، وأمصر، وأعرق، وأصبح، وأمسى.

د ـ السّلب والإزالة؛ نحو: أقذى وأعجم أي أزال القذى والعجمة.

هـ ـ مصادفة الشّيء على صّفة؛ نحو: أحمدت زيدا، وأبخلته، وأكرمته.

و ـ الاستحقاق؛ نحو: أحصد الزّرع، وازوجّت هند.

ز ـ التّعريض؛ أرهنت المتاع وأبعته.

ح ـ معنى استفعل؛ نحو: أعظمت المشروع.

ط ـ المطاوعة لصيغة فعّل؛ نحو: فطّرته فأفطر.

ي ـ التّمكين؛ نحو: أحفرت العمّال النّهر إذا مكّنتهم من حفره.

يُضاف إلى هذه المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[2]

أ ـ الدّلالة على الكثرة؛ نحو: أشجر المكان، وأظبأ، وآسد إذا كثر شجره، وظباؤه وأسوده.

ب ـ الدّلالة على أنّ الفاعل صار صاحب شيء مشتقّ من الفعل، نحو: أثمر البستان، وأورقت الأشجار؛ أي صار البستان مثمرا، وصارت الأشجار ذات ورق.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص291 ص292

[2]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ التطبيق الصّرفي ـ دار النّهضة العربيّة ـ بيروت ـ د ط ـ د ت ـ ص32 ص33

ج ـ الدّلالة على الوصول إلى العدد؛ نحو: أخمس العدد إذا صار خمسة، وأتسعت البنات إذا صرن تسعة.

6 ـ صيغة فَاعَل بزيادة ألف بين الفاء والعين: وتُستعمل هذه الصّيغة لمعاني: [1]

أ ـ التّشارك؛ وهو أن يتشارك الفعلَ اثنان أو أكثر على أن تُنسب الفاعليّة للأوّل والمفعوليّة للمقابل، نحو: قاتل، وداعب.

ب ـ التعديّة؛ نحو: ماشيت الرّجل.

ج ـ الموالاة؛ فيكون بمعنى أَفْعَلَ، نحو: تابعت الصّوم أي أتبعت بعضه ببعض.

د ـ التّكثير؛ ويكون هنا بمعنى فَعَّلَ، نحو: ضاعفت الشيء.

هـ ـ معنى فَعَلَ؛ نحو: دافعت عن بلدي بمعنى دفعت الشرّ عنه.

ويُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[2]

أ ـ الدّلالة على أنّ الشيء صار صاحب صفة يدلّ عليها الفعل؛ مثل: عافاه الله؛ أي جعله ذا عافيّة.

ب ـ المبالغة في معنى الفعل؛ مثل: اقتلع، اكتسب، اجتهد.

7 ـ صيغة فَعَّلَ بتضعيف العين: وتأتي لمعان منها: [3]

أ ـ التعديّة؛ قوّمت زيدا وقعّدته.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص292

[2]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ التّطبيق الصّرفي ـ ص38

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص293 ص294

ب ـ الإزالة؛ نحو: قشّرت الفاكهة.

ج ـ التّكثير؛ ويكون في الفعل نحو: طوّف الرّجل وجوّل، كما تكون في المفعول نحو: غلّقت الأبواب وفي الفاعل أيضا نحو: موّتت الإبل.

د ـ الصّيرورة؛ نحو: قوّس الرّجل، وحجّر الطّين.

هـ ـ نسبة الشيء إلى أصل الفعل؛ نحو: كفّرت زيدا وفسّقته.

و ـ التوجّه إلى الشيء؛ نحو: شرّقت وغرّبت.

ز ـ اختصار الحكاية؛ نحو: هلّل، وسبّح، ولبّى.

ح ـ قبول الشيء؛ نحو: شفّعت الرّجل إذا قبلت شفاعته.

ويُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي دلالتها على التوجّه؛ نحو: شرّق وغرّب؛ أي توجّه شرقا أو غربا.[1]

8 ـ صيغة انْفَعَلَ بزيادة الألف والنّون في أوّل الفعل: وتأتي هذه الصّيغة لمعنى واحد هو المطاوع، نحو: كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، وفعل هذه الصّيغة لا يكون إلّا لازما.[2]

ويُضاف إلى ذلك تحويلها الثّلاثي المجرّد إذا كان متعدّيا إلى لازم بعد إضافة الألف والنّون، مثل: فتحت الباب حيث تصبح انفتح الباب.[3]

[1]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ التّطبيق الصّرفي ـ ص34

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص294

[3]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ المرجع نفسه ـ ص37

9 ـ صيغة افْتَعَلَ بزيادة الألف والتّاء: والمعاني الّتي تفيدها هذه الصّيغة هي: [1]

أ ـ الاتخاذ؛ نحو: اختتم زيد واختدم إذا اتّخذ خاتما وخدما.

ب ـ الاجتهاد والطّلب؛ نحو: اكتسب الرّجل واجتهد.

ج ـ التّشارك؛ نحو: اختصم، واختلف.

د ـ الإظهار؛ اعتذر الولد، واعتظم الرّجل إذا أظهرا الاعتذار والعظمة.

هـ ـ المبالغة؛ نحو: اقتدر زيد، وارتدّ الرّجل.

و ـ المطاوعة؛ مطاوعة الثّلاثي نحو: عدّلته فاعتدل، وجمعته فاجتمع، مطاوعة الفعل المضعّف نحو: قرّبته فاقترب، مطاوعة مهموز الثّلاثي نحو: أنصفته فانتصف.

ز ـ على أصلها لعدم ورودها في كلام العرب؛ نحو: ارتجل، واشتمل إذا وضع شِملة.

10 ـ صيغة افْعَلَّ بزيادة الألف وتضعيف العين: تأتي لمعنى واحد وهو الدّلالة على قوّة اللّون أو العيب، ولا يكون الفعل فيها إلّا لازما نحو: احمرّ، اعورّ، ابيضّ. [2]

11 ـ صيغة تَفَعَّلَ بزيادة التّاء وتضعيف العين: وتأتي هذه الصّيغة لخمسة معان هي: [3]

أ ـ المطاوعة؛ مطاوعة الفعل مضعّف العين، نحو: نبّهت الرّجل فتنبّه.

ب ـ الاتّخاذ؛ نحو: توسّد.

ج ـ التكلّف؛ نحو: تصبّر، وتحلّم.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص294 ص295

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص295

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص295 ص296

د ـ التجنّب؛ نحو: تهجّد، وتحرّج.

هـ ـ التدرّج؛ نحو: تجرّع، وتحفّظ.

و ـ عوض عن الثّلاثي لعدم وروده في كلام العرب؛ نحو: تكلّم، وتصدّى.

12 ـ صيغة تَفَاعَلَ بزيادة التّاء والألف: وتأتي لمعاني: [1]

أ ـ التّشارك؛ فيكون كلّ من المتشاركين فاعلا في اللّفظ مفعولا في المعنى، نحو: تجاذب، وتخاصم وتسابق.

ب ـ التّظاهر؛ نحو: تناوم، وتغافل، وتناسى.

ج ـ حصول الشيء تدريجيّا؛ نحو: تزايد السّيل، وتواردت الإبل.

د ـ المطاوعة؛ مطاوعة صيغة فاعل نحو: باعدت الشيء فتباعد.

13 ـ صيغة اسْتَفْعَلَ بزيادة الألف والسّين والتّاء: وتُستعمل هذه الصّيغة في المعاني التاليّة: [2]

أ ـ الطّلب؛ نحو: استغفر.

ب ـ الصّيرورة؛ نحو: استحجر الطّين، واستحصن المهر.

ج ـ اعتقاد الشيء على صفة ما؛ نحو: استحسنت الأمر واستصوبته.

د ـ اختصار حكاية الشيء؛ نحو: استرجع أي قال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

هـ ـ قوّة العيب؛ نحو: استهتر، واستكبر.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص296

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص296 ص297

و ـ مصادفة الشّيء على صفة؛ نحو: استكرمت فلانا، واستبخلته، واستقللت الشيء.

ز ـ بمعنى أَفْعَلَ؛ نحو: استجاب بمعنى أجاب.

ح ـ مطاوعة صيغة أَفْعَلَ لها؛ نحو: أحكمت الأمر فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ويُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي أنّ هذه الصّيغة تأتي بمعنى فَعَلَ، نحو: استقرّ في مكانه؛ أي قرّ، ومثله استأنس، واستهزأ؛[1] والتقدير أنس، وهزأ.

أمّا باقي الصّيغ مثل: افْعَوْعَلَ وافْعَالَّ وافْعَوَّلَ، وافْعَلَلَّ فإنّها تدلّ على قوّة المعنى زيادة عن أصل الفعل، تقول: اعشوشب المكان إذا كثر عشبه، واخضارّ الزّرع إذا اشتدّت خضرته.[2] والحقيقة أنّ بعض الصّيغ المتبقّية من مزيد الرّباعي لا تفيد المبالغة كصيغتي تَفَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ؛ إذ تفيدان المطاوعة نحو: حرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ، ودحرجته فتدحرج.[3]

ثالثا: تعدّد المعنى الوظيفي للصّفة.

وقبل أن يفصّل السّاقي القول في المعاني الّتي تُستعمل لها الصّفة غير وظيفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على موصوف بالحدث تناول بالشّرح أوزان وكيفيّة صيّاغة كلّ فرع من فروعها، ولأنّ كتب الصّرف لا تكاد تخلوا من الحديث عن مثل ذلك، فإنّني لا أجد الحديث عنها ضروريّا وذلك أنّ الحديث عن أوزان كلّ فرع من فروع الصّفة وكيفيّة صيّاغته وشروط ذلك لا يتّصل اتّصالا مباشرا بالمستهدف بالبحث هنا وهو تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام، ومنه فإنّني سأتخطّى ذلك كلّه ـ تجنّبا للحشو ـ لأمرّ إلى ذكر المعاني الّتي تُستعمل لها الصّفة غير وظيفتها الأساسيّة، وهي كما ذكرها السّاقي:

---

[1]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ التّطبيق الصّرفي ـ ص40

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص298

[3]. ينظر ـ عبده الرّاجحي ـ المرجع نفسه ـ ص42

1 ـ تخرج صفة الفاعل عن وظيفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على موصوف بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [1]

أ ـ أن تأتي بمعنى المصدر فتقوم مقامه، ومنه قوله تعالى: {لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ٢} الواقعة 2 وقوله أيضا: {فَهَلۡ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٖ ٨} الحاقة 8

ب ـ أن تقوم مقام الاسم؛ ومن ذلك إطلاق صفة الفاعل على بعض الأعلام نحو: خالد، وعامر وفاطمة.

ج ـ أن تدلّ على صفة المفعول؛ نحو قوله سبحانه: {فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ٢١} الحاقة 21

وكقول الشّاعر: دَعِ المكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[2]

والمعنى: اقعد فأنت المطعوم المكسوُّ.

2 ـ تخرج صفة المفعول عن وظفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على موصوف بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدّد إلى الوظيفيّة التاليّة: [3]

أ ـ أن تقوم مقام المصدر فتأتي بمعناه، ومن ذلك قوله تعالى: {بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ٦} القلم 6

ب ـ أن تنوب عن اسم الزّمان فتؤدّي مؤدّاه، ومن ذلك قول أميّة بن الصّلت:

الحَمْدُ للهِ مُمْسَانَا ومُصْبِحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَانَا[4]

ج ـ أن تنوب عن اسم العلم فتقوم مقامه، نحو أسماء بعض الأعلام ك: منصور، مهديّ، مرزوق.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص301 ص304ص306

[2]. الحطيئة ـ الدّيوان ـ تح: مفيد محمّد قميحة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1993 ـ ص119

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص302 ص305

[4]. أميّة بن الصّلت ـ الدّيوان ـ تح: عبد الحفيظ السطلي ـ د ط ـ د ت ـ ص516

3 ـ تخرج صفة التّفضيل عن وظيفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على موصوف بالحدث على سبيل التّفضيل لتأتي بمعنى المصدر فتؤدّي معناه عندما تُضاف إليه، نحو: سرت أشدّ السّير، وتأدّب زيد أكمل التأدّب، وأدافع عن الأرض أقدس دفاع. [1]

4 ـ تنتقل الصّفة من معنى الإفراد إلى معاني التثنيّة والجمع ومن معنى التّذكير إلى معنى التأنيث عندما تلتصق باللّواصق الّتي تفيد ذلك، وترجع إلى ما كانت عليه إذا تجرّدت منها. [2]

5 ـ تخرج الصّفة المشبّهة عن وظيفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على موصوف بالحدث على سبيل الثّبات والاستمرار إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [3]

أ ـ أن تأتي بمعنى صفة المفعول، ومن ذلك قول العرب: كحل عينه فهو كحيل، وقتله فهو قتيل وطرحه فهو طريح، وجرحه فهو جريح. والمعنى: مكحول، ومقتول، ومطروح، ومجروح.

ب ـ أن تأتي بمعنى صفة الفاعل؛ نحو: قدير بمعنى قادر، وغفور بمعنى غافر.

رابعا: تعدّد المعنى الوظيفي للضّمير.

قد يخرج الضّمير عن أداء وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار أو الدّلالة على مطلق الحاضر أو الغائب إلى أداء وظيفة أخرى تتحدّد من خلال السيّاق، ومن ذلك ذكر السّاقي:

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص305

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص305 ص306

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص306 ـ 308

1 ـ يخرج الضّمير الموصول (ما) عن وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [1]

أ ـ أن يقوم بوظيفة التّعليق في جملة الاستفهام ومن ذلك قوله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧} طه 17

ب ـ أن يقوم بوظيفة التّعليق في جملة الشّرط، ومن ذلك قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ} البقرة 197

ج ـ أن يقوم بوظيفة التّعليق في جملة النّفي، ومن ذلك قوله تعالى: {وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ٣١} يوسف 31 وقوله أيضا: {ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ} المجادلة 2

د ـ أن يقوم بوظيفة الرّبط إضافة إلى التّعبير عن المعنى المصدري مع الفعل، ومن ذلك قوله تعالى: {فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ} السجدة 14 فقد ربط الضّمير الموصول (ما) في الآية بين ما قبله وما بعده، إضافة إلى التّعبير عن المصدر مع الفعل بعده، والتّقدير: بنسيانكم.

هـ ـ الظرفيّة الزمانيّة إضافة إلى الرّبط وأداء المعنى المصدري، ومن ذلك قوله تعالى: {وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ٣١} مريم 31 أي مدّة دوامي حيّا.

و ـ التعجّب فتؤدّي حينها وظيفة الإفصاح عن معنى تأثّري هو التعجّب، وتُعتَبَر في هذه الحالة جزءا من الصّيغة المسكوكة (ما أفعل) تقول: ما أصفى السّماء، وما أشدّ الحرّ.

ز ـ سلب إسناد الفعل إلى الفاعل؛ وذلك حين تتّصل بالأفعال (قلّ، وطال، وكثر) تقول: كثرت مساعدتي المحتاجين، وقلّ سقوط المطر، فترى بذلك أنّك أسندت كثر إلى المساعدة في المثال

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص308ـ 312

الأوّل، وأسندت قلّ إلى سقوط المطر في المثال الثّاني، ثمّ تقول: كثر ما أساعد المحتاجين، وقلّما يسقط الغيث في الصّحراء؛ فترى بذلك سلب إسناد كثر وقلّ إلى الفاعل.

ح ـ تغيير علامة إعراب المسند إليه بعدها من النّصب إلى الرّفع حين تتّصل بإنّ وأخواتها. فتكون حينها كافّة للعامل، نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ} النّساء 171

ط ـ إزالة اختصاص دخول إنّ وأخواتها على الجملة الاسميّة حين تتّصل بها فتصبح بذلك قابلة للدّخول على الجملتين الفعليّة والاسميّة على حدّ سواء؛ نحو قولك: إنّما الأمر لك، وقوله تعالى: {إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ} التوبة 18

ي ـ تغيير العلامة الإعرابيّة للاسم المجرور بعدها عندما تتّصل بإحدى أدوات الجرّ التاليّة: ربّ والكاف، والباء، ومن، تقول: ربّ صدفةٍ خير من ألف ميعاد، وتقول: ربّما الصّدفةُ خير من ألف ميعاد، فترى بذلك تغيّر العلامة الإعرابيّة لكلمة (صدفة) من الجرّ إلى الرّفع لاقترانها ب (ما)

س ـ إزالة انتفاء دخول هذه الأدوات على الأفعال، تقول: ربّما سارعت لنجدتك.

ع ـ التّعليق في الجمل الشرطيّة عندما تتّصل ببعض الظّروف، حيث تقوم الكلمة المركّبة من (ما) والظّرف مقام أداة الشّرط، تقول: حيثما يكثر الماء تنتعش الزّراعة. وفي رأيي أنّ وظيفة التّعليق هنا تُنسب إلى الظرف لا إلى الضّمير (ما)، لأنّ معنى التّعليق يبقى حتّى مع حذف الضّمير الموصول (ما)، فدلّ ذلك على فساد ما ذهب إليه السّاقي، أمّا الّذي أفاده دخول (ما) هنا هو الاستغراق.

ف ـ تحويل إضافة هاتين الكلمتين (بعد و بين) من المفرد إلى الجملة. وتحويل إضافتهما من الجمل غير فعليّة على وجه الخصوص إلى الفعليّة وغيرها على حدّ سواء، تقول: جاءنا ضيف بعدما غادرنا آخر، وغادرنا أبي بينما نحن صغار. فترى بذلك أنّه بدخول (ما) على (بعد) في المثال الأوّل، ودخولها على (بين) في المثال الثّاني أضيفتا إلى الجملة الفعليّة والاسميّة دون الاختصاص

بالإضافة إلى إحداهما دون الأخرى، ولو حُذف الضّمير (ما) منهما لأصبحتا لا تُضافان إلّا إلى مفرد، والدّليل على ذلك أنّك تقول: بعد العصر، وبين الفينة والأخرى.

ص ـ أن يأتي عوضا عن جملة محذوفة نحو قولهم: افعل هذا أمالا، والأصل: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره.

ك ـ تقويّة المعنى وتأكيده، ومن ذلك قوله تبارك تعالى: {أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ} النّساء 78

وتأتي كذلك ممّا لم يذكره السّاقي للمعاني التاليّة: [1]

أ ـ بمعنى الّذي؛ كقولك: ما شربتُ الماءُ، وما أكلتُ الخبزُ؛ أي الّذي شربت الماء.

ب ـ تغيير الحرف عن حالته؛ كقولك في (لو ـ لوما) حيث غيّرتها إلى معنى هلّا، ومنه قوله تعالى: {لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٧} الحجر 7

ج ـ بمعنى شيء؛ كقولك: رأيت ما معجباً لك، تريد: رأيت شيئا معجبا لك.

2 ـ يخرج الضّمير الموصول (مَنْ) عن وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار إلى أداء معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ الشّرط نحو: من يعمل سوءا يُجز به.

ب ـ الاستفهام؛ ومنه قوله تعالى: {قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ} يس 52 وقوله: {قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ٤٩} طه 49

ج ـ الاستفهام المشرب معنى النّفي نحو قوله: {وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ} آل عمران 135

[1]. ينظر ـ علي بن مُحَمَّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ تح: عبد المعين الملّوحي ـ ط2 ـ 1981 ـ مجمع اللغة العربيّة دمشق ـ ص76 ص82 ص99

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص317 ص318

د ـ توكيد المعنى وتقويته حين ترد زائدة بين أجزاء الجملة، قال حسان بن ثابت:

فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[1]

يُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[2]

أ ـ أن تأتي بمعنى إنسان؛ على أن يلزمها نعت، كقولك: مررت بمن ظريفٍ، ورأيت من ظريفاً.

ب ـ بمعنى الّذي؛ كقولك: من كلّمتُ زيدٌ، وكقوله تعالى: {أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ} فصّلت 40 والتّقدير: أم الّذي يأتي أمنا ...

3 ـ تخرج (أي) عن وظيفتها الأساسيّة إلى معانٍ وظيفيّة هي: [3]

أ ـ التّعليق في جملة الاستفهام، كقوله سبحانه وتعالى: {فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ١٨٥} الأعراف 185 وقوله أيضا: {١٢٣ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ} التوبة 124

ب ـ التّعليق في جملة الشّرط، ومن ذلك قوله تعالى: {قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ} الإسراء 110

ج ـ أن تقوم مقام الصّفة، تقول: زيد رجل أيّ رجل؛ أي كامل في صفات الرّجال.

د ـ أن تقوم مقام أداة الرّبط فتكون وصلة إلى نداء ما فيه ال من الأسماء، نحو قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾} البقرة 21

[1]. ابن جنّي ـ سرّ صناعة الإعراب ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2000 ـ ج1 ـ ص146

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص100 ص101

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص317 ـ 319

ويُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[1]

أ ـ المدح؛ تقول: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ، وكقوله سبحانه وتعالى: {فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾} الانفطار 8

ب ـ النّداء؛ تقول: يا أيّها الرّجل أقبل.

ج ـ التعجّب؛ كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ! وأيُّ رجلٍ أخوك!

د ـ بمعنى الّذي؛ نحو: أيّهم قام أخوك، والمعنى: الّذي قام أخوك.

4 ـ يخرج ضمير الإشارة (هنا) عن وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار ليقوم مقام ظرف المكان فيأتي بمعناه، تقول: ينبغي أن نعلن هنا وهناك أن لا تفريط في أي شبر من أرض العرب، ونفس الأمر ينطبق على ضمير الإشارة (ثَمَّ) [2]

5 ـ يخرج ضمير الغائب (الهاء) عن وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار فيقوم مقام حرف السّكت ليخرج بذلك عن كونه ضميرا فيؤدّي وظيفة نطقيّة؛ تقول: واربّاه.[3]

6 ـ يخرج الضّمير (ها) عن وظيفته الأساسيّة وهي الإضمار إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [4]

أ ـ أن يقوم مقام خالفة الإخالة فيؤدّي وظيفة الإفصاح عن الأمر بالأخذ، وتُستعمل (ها) بكاف الخطاب، فتقول: هاكَ، وهاكِ، وهاكما ... وتُستعمل بغيره بتصريف همزتها تصريف الكاف

[1]. ينظر ـ علي بن مُحَمَّد النّحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص106 ـ 108

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص319

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص320

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص320

فتقول: هاءَ، وهاءِ، وهاؤما، وهاؤم ... ومنه قوله تعالى: {فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩} الحاقة 19

ب ـ أن يقوم مقام أداة التثنيّة فيخرج عن كونه ضميرا ليقوم بوظيفة التّنبيه.

7 ـ يقوم الضّمير (الكاف) مقام الحرف فيخرج عن كونه ضميرا للخطاب ليكون علامة على مجرّد معنى الخطاب، وذلك حين يتّصل بالضّمير (إيّا) قال تعالى: {إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥} الفاتحة 5 [1]

8 ـ يخرج ضمير الإشارة (ذا) عن وظيفته الأساسيّة إلى المعاني التاليّة: [2]

أ ـ بمعنى صاحب؛ تقول: رأيت رجلا ذا مال؛ أي: صاحب مال.

ب ـ بمعنى الّذي؛ كقولك: من ذا قام، ومن ذا خير منك، وتقدير الكلام: من الّذي قام، ومن الّذي هو خير منك.

ج ـ تكون زائدة؛ كقولك: ماذا قلت؟ والأصل: ما قلت؟

خامسا: تعدّد المعنى الوظيفي للخالفة.

يرى السّاقي أنّ معنى الخالفة لا يتعدّد على الإطلاق إذ أنّها لا تُستخدم في اللّغة إلّا لوظيفة الإفصاح عن المعنى التأثّري أو الانفعالي. وبهذا فقد انتفت ظاهرة تعدّد المعنى الوظيفي عن الخالفة لذات الغرض. [1]

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص320

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص205 ـ 207

سادسا: تعدّد المعنى الوظيفي للظّرف.

تؤدّي الظّروف إلى جانب وظيفتها الأساسيّة وهي الدّلالة على الظرفيّة الزمانيّة أو المكانيّة وظائف أخرى تُستنبط من خلال السيّاق، وهذه الوظائف كما ذكرها السّاقي كالآتي:

1 ـ تخرج (إذ) عن وظيفته الأساسيّة وهي الدّلالة على الظرفيّة الزمانيّة إلى معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ التّعليل، ومنه قوله تعالى: {وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩} الزخرف 39

ب ـ المفاجأة، ومنه قوله تبارك وتعالى اسمه: {فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ٢٠} طه 20

ج ـ الشّرط مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي، فتكون ظرفا مضمَّنا معنى الشّرط، ومن ذلك قول الشّاعر: إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الكَرِيمَ مَلَكْتَهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا[3]

د ـ أن تقوم مقام بعض الأسماء المبهمة الدالّة على الوقت، ومنه قوله تبارك وتعالى اسمه: {وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ} البقرة 30

هـ ـ أن تقوم مقام الاسم وتؤدّي وظيفته في الكلام، وذلك حين يُضاف إليها اسم الزّمان مثل: يومئذ وحينئذ، وكذلك في قوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ٨} آل عمران 8

2 ـ تخرج (لما) لأداء معان وظيفيّة هي: [4]

أ ـ الشّرط مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي؛ فتكون ظرفا مضمّنا معنى الشّرط تقول: لما جئت أكرمتك.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص321

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص322 ـ 324

[3]. المتنبّي ـ الدّيوان ـ دار بيروت ـ بيروت ـ د ط ـ 1983 ـ ص372

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص324

ب ـ النّفي؛ فتخرج عن كونها ظرفا لتؤدّي وظيفة التّعليق في الجملة المنفيّة، ومنه قوله تعالى: {۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ} الحجرات 14

ج ـ الاستثناء، كقوله تعالى: {إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ٤} الطارق 4

3 ـ تخرج (إيّان) عن وظيفتها الأساسيّة إلى معنى الشّرط مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي الزّماني تقول: إيّان تأت أُكرمك، أو إلى الاستفهام مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي، قال تعالى: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ٤٢} النازعات 42[1]

4 ـ تخرج (متى) إلى معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ الاستفهام مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي الزّماني، تقول: متى سافر أخوك.

ب ـ الشّرط مع احتفاظها بالمعنى الظّرفي الزماني، ومنه قول الشّاعر:

أنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمِامَةَ تَعْرِفُونِي[3]

ج ـ أن تقوم مقام الحرف (في أو من) وهي لغة هذيل، يقولون: أخرجها متى كمه أي من كمه.

5 ـ تقوم (كلّما) مقام أداة الشّرط مع احتفاظها بالظرفيّة الزمانيّة، ومن ذلك قوله تعالى: {وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوۡتُهُمۡ لِتَغۡفِرَ لَهُمۡ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ وَأَصَرُّواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ٱسۡتِكۡبَارٗا ٧} نوح 7 [4]

6 ـ تخرج (أين) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة الآتي ذكرها:[1]

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص324 ص325

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص325 ص326

[3]. ابن الورّاق ـ علل النّحو ـ تح: محمود جاسم محمّد الدّرويش ـ مكتبة الرّشد ـ الريّاض ـ ط1 ـ 1999 ـ ص467

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص326

أ ـ الشّرط مع احتفاظها بمعنى الظرفيّة المكانيّة، ومنه قوله تعالى: {وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ} البقرة 115

ب ـ الاستفهام مع احتفاظها بالظرفيّة المكانيّة، تقول: من أين جئت؟ ومن أنت؟

7 ـ تخرج (أنّى) إلى المعان الوظيفيّة التّالي ذكرها: [2]

أ ـ الشّرط مع احتفاظها بمعنى الظرفيّة المكانيّة، ومن ذلك قولك: أنّى يكثر الماء تنتعش الزّراعة.

ب ـ الاستفهام (أن تأتي بمعنى أين) مع احتفاظها بالظرفيّة المكانيّة، ومنه قوله تعالى: {قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠} مريم 20

ج ـ الاستفهام (أن تأتي بمعنى كيف) فتؤدّي بذلك وظيفة التّعليق في جملة الاستفهام، تقول: أنّى وصلت إلى الكليّة والمطر شديد.

د ـ الكيفيّة، ومنه قوله عزّ وجلّ جلاله وشأنه: {نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ} البقرة 223

8 ـ تخرج (حيث) إلى معان وظيفيّة هي:[3]

أ ـ أن تقوم مقام الاسم فتخرج عن كونها ظرف مكان لتؤدّي وظيفة الاسم مع احتفاظها بمعنى الظرفيّة المكانيّة، تقول: ومنه قوله تبارك: {ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ} الأنعام 124 والتقدير: الله أعلم بالمكان الّذي يجعل به رسالته.

ب ـ الشّرط، ومنه قولك: حيثما تنتشر الثّقافة يعمّ الوعي.

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص326 ص327

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص327

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص328

9 ـ تخرج (إذا) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة:[1]

أ ـ المفاجأة؛ كقولك: التفتّ فإذا زيدٌ، تريد: ففاجأني.

ب ـ أن تكون ظرفا للزّمان المستقبل؛ تقول: إذا جاءني زيد فأُكرمه.

ج ـ جوابا للجزاء؛ وتأتي حينها بمعنى الفاء، نحو قوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾} الرّوم 36 وكقولك: إن تأتني إذا أنا مكرم لك، والتّقدير: إن تأتني فأنا مكرم لك.

سابعا: تعدّد المعنى الوظيفي للأداة.

تقوم الأداة بوظيفة التّعليق في الجملة وهي وظيفتها الأساسيّة إلى جانب وظائفها الخاصّة الّتي ينفرد بها كلّ قسم كالنّفي، والاستفهام، والشّرط، والعطف وغير ذلك، والأداة شأنها شأن باقي أقسام الكلام يتعدّد معناها الوظيفي فتؤدّي وظائف غير الوظائف المنوطة بها، ولما كانت الأداة تؤدّي وظيفة عامّة هي التّعليق تشترك فيها جميع الأدوات ووظيفة خاصّة تنفرد بها مجموعة من الأدوات دون أخرى فإنّ تعدّد المعنى الوظيفي للأداة يكون في اتجاهين:

الاتّجاه الأوّل: يقضي بتعدّد المعنى الوظيفي للأداة داخل إطار الوظيفة الأساسيّة وذلك بأن تدلّ بعض الأدوات على وظائف البعض الآخر.

الاتّجاه الثّاني: يقضي بتعدّد المعنى الوظيفي للأداة خارج إطار الوظيفة الأساسيّة وذلك بأن تدلّ الأداة على وظيفة أخرى غير التّعليق.

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص202 ـ 204

وبناء على هذا يكون تعدّد المعنى الوظيفي للأداة كما ذكره السّاقي على النّحو التّالي:

1 ـ تخرج همزة الاستفهام إلى معان وظيفيّة هي: [1]

أ ـ أن تقوم مقام أداة النّداء (يا) ومن ذلك قول امرئ القيس:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي.[2]

ب ـ التسوية؛ وذلك حين تكون داخلة على جملة يصحّ تأويلها بمصدر، قال تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦} البقرة 6

ج ـ الإنكار الإبطالي على أن يكون ما بعد الهمزة غير واقع، ومنه قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المِطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بطُونَ رَاحٍ [3]

د ـ الإنكار التّوبيخي على أن يكون ما بعد الهمزة واقعا، وفاعله معلوم، ومنه قوله تعالى: {قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ٩٥} الصافات 95

هـ ـ التّقرير ومنه قوله تبارك وتعالى: {أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ١} الشرح 1

و ـ التهكّم والسخريّة، ومنه قوله تعالى: {قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ} هود 87

ز ـ الأمر؛ نحو قوله تعالى: {وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ} آل عمران 20

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص329 ـ 332

[2]. امرؤ القيس ـ الديوان ـ تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر ـ ط 4 ـ د ت ـ ص12

[3]. جرير ـ الديوان ـ دار بيروت ـ بيروت ـ د ط ـ 1986 ـ ص77

ح ـ التعجّب؛ ومنه قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلٗا ٤٥} الفرقان 45

ط الاستبطاء؛ مثل قوله تعالى: {۞أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ} الحديد 16

وإضافة إلى المعاني السّابقة الّتي ذكرها السّاقي أضيف المعاني الآتي ذكرها:[1]

أ ـ التّهديد؛ كقوله تعالى: {أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٦} المرسلات 16

ب ـ التّنبيه؛ ومنه قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ} الحجّ 63

ج ـ القسم؛ نحو قولك: آلله لأدرسنّ جيّدا.

2 ـ تخرج الباء عن كونها للجرّ إلى إفادة معان عديدة أهمّها: [2]

أ ـ الإلصاق؛ نحو: مسحت يدي بالأرض.

ب ـ الاستعانة؛ نحو: كتبت بالقلم.

ج ـ المجاوزة؛ نحو: سألت به بمعنى سألت عنه. وهي هنا بمعنى عن.

د ـ التّبعيض؛ كقوله تبارك وتعالى اسمه: {عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا} الإنسان 6 وهي هنا بمعنى مِن.

[1]. ينظر ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللغة العربيّة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ د ط ـ 1971 ـ ج1 ـ ص12

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص333 ـ 336

هـ ـ المصاحبة؛ نحو قوله عزّ وجلّ: {وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۗ} المائدة 61 وهي هنا بمعنى مع.

و ـ الظرفيّة؛ نحو قوله تعالى: {وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ} آل عمران 123 وهي هنا بمعنى في.

ز ـ الاستعلاء؛ نحو قولك: أمير بالمؤمنين. وهي هنا بمعنى على.

ح ـ التعديّة؛ نحو قوله وتعالى: {فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ} البقرة 17

ط ـ السببيّة؛ كقوله تعالى: {وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ} البقرة 54

ي ـ القسم؛ كقولك: أقسم بالله لأفعلنّ.

ك ـ الغاية؛ نحو: وقد أحسن بي. وتقدير الكلام: قد أحسن إليّ.

ل ـ المقابلة؛ نحو: اشتريت بألف درهم.

م ـ التّوكيد؛ نحو قوله تعالى: {وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ٧٩} النّساء 79

3 ـ تأتي التّاء لتؤدّي وظيفة القسم ـ ولا تخرج عن أداء هذه الوظيفة إلى أداء وظيفة أخرى ـ ومنه قوله تعالى: {وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ٥٧} الأنبياء 57[1] وفي رأيي أنّها تأتي لوظائف أخرى منها: دلالتها على المضارعة في الفعل، وعلى الخطاب، وعلى التّأنيث.

4 ـ تخرج السّين عن كونها حرفا للمضارعة لتؤدّي وظيفة التّوكيد، ومنه قوله تعالى: {أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٧١} التوبة 71[1]

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص336

وإلى جانب ذلك فإنّها تؤدّي وظيفة الوقف، كما في لهجة هوازن؛ حيث يزيدونها بعد كاف المؤنّث المضمر المخاطَب، نحو: عليكسْ، وإليكسْ.[2]

5 ـ تخرج الفاء عن أدائها وظيفة العطف لتؤدّي الوظائف الآتية: [3]

أ ـ التّرتيب؛ نحو قولك: خرج زيد فعمرو.

ب ـ التّعقيب؛ نحو: تزوّج خالد فوُلد له.

ج ـ السببيّة؛ نحو قوله تعالى: {فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧} البقرة 37 والمقصود هنا الفاء الثانيّة في (فتاب) لا الأولى، وقد أفادت هنا السببيّة لأنّ سبب توبة الله على آدم هو تلقيّه كلمات من ربّه والدعاء بها.

يُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[4]

أ ـ الاستئناف؛ ومن ذلك قوله تبارك وتعالى اسمه: {عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٩٢﴾} المؤمنون 98

ب ـ أن تأتي جوابا ل أمّا؛ نحو قولك: أمّا زيدٌ فمنطلق، أو جوابا ل (إذا) كقولك: إذا قام زيدٌ فقم معه.

ج ـ أن تأتي جوابا لجملة؛ كقولك: هذا أخوك فكلّمه.

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص336

[2]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ تح: أحمد محمّد الخرّاط ـ مجمّع اللغة العربيّة ـ دمشق ـ د ط ـ د ت ـ ص395

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص336 ـ 340

[4]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص242 ـ 246

د ـ أن تأتي بمعنى ربّ؛ نحو قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ.[1]

هـ ـ بمعنى إلى؛ نحو قولك: مُطرنا من البصرة فالكوفة.

و ـ زائدة للتّوكيد؛ تقول: الّذي يأتني فله منّي ألف درهم، وكقوله تعالى: {قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ} الجمعة 8

6 ـ تخرج الكاف عن كونها للجرّ لمعان وظيفيّة أخرى منها: [2]

أ ـ التّشبيه؛ نحو: خالد كالأسد.

ب ـ التّعليل؛ نحو قوله تعالى: {وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ١٩٨} البقرة 198

ج ـ الاستعلاء؛ ومنه قولهم: كن كما أنت أي على ما أنت عليه.

د ـ التّوكيد؛ وتكون فيه الكاف زائدة، ومنه قوله تبارك تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١} الشورى 11

هـ ـ تقع موقع الاسم؛ إذا تمّ تأويلها به نحو: زيد كالأسد أي مثل الأسد.

وإضافة إلى المعاني الّتي ذكرها السّاقي أذكر:[3]

أ ـ الخطاب؛ نحو قولك: إليك ربّي أشكو ضعفي وقلّة حيلتي.

---

[1]. امرؤ القيس ـ الدّيوان ـ ص12

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص340 ص341

[3]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص204 ص206

ب ـ كناية عن العدد؛ نحو: لي كذا وكذا درهماً.

7 ـ تخرج اللّام عن أداء وظيفة الجرّ إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [1]

أ ـ الاستحقاق؛ إذا وقعت بين اسم المعنى وهو المصدر واسم الذّات، نحو: الحمد لله، الأمر لله.

ب ـ الاختصاص؛ نحو: الأرض للفلاح.

ج ـ الملك؛ نحو قوله تعالى: {سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١} النّساء 171

د ـ التّمليك؛ نحو: أعطيت لفلان كتابا.

هـ ـ شبه التّمليك؛ نحو قوله وتعالى: {فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا} الشورى 11

و ـ التّعليل؛ نحو قوله تعالى: {وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤} النّحل 44

ز ـ توكيد النّفي؛ على أن تكون داخلة على الفعل مسبوقة ب (ما كان) أو (لم يكن) نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ} الأنفال 33

ح ـ موافقة إلى؛ كقوله تعالى: {وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ} الرعد 2

ط ـ الاستعلاء؛ وتكون حينها بمعنى على، نحو قوله تعالى: {إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ} الإسراء 7 والتقدير: وإن أسأتم فعليها.

ي ـ الظرفيّة؛ وتكون بمعنى في، كقوله تعالى: {يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ٢٤} الفجر 24

ك ـ أن تكون بمعنى عند؛ كقوله سبحانه وتعالى: {بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ ٥} ق 5

ل ـ أن تقوم مقام بعد؛ نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم: {صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غَبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاثِينْ}[2] أي بعدها

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص341 ـ 347

[2]. البخاري ـ صحيح البخاري ـ تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة ـ ط1 ـ 1422هـ ـ ج3 ـ 27.

م ـ أن تكون بمعنى مع؛ كقولك: لم يغمض لي جفن لشدّة نعاسي.

ن ـ أن تكون بمعنى من؛ نحو قولك: نحن أفضل لكم عند الله.

ق ـ التّبليغ؛ نحو: قلت له، فسّرت له.

ر ـ المجاوزة؛ بأن تكون بمعنى عن، نحو قوله تبارك تعالى: {وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ} هود 31

ش ـ الصّيرورة؛ نحو قوله تبارك وتعالى اسمه: {فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ} القصص 8

ت ـ التعجّب؛ نحو قولك: يا للماء! إذا تعجّبت من كثرته.

ث ـ التعديّة؛ نحو: ما أحبّ زيدا لعمرو!

خ ـ التّوكيد؛ نحو قولك: شكرت له صنيعه.

ف ـ التّبيين؛ نحو قولك: ما أحبّني لفلان!

يُضاف إلى المعاني السّابقة ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[1]

أ ـ النّسبة؛ نحو قولك: القلم لزيد، والكتاب لعمرو.

ب ـ الاستغاثة؛ تقول: يا لزيدٍ لعمرو.

ج ـ المدح والذمّ؛ كقولهم: يا لك رجلاً صالحا، ويا لك امرؤا طالحا.

8 ـ تخرج اللّام الّتي يقع الفعل بعدها مجزوما إلى معان وظيفيّة هي:[2]

أ ـ الأمر؛ نحو قوله تعالى: {لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ} الطّلاق 7 والتّقدير: أنفق من سعتك.

ب ـ الدّعاء؛ كقوله تعالى: {وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ} الزّخرف 77

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص219 ص220

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص347 ص348

ج ـ الالتماس؛ كقولك لصاحبك دون استعلاء: لتستعدّ للسّفر معي.

د ـ الطّلب؛ كقوله تعالى: {وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ} العنكبوت 12

يُضاف إلى ما سبق ممن المعاني الوظيفيّة مّا لم يذكره السّاقي معنى الوعيد؛ كقوله سبحانه تبارك وتعالى: {لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٦٦} العنكبوت 66

9 ـ تخرج لام الابتداء عن وظيفتها الأساسيّة إلى تأديّة المعاني الوظيفيّة التاليّة: [1]

أ ـ توكيد مضمون الجملة؛ كقولك: لأنت رجل صادق.

ب ـ تخليص المضارع لزمن الحال؛ نحو قولك: إنّك لتعلم الحقيقة.

10 ـ بالنّسبة للّام الزّائدة لم يذكر السّاقي المعاني الوظيفيّة الّتي تؤدّيها بل ذهب إلى ذكر مواقعها في التّركيب الكلامي، ولا أدري ما الدّاعي إلى ذلك لأنّه لا يتّصل بموضوع البحث هنا وهو تعدّد المعنى الوظيفي، ولذا فإنّني لا أجد الدّاعي إلى ذكرها هنا تجنّبا للحشو.

11 ـ بالنّسبة للام الجواب فبدل أن يذكر السّاقي تعدّد المعنى الوظيفي لها وهو المستهدف بالبحث هنا راح يفصّل أقسامها.

12 ـ تخرج الواو عن كونها للعطف إلى معان وظيفيّة مختلفة، وقبل أن يذكر السّاقي هذه المعاني فصّل الحديث عن أنواع العطف الّتي تفيدها الواو في الجملة كعطف الشيء على مصاحبه أو

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص348

سابقه أو لاحقه ... ولأنّ هذه الأنواع لا تدخل في تعدّد المعنى الوظيفي كون العطف هو الوظيفة الأساسيّة للواو فإنّنا نتجاوز ذلك كلّه للحديث عن المعاني الوظيفيّة الّتي تفيدها الواو غير العطف وهي كما ذكرها السّاقي: [1]

أ ـ أن تكون بمعنى أو في التّقسيم؛ نحو قولك: الكلمة اسم وفعل وحرف، والمعنى: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

ب ـ أن تكون بمعنى أو في التّخيير؛ نحو قولك: كن ولا تكن.

ج ـ أن تأتي بمعنى باء الجرّ؛ نحو قولهم: أنت أعلم ومالك.

د ـ أن تأتي لاستئناف الكلام؛ فيأتي ما بعدها مرفوعا، ومنه قوله تعالى: {لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى} الحج 5

هـ ـ أن تأتي للحال؛ بدخولها على الجملة الاسميّة، نحو قولك: خرجت من وطني والدّمع يسيل.

و ـ أن تكون للمعيّة؛ نحو قولك: سرت والنّيلَ.

ز ـ أن تأتي للقسم؛ نحو قولك: والله الّذي لا إله إلّا هو لأفعلنّ كذا.

ح ـ التّكثير؛ نحو قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى عَلَيَّ سُدُولَهُ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي [2]

يريد كثيرا ما صادفت ليلا كموج البحر.

ط ـ الإضمار؛ فتخرج من كونها أداة إلى كونها ضميرا للجمع المذكّر، نحو: قالوا، وجاءوا، وباتوا.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص350 ص355

[2]. امرؤ القيس ـ الديوان ـ ص18

يُضاف إلى ما سلف من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[1]

أ ـ أن بمعنى إذ؛ كقولك: أتيتك والشّمس مشرقة؛ أي إذ الشّمس مشرقة.

ب ـ أن تكون للصّرف عن جهة الأوّل؛ كقولك: لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبنَ؛ أي لا تجمع بينهما.

ج ـ تكون زائدة للتّوكيد؛ نحو قوله سبحانه وتعالى: {وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤} الحجر 4

د ـ زائدة؛ كقول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحةَ الحَيِّ وانْتَحى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي رُكامٍ عَقَنْقَلِ.[2]

13 ـ تخرج أم عن كونها أداة للعطف إلى ورودها للتّعريف كما سُمع عن طيء وحمير،[3] وقد وردت كذلك في قوله صلّى الله عليه وسلّم: {لَيْسَ مِنَ أَمْبِرِّ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرْ}[4]

وإضافة إلى ورودها للتّعريف قد تأتي للمعنين التاليين:[5]

أ ـ أن تكون زائدة؛ كقول الرّاجز: يَا دَهْنُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقْصاً بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصاً.

ب ـ بمعنى همزة الاستفهام؛ كقولك: أم تريد أن تخرج؟ بمعنى: أتريد أن تخرج؟ ومنه قوله تعالى: {أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ} البقرة 108

---

[1]. ينظر ـ علي بن مُحَمَّد النحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص233 ـ 239

[2]. امرؤ القيس ـ الدّيوان ـ ص15

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص355 ـ 357

[4]. الشافعي ـ المسند ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ د ط ـ 1400 هـ ـ ص157

[5]. ينظر ـ علي بن حمد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص103

14 ـ تخرج أن ـ بفتح الهمزة وسكون النّون ـ عن كونها للنّصب إلى معان وظيفيّة هي: [1]

أ ـ أن تكون مفسّرة بمعنى أيّ؛ ومنه قوله تعالى: {فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا} المؤمنون 27 وقد أنكر الكوفيّون ذلك وأيّدهم في ذلك ابن هشام.

ب ـ زائدة في الكلام للتّوكيد وغيره؛ نحو قوله تعالى: {وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗاۖ} العنكبوت 33

وقد تكون مصدريّة؛ نحو قولك: أعجبني أن قمت بالواجب، والتّقدير: أعجبني قيامك بالواجب.[2]

15 ـ تخرج إن ـ بكسر الهمزة وسكون النّون ـ عن كونها أداة للنّصب إلى معان وظيفيّة هي: [3]

أ ـ أن تكون أداة شرط؛ نحو قولك: إن تحترم النّاس يحترموك.

ب ـ أن تكون أداة نفي؛ نحو قوله تعالى: {إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ ٢٠} الملك 20

ج ـ التّوكيد؛ فتكون مخفّفة من الثّقيلة، نحو قوله تبارك وتعالى: {وَإِن كُلّٞ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ٣٢} يونس 32

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص357 ـ 360

[2]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص111 ص112

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص360 ـ 363

د ـ أن تأتي بمعنى قد أو إذ؛ وذلك إذا كان الفعل في الجملة محقّق الوقوع، ومنه قوله تبارك وتعالى: {فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ ٩} الأعلى 9 وقوله سبحانه أيضا: {وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٥٧} المائدة 57

وقد تأتي زائدة؛ حين ترد بعد ما النافية، تقول: ما إن زيدٌ منطلقٌ.[1]

16 ـ تخرج (أو) عن كونها أداة للعطف لأداء معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ الشكّ؛ نحو قوله تعالى: {قَالَ لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ} البقرة 259

ب ـ الإبهام؛ ومن ذلك قوله تبارك وتعالى اسمه: {وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤} سبأ 24 فالإبهام هنا أفادته أو الأولى.

ج ـ التّخيير؛ نحو قولك: تزوّج هندا أو أختها.

د ـ الإباحة؛ نحو قولك: جالس العلماء أو الزهّاد.

هـ ـ الجمع المطلق؛ بأن تكون بمعنى الواو، نحو قولك: لك الأمر أو عليّ الطّاعة.

و ـ الإضراب؛ بأن تكون بمعنى بل، نحو قوله سبحانه وتعالى: {وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧} الصافات 147

ز ـ التّقسيم؛ نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف.

ح ـ الاستثناء؛ فتكون بمعنى إلّا، نحو قولك: لأحاربنّ العدوّ أو يستسلم.

ط ـ الغائيّة؛ فتكون بمعنى إلى أن، نحو قولك: لأجاهدنّ في سبيل الله أو أهلك.

---

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص109

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص363 ص356

ي ـ الشّرط؛ كقولك: لأقولنّ الحقّ أعجبَ أم لم يعجب.

يُضاف إلى ما سبق من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي ما يأتي:[1]

أ ـ التّبعيض؛ ومنه قوله تعالى: {وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ} البقرة 135 أي بعضهم.

ب ـ بمعنى حتّى؛ تقول: كل أو تشبعَ، والتّقدير: كل حتّى تشبع، ومن ذلك قوله تعالى: {لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٢٨} آل عمران 128 أي حتّى يتوب الله عليهم.

17 ـ تخرج (أي) عن كونها أداة للتّفسير إلى وقوعها لنداء القريب والمتوسّط والبعيد، نحو قولك: أكلّمك أي عبد الله. [2]

18 ـ تخرج (بل) عن كونها أداة عطف لأداء معان وظيفيّة أخرى هي: [3]

أ ـ الإضراب؛ ومعناه إثبات الحكم لما بعدها ونفيه عمّا قبلها، نحو قولك: جاء زيد بل خالد.

ب ـ الابتداء؛ نحو قوله عزّ وجلّ شأنه: {وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦} الأنبياء 26

ج ـ الانتقال من غرض إلى آخر في السياق؛ نحو قوله تعالى: {قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦} الأعلى 14 ـ 16

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص122 ص123

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص365 ص366

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص366 ص367

د ـ التّقرير؛ وذلك إذا تقدّمها نفي أو نهي، نحو قولك: ما قام زيد بل عمرو.

هـ ـ توكيد الإضراب؛ نحو قولك: قلبك كالفحم بل هو الفحم نفسه.

وقد تأتي بمعنى ربّ، كقولك: بل بلدٍ دخلته؛ تريد: ربّ بلدٍ دخلته.[1]

19 ـ تخرج (عن) كونها أداة جرّ إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [2]

أ ـ المجاوزة؛ نحو قولك: رغبت عن المجيء.

ب ـ البدل؛ ومنه قولك: هات أحمل عنك.

ج ـ الاستعلاء؛ ومنه قوله تعالى: {وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ} محمد 38 وهي هنا بمعنى على.

د ـ التّعليل؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى اسمه: {وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ} التوبة 114 وهي هنا بمعنى اللّام، والتّقدير: إلّا لموعدة.

هـ ـ أن تكون بمعنى بعد؛ ومنه قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ١٩} الانشقاق 19

و ـ الظرفيّة؛ نحو قولك: لا تكن عن أداء الصّلاة متوانيا.

ز ـ أن تكون بمعنى من؛ ومنه قوله تعالى: {وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ} الشورى 25

ح ـ أن تكون بمعنى الباء؛ ومنه قوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣} النجم 3

ط ـ التّرك؛ تقول: نزلت عن ظهر الدّابة.

---

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص219

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص367 ـ 369

ي ـ الاستعانة؛ تقول: رميت عن القوس.

س ـ أن تكون مصدريّة؛ كما في لغة تميم؛ يقولون: أعجبني عن تفعل؛ يريدون به: أعجبني أن تفعل.

ع ـ أن تقوم مقام الاسم؛ وتكون حينها بمعنى جانب، تقول: كل من عن يمينك.

20 ـ تخرج أداة الجرّ (في) من كونها أداة للجرّ إلى إفادة معان وظيفيّة أخرى هي: [1]

أ ـ الظرفيّة؛ مكانيّة كانت كقولك: أدخلت الخاتم في إصبعي، أو زمانيّة كقولك: أنجزت العمل في ثلاث دقائق.

ب ـ المصاحبة؛ نحو قولك: ادخلوا في أمم.

ج ـ التّعليل؛ نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم: {عُذِّبَتْ اِمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعاً فَدَخَلَتْ فيها النَّارْ}[2]

د ـ الاستعلاء؛ نحو قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ} طه 71 وهي هنا بمعنى على.

هـ ـ الغائيّة؛ تكون بمعنى إلى، ومنه قوله تعالى: {فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ} إبراهيم 9

و ـ المقايسة؛ وهي الدّاخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو قوله تبارك وتعالى: {فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨} التوبة 38

ز ـ التّعويض؛ وهي الزّائدة عوض (في) أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت، وتقدير القول: ضربت من رغبت فيه.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص369 ص370

[2]. البخاري ـ صحيح البخاري ـ ج3 ـ ص112

ح ـ التوكيد؛ وتكون زائدة لغير تعويض، وهو خاصّ بالضّرورة الشعريّة.

وتأتي كذلك ـ ممّا لم يذكره السّاقي ـ للمعاني التاليّة:

أ ـ أن تأتي بمعنى الباء (السببيّة)؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى: {لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾} الأنفال 68 أي بأخذكم.

ب ـ الملاصقة؛ وتأتي حينها بمعنى الباء، ومنه قولهم: بصيرون في طعن الأباعر، أي بطعن.

ج ـ التّبعيض؛ وتأتي حينها بمعنى (مِنْ) نحو قولك: أخذت في العلاج بقدر ما وصف الطّبيب أي من العلاج.[1] ونحو قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ} النّحل 89 أي من كلّ أمّة.

هـ ـ بمعنى بعد؛ ومن ذلك قوله تعالى: {وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ} لقمان 14 أي بعد عامين.[2]

21 ـ تأتي (قد) لتفيد المعاني الوظيفيّة الآتية:[3]

أ ـ التوقّع؛ وتدخل على الفعل المتوقّع حدوثه ماضيا كان أم مضارعا، نحو قولك: قد يأتي يوم تندم عليه، وقولك: قد جاء زيد لمن كان يتوقّع قدومه.

ب ـ تقريب الماضي من زمن الحال؛ تقول: قام خالد، فيحتمل ذلك القيام بالماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام خالد اختصّ بالقريب.

ج ـ التّقليل؛ نحو قولك: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

---

[1]. ينظر ـ محمّد إسماعيل عمّار ـ الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجرّ ـ دار عالم الكتب ـ الريّاض ـ ط1 ـ 1998 ـ ص25

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص270 ص271

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص371 ص372

د ـ التّكثير؛ ومنه قوله تعالى: {قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ} البقرة 144 ومعناه تكثير الرؤية.

هـ ـ التحقيق؛ كقوله تعالى: {قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩} الشمس 9

و ـ أن تأتي بمعنى خالفة الإخالة؛ كقولك: قدْ زيداً درهمٌ للإفصاح عن الكفاية، والمعنى: يكفي زيدا درهم.

ز ـ أن تقوم مقام الاسم؛ فتكون بمعنى حسب، تقول: قدُ زيدٍ درهمٌ، بمعنى: حسبُ زيدٍ درهمٌ.

وتأتي كذلك للمعاني التاليّة ممّا لم يذكره السّاقي:[1]

أ ـ بمعنى ربّما؛ نحو: قد يكون كذا وكذا.

ب ـ بمعنى إنّ؛ تقول: قد هذا الفعل من عادتي؛ أي: إنّ هذا الفعل من عادتي.

22 ـ تخرج (كي) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [2]

أ ـ أن تكون بمعنى كيف؛ تقول: كي لك أن تعضّ اليد الّتي ربّتك؟

ب ـ التّعليل؛ ومنه قولك: جئتك كي تكرمني، وقولهم في السؤال عن العلّة كيمه يقصدون لمه.

ج ـ أن تأتي بمعنى أن المصدريّة، ومنه قوله تعالى: {لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ} الحديد 23

23 ـ تخرج (لا) عن كونها أداة للنّفي إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [3]

[1]. ينظر ـ إيميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج7 ـ ص269

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص372 ص373

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص373 ـ 376

أ ـ أن تكون بمعنى ليس؛ تقول: لا إنسانٌ خالدٌ.

ب ـ العطف؛ تقول: جاء زيدٌ لا عمرو.

ج ـ أن تكون حرف جواب مناقضا ل نعم؛ تقول في جواب أجاء زيد؟ لا لم يجئ.

د ـ أن تكون على غير ما تقدّم؛ ومنه قوله تعالى: {لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٤٠} يس 40

هـ ـ الدّعاء؛ تقول: لا فضّ الله فاك.

و ـ التوكيد؛ وتكون زائدة في الكلام، ومنه قوله تعالى: {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ} الأعراف 12

يُضاف إلى ما سبق من المعاني ما يأتي:[1]

أ ـ بمعنى غير؛ تقول: خرجت بلا زاد، وكقوله تعالى: {وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٖ ﴿٤٤﴾} الواقعة 43 44

ب ـ بمعنى لم؛ ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم: {كَيْفَ أَغْرِمُ يا رَسُولَ اللهِ، مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَلَ ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلّ}[2]

ج ـ النّهي؛ كقولك: لا تفعل.

24 ـ تخرج (لن) عن كونها أداة للنّفي إلى إفادة معنى الدّعاء، ومنه قولهم: لن تزالوا كذلكم ثمّ لا زلت لكم خالدا خلود الجبال. **1**

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص149 ص157 ص160

[2]. البخاري ـ صحيح البخاري ـ ج7 ـ ص135

25 ـ تخرج (مذ و منذ) عند أداء وظيفة الجرّ إلى أداء وظائف أخرى هي: [2]

أ ـ أن تكون بمعنى في؛ تقول: ما رأيته منذ يومنا والمعنى: ما رأيته في يومنا.

ب ـ أن تقوم مقام الاسم؛ تقول: لم أرك منذ يومان، والتّقدير: لم أرك مدّة أو أمد يومان.

ج ـ أن تقومك مقام ظرف الزّمان؛ تقول: أحببتك مذ التقيتك.

وقد تأتيان بمعنى مِنْ؛ كقولك: ما شاهدتك مذ يوم الأربعاء، تريد: من يوم الأربعاء.[3]

26 ـ تخرج (مِن) عن كونها أداة للجرّ إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [4]

أ ـ ابتداء الغاية؛ ومنه قوله تعالى: {سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا} الإسراء 1

ب ـ التّبعيض؛ وذلك إذا صحّ أن تقع كلمة بعض مكانها، ومنه قوله تبارك وتعالى اسمه: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ} الأحزاب 23

ج ـ بيان الجنس؛ تقول: هذا الخاتم من فضّة، وهذا الثّوب من حرير.

د ـ التّعليل؛ كقوله تعالى: {مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا} نوح 25

هـ ـ البدل؛ ومن ذلك قوله تعالى: {أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ} التوبة 38

و ـ المجاوزة؛ وتأتي بمعنى عن، نحو قوله تبارك تعالى: {يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ٩٧} الأنبياء 97

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص376

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص377

[3]. ينظر ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج8 ـ ص405

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص377 ـ 379

ز ـ مرادفة الباء؛ كقولك: إنّك تنظر من طرف خفيّ.

ح ـ الظرفيّة؛ وتكون حينها بمعنى (في) ومنه قوله تبارك وتعالى اسمه: {أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ} الأحقاف 4 أي في الأرض.

ط ـ الاستعلاء؛ نحو قوله تعالى: {وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ} الأنبياء 77

ي ـ الفصل أو التّمييز؛ كقوله تعالى: {مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ} آل عمران 179

س ـ التّنصيص على العموم؛ تقول: ما جاءني من رجل.

ع ـ توكيد العموم؛ كقولك: ما جاءني من رجل.

وقد تأتي زائدة للتّوكيد؛ كقوله تعالى: {مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ} الأعراف 59 وكقولك: هل من رجل في الدّار؟[1]

27 ـ تخرج (هل) من كونها أداة للاستفهام إلى معنى (قد) ومن ذلك قوله تعالى: {هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ١} الإنسان 1 والتّقدير: قد أتى ...[2]

وإضافة إلى ذلك فإنّها ترد للمعاني التاليّة الّتي لم يذكرها السّاقي:[3]

أ ـ بمعنى ما؛ كقوله تعالى: {هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾} الرّحمان 60

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص226

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص379

[3]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ المصدر نفسه ـ ص208 ص209

ب ـ بمعنى إنّ؛ نحو قوله تعالى: {وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ ۝٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ۝٥} الفجر 1 ـ 5

وقد ترد كذلك لما يأتي من المعاني ممّا لم يذكره السّاقي:[1]

أ ـ التّقرير؛ نحو قوله تعالى: {هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١} الإنسان 1

ب ـ الأمر، نحو قوله سبحانه: {فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۝٩١} المائدة 91

28 ـ تخرج (وا) من كونها أداة للنّدبة إلى معنى خالفة الإخالة للإفصاح في الكلام، وقد تأتي على هذه الصّورة أو على صورة (وي و واها) [2] نحو قول عنترة:

وَلَقَدْ شَقَّ نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَةَ أَقْدِمِ[3]

29 ـ تخرج (لو) عن كونها أداة للشّرط لإفادة معان وظيفيّة أخرى هي: [4]

أ ـ أن تكون حرفا مصدريّا بمنزلة أن؛ إلّا أنّ الفعل بعدها لا يكون منصوبا، ومنه قوله تعالى: {وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ } البقرة 96

ب ـ التمنّي؛ ومنه قوله تعالى: {فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ} الشعراء 102

ج ـ العرض؛ كقولك: لو تنزل عندنا فتصيب خيرا.

وإضافة إلى ما سبق فإنّها تأتي للمعاني الآتيّة ممّا لم يذكره السّاقي:[1]

---

[1]. ينظر ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج9 ـ ص373

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص379 ص380

[3]. عنترة ـ الديوان ـ تح: مُحَمَّد سعيد مولودي ـ المكتب الإسلامي القاهرة ـ د ط ـ 1964 ـ ص108

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص380 ص381

أ ـ التّقليل؛ فتكون بمنزلة ربّ، تقول: صلّ ولو الفريضة.

ب ـ أن تكون حرف شرط بمعنى إن، نحو قولك: أُكرمُكَ لو قمتَ، وكقوله تعالى: {وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧} يوسف 17

30 ـ تخرج أل عن كونها أداة للتّعريف إلى وظائف أخرى هي: [2]

أ ـ أن تكون ضميرا موصولا بمعنى الّذي؛ تقول: رأيت المقتولَ ظلماً، والتّقدير: رأيت الّذي قُتل ظلما.

ب ـ تكون زائدة في الكلمة؛ مثل: الّذي الّتي، واللّات ...

ج ـ أن تقوم مقام اسم الإشارة هذا؛ تقول: أزورك اليوم أي هذا اليوم.

وقد تقوم مقام الضّمير على رأي الكوفيّين وبعض النحّاة المتأخّرين، نحو قوله تعالى: {جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠} ص 50 أي مفتّحة أبوابها.[3]

31 ـ تخرج إلى عن كونها أداة للجرّ إلى أداء وظائف أخرى هي: [4]

---

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ 291 ص292

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص381 ص382

[3]. ينظر ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج2 ـ ص291

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص382 ـ 384

أ ـ انتهاء الغاية؛ ومنه قوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ} البقرة 187

ج ـ المعيّة؛ ومنه قول العرب: الذود إلى الذود إبل؛ وهو مثل يُضرب في جمع القليل إلى مثله فيصير كثيرا.

د ـ التّبيين؛ نحو قوله وتعالى: {قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ} يوسف 33

هـ ـ الظرفيّة؛ وتكون حينها بمعنى في، نحو قوله عزّ وجلّ جلاله: {ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ} النساء 87

و ـ الابتداء؛ كقولك: إليّ بقرطاس وقلم.

ز ـ أن تأتي بمعنى عند؛ نحو قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ} يوسف33

ح ـ أن تأتي بمعنى الخالفة؛ تقول: إليك عنّي.

وإضافة إلى ما سبق من المعاني الذتي ذكرها السّاقي فإنّها ترِدُ لما يلي:[1]

أ ـ موافقة مِن؛ تقول: أيعرض عنّي ولم يسمع إليّ كلمة؟ والتّقدير: يسمع منّي.

ب ـ موافقة اللاّم؛ نحو قوله تعالى: {وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ٣٣} النّمل 33

32 ـ تأتي (ألا) لمعان وظيفيّة عديدة هي:[2]

أ ـ التّنبيه؛ ومنه قوله تعالى: {أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣} البقرة 13

[1]. ينظر ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج2 ـ ص400

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص384

ب ـ التّحضيض؛ ومنه قوله تعالى: {أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ} التوبة 13

ج ـ التّوبيخ؛ ألا تتّق الله في نفسك؟

د ـ الإنكار؛ ألا يعلم النّاس أنّهم ملاقوا ربّهم؟

هـ ـ الاستفهام؛ كقولك: ألا رجل في الدّار؟

و ـ التمنّي؛ كقولك: ألا ماء أشربه.

ز ـ العرض؛ كقولك: ألا تقوم؟

وقد تأتي جوابا وهو قليل؛ كقولك لمن سألك ألا تقوم؟ ألا بمعنى بلى.[1]

33 ـ تأتي (أما) للمعاني الوظيفيّة الآتي ذكرها: [2]

أ ـ التّنبيه؛ فتكون بمنزلة ألا تقول: أما وإنّك أتيت.

ب ـ أن تأتي بمعنى حقّا؛ تقول: أما أنّي جندي في معارك أمّتي.

ج ـ العرض؛ فتكون بمنزلة ألا، تقول: أما تأتي.

34 ـ تخرج (إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النّون عن وظيفة التّعليق إلى المعان الوظيفيّة التّالي ذكرها: [3]

أ ـ التوكيد؛ فتدخل حينها على الجملة الاسميّة، تقول: إنّ الحقّ واضح.

ب ـ أن تأتي بمعنى نعم؛ ومنه قول ابن الزّبير رضي الله عنهما: لعن الله ناقة حملتني إليك (إنّ وراكبها)

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص79

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص384 ص385

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص385

وقد تأتي بمعنى الفعل، نحو قولك: إنَّ يا زيد، تريد بإنّ فعل الأمر من الأنين.[1]

35 ـ تأتي (أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النّون لإفادة المعاني الوظيفيّة الآتية: [2]

أ ـ التّوكيد؛ وتدخل حينها على الجملة الاسميّة، فيكون الاسم بعدها منصوبا والخبر مرفوعا.

ب ـ أن تكون بمعنى لعلّ؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ١٠٩} الأنعام 109 بمعنى: لعلّها.

وقد تأتي بمعنى الفعل؛ تقول: أنّ زيدٌ؛ تريد بأنّ الفعل الماضي من الأنين.[3]

36 ـ تخرج (ثمّ) إلى معان وظيفيّة هي: التّشريك في الحكم، التّرتيب والتّراخي أو المهلة، وقد تأتي زائدة في الكلام، نحو قوله تبارك وتعالى اسمه: {حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ} التوبة 118 [4]

37 ـ تخرج (خلا) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة التاليّة: [5]

أ ـ الاستثناء؛ فينتصب ما بعدها، نحو قولك: جاء القوم خلا زيداً.

ب ـ النّسبة؛ فيُخفض الاسم بعدها، نحو قولك: جاء القوم خلا زيدٍ.

38 ـ تخرج (ربّ) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة الآتية: [6]

---

[1]. ينظر ـ إيميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج3 ـ ص381

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص385 ص386

[3]. ينظر ـ إيميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج3 ـ ص383

[4]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص386

[5]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص386

[6]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص387

أ ـ التّكثير؛ وهو الغالب في استعمالها، نحو قوله تعالى: {رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ٢} الحجر 2

ب ـ التّقليل؛ ومنه قولهم: ربّ صدفة خير من ألف ميعاد.

39 ـ تخرج (عدا) إلى المعاني الوظيفيّة التالية: [1]

أ ـ الاستثناء؛ فينتصب ما بعدها، نحو قولك: جاء القوم عدا زيداً.

ب ـ النّسبة؛ فيُخفض الاسم بعدها، نحو قولك: جاء القوم عدا زيدٍ.

وقد تأتي بمعنى الفعل؛ تقول: عدا زيد فهو يعدو عدوا.

40 ـ تخرج (على) هن وظيفتها الأساسية إلى معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ الاستعلاء؛ ومنه قوله تعالى: {وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢} المؤمنون 22

ب ـ المصاحبة؛ فتأتي حينها بمعنى مع، ومنه قوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٦} الرعد 6

ج ـ المجاوزة؛ ومنه قولك: أنقل هذا عليّ.

د ـ التّعليل؛ وتكون حينها بمعنى اللّام، نحو قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٨٥} البقرة 185

هـ ـ الظرفيّة؛ بأن تكون بمعنى في، ومن ذلك قوله تعالى: {وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا} القصص 15

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص387

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص387 ـ 389

و ـ أن تكون بمعنى من؛ ومنه قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ٢} المطففين 2

ز ـ أن تكون بمعنى الباء؛ ومنه قوله تبارك وتعالى اسمه: {حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ} الأعراف 105

ح ـ الاستدراك والإضراب؛ ومنه قوله: حان وقت الرّحيل على أن نلتقي العام المقبل.

وتأتي إضافة إلى ما سبق ممّا لم يذكره السّاقي للمعاني الآتيّة:[1]

أ ـ بمعنى عند؛ نحو قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾} الشّعراء 14 والتّقدير: لهم عندي ذنب.

ب ـ موافقة اللاّم؛ كقوله تعالى: {فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ} المائدة 54 والمعنى: أذلّة للمؤمنين.

41 ـ تخرج (نعم) عن وظيفتها الأساسيّة إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [2]

أ ـ التّصديق؛ يُقال لك: الشمس مشرقة، فتقول مصدّقا: نعم.

ب ـ الوعد؛ تقول لأحدهم: اقرأ الكتاب، فيعدك بقراءته بقوله: نعم.

ج ـ الإعلام؛ تقول لأحدهم: هل بك علّة؟ فيجيب قائلا: نعم.

د ـ التّوكيد؛ إذا وقعت في صدر الجملة.

42 ـ تخرج (إلّا) إلى أداء الالمعان وظيفيّة التاليّة: [1]

[1]. ينظر ـ إيميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللّغة العربيّة ـ ج6 ـ ص445

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص389 ص390

أ ـ الاستثناء؛ تقول: لا إله إلّا الله.

ب ـ أن تأتي بمعنى غير؛ فتؤدّي حينها وظيفة الاسم، ومنه قوله تعالى: {لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢} الأنبياء 22

ج ـ أن تكون عاطفة بمنزلة الواو؛ ومنه قوله تعالى: {إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١} النّمل 10 11

د ـ أن تأتي بمعنى إن الشرطيّة المدغمة في لا النافية؛ ومنه قوله تعالى: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} التوبة 40

وترد كذلك ممّا لم يذكره الساقي للمعاني التاليّة:[2]

أ ـ بمعنى إمّا؛ كقولك: إمّا أن تكلّمني وإلّا فاسكت؛ أي: وإمّا فاسكت.

ب ـ بمعى لكن؛ تقول: إنّ لفلان مالٌ إلّا أنّه شقيّ؛ والمعنى: ولكنّه شقيّ، ومنه قوله تعالى: {طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ۝٣} طه 1 ـ 3

43 ـ (ألّا) بفتح الهمزة وتشديد اللّام لا تأتي إلّا لمعنى التّحضيض.[3]

وتأتي كذلك لنفس معاني ألّا الّتي ذكرتها آنفا.

44 ـ تخرج (أمّا) بالفتح والتّشديد إلى معان وظيفيّة أخرى هي:[4]

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص390 ص391

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهيّة في علم الحرف ـ ص187 ص174

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص391

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص391

أ ـ الشّرط والتّفصيل؛ كقوله تعالى: {فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ} البقرة 26

ب ـ أن تأتي مركّبة من أن المصدريّة مدغمة فيما؛ تقول: اعلموا أمّا تعملوا من عمل فإنّ الله به عليم؛ والتقدير: اعلموا أنّ ما تعملون من عمل فإنّ الله به عليم.

ج ـ أن تأتي مركّبة من أم وما الاستفهاميّة؛ كقوله تعالى: {أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٨٤} النمل 84

وقد تأتي بمعنى مهما؛ تقول: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ؛ تريد بذلك: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ.[1]

45 ـ تخرج (إمّا) بكسر الهمزة وتشديد الميم إلى معان وظيفيّة أخرى هي:[2]

أ ـ الشكّ؛ كقولك: إمّا أن تقول خيرا وإمّا أن تصمت.

ب ـ الإبهام؛ كقوله تبارك تعالى: {وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ} التوبة 106

ج ـ التّخيير؛ كقوله سبحانه وتعالى: {قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ٦٥} طه 65

د ـ الإباحة؛ كقولك: كل يابسا وإمّا رطبا.

هـ ـ التّفضيل؛ كقوله وتعالى: {إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ٣} الإنسان 3

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص97

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص391

وقد تأتي لمعنى الجزاء؛ كقوله تعالى: {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾} الأنفال 57 وكقولك: إمّا تقومنّ أقم.[1]

46 ـ تخرج (حاشا) إلى معان وظيفيّة هي: [2]

أ ـ الاستثناء؛ فينتصب ما بعدها، نحو قولك: جاء القوم حاشا زيداً.

ب ـ النّسبة؛ فيُخفض الاسم بعدها، نحو قولك: جاء القوم حاشا زيدٍ.

ج ـ أن تقوم مقام الفعل؛ تقول: حاشيت فلانا؛ أي استثنيته.

د ـ أن تؤدّي وظيفة الإفصاح؛ وذلك حين تُستخدم في الإفصاح عن التّنزيه كقوله تعالى: {وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا} يوسف 31

47 ـ تخرج (حتّى) إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [3]

أ ـ انتهاء الغاية؛ وتكون حينها بمعنى إلى، ومنه قوله سبحانه وتعالى: {سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ٥} القدر 5

ب ـ العطف؛ وتكون حينها بمعنى الواو، تقول: مررت بالقوم حتّى بزيد.

ج ـ الابتداء؛ تقول: حتّى الماء أصبح طعمه مرّا.

وقد تأتي بمعنى كي، نحو قولك: سرتُ حتّى أدخلَ القرية؛ أي: كي أدخل القرية.[4]

48 ـ تخرج (كأنّ) إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [1]

[1]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص142

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص391 ص392

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص393 ص394

[4]. ينظر ـ علي بن مُحَمَّد النّحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص215

أ ـ التّشبيه؛ على أن يكون الخبر بعدها اسم ذات، تقول: كأنّ زيداً أسدٌ.

ب ـ الشكّ والظنّ؛ على أن يكون الاسم بعدها من الصّفات، تقول: كأنّ زيدا قائم.

ج ـ التّحقيق؛ تقول: كأنّ الكافر يظنّ أنّه خالد في الدّنيا.

د ـ التّقريب؛ تقول: كأنّي بك سيّد قومك.

49 ـ تخرج (كلّا) عن وظيفتها الأساسية إلى المعاني الوظيفيّة التالية: [2]

أ ـ الرّدع والزّجر؛ كقوله تعالى: {وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ٨١ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ٨٢} مريم 81 82

ب ـ النّفي؛ كأن يقول مُدَّعٍ: لقيتَ زيداً؟ فتقول له: كلّا.

50 ـ تخرج (لعلّ) عن وظيفتها الأساسية إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [3]

أ ـ التوقّع؛ كقولك: لعلّ الحبيب قادم.

ب ـ التّعليل؛ كقوله تعالى: {فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤} طه 44

ج ـ الاستفهام؛ كقوله تعالى: {لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ١} الطلاق 1

د ـ التمنّي؛ وهو طلب حصول شيء غير ممكن وقوعه، تقول: لعلّ الأيّام الخوالي تعود.

وتأتي كذلك للشكّ بمعنى عسى، كقوله سبحانه: {وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحَا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦} غافر 36 وكقولك: لعلّ زيدا في الدّار.

---

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ المرجع نفسه ـ ص394

[2]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص394 ص395

[3]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص395

51 ـ تخرج (لولا ـ لوما) عن وظيفتهما الأساسية إلى معان وظيفيّة أخرى هي: [1]

أ ـ التّحضيض والعرض؛ كقوله: {لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٤٦} النمل 46

ب ـ التّوبيخ والتّنديم؛ كقوله تعالى: {لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ} النور 13

ج ـ أن تكون بمعنى لو لم؛ كقولك: كنت لأنجح لولا يفتك بي المرض.

د ـ امتناع الوجود؛ بأن تدخل على جملتين الأولى اسميّة والثانيّة فعليّة فتؤدّي وظيفة ربط امتناع الأولى بوجود الثانيّة، نحو قولك: لولا سلاطة لسانك ما نفر منك الجميع.

وقد تأتي للاستفهام بمعنى هلا، كقوله سبحانه وتعالى: {لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧} الفرقان 7 وكقولك: لولا سألتنا؟ تريد: هلا سألتنا؟[2]

52 ـ تخرج (لكن) عن وظيفتها الأساسية إلى المعاني الوظيفيّة الأتي ذكرها: [3]

أ ـ الاستدراك؛ كقوله تعالى: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ} الأحزاب 40

ب ـ التّوكيد؛ كقولك: لو جئتني أكرمتك لكنّك لم تأتي.

53 ـ تخرج (كيف) لمعان وظيفيّة ـ غير وظيفتها الأساسية ـ هي: [4]

د ـ النّفي؛ كقوله تبارك وتعالى: {كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ} التوبة 7

---

[1]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص395 ص396

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص166

[3]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص396 ص397

[4]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص397

هـ ـ التعجّب؛ كقوله تعالى: {كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨} البقرة 28

و ـ التّوبيخ؛ كقوله عزّ وجلّ: {وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥۗ} آل عمران 101

ز ـ الشّرط؛ نحو قولك: كيف تصنع أصنع.

54 ـ تخرج (كم) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني الوظيفيّة الآتية: [1]

أ ـ التّكثير؛ تقول: كم مشينا على الخطوب.

ب ـ الاستفهام؛ كقولك سائلا: كم عمرك؟

55 ـ تأتي (كان) للمعاني الوظيفيّة التالية: [2]

أ ـ الدّلالة على الزّمن الماضي؛ كقولك: كان لي مال.

ب ـ القدرة؛ كقوله تعالى: {وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ} النمل 60 أي ما قدرتم أن تنبتوا شجرها.

ج ـ الصّيرورة؛ كقولك: إن كنت قربي فصِلْني.

د ـ أن تأتي بمعنى الرّهون؛ كقوله تبارك وتعالى اسمه: {قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٣} الإسراء 93 أي هل أنا إلّا بشر.

[1]. ينظر ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ ص397 ص398

[2]. ينظر ـ المرجع نفسه ـ ص398

هـ ـ أن تكون بمعنى ينبغي؛ كقوله تبارك وتعالى: {قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ} يونس 15

و ـ أن تكون زائدة؛ كقوله وتعالى: {قَالَ وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١١٢} الشعراء 112 وفي رأيي أنّها هنا للتّوكيد، وليست زائدة.

إضافة إلى ما سبق من الأدوات ومعانيها الوظيفيّة ـ الّتي ذكرها السّاقي ـ أذكر:

56 ـ تخرج (كما) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني التاليّة:[1]

أ ـ بمعنى كي؛ تقول: أكرمتك كما تكرمني، والمعنى: أكرمتك كي تكرمني.

ب ـ بمعنى كأنّ؛ تقول: شتمني كما أنا أبغضه، والتّقدير: شتمني كأنّي أنا أبغضه.

ج ـ بمعنى لعلّ؛ كقولك: لا تشتم النّاس كما لا تُشتم، تريد بذلك: لا تشتم النّاس لعلّك لا تُشتم.

57 ـ تخرج (ليس) عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعاني التاليّة:[2]

أ ـ الاستثناء؛ ومنه قولك: قام القوم ليس زيدا.

ب ـ بمعنى ما؛ كقولك: ليس زيدٌ إلّا قائمٌ.

ج ـ بمعنى لا على رأي الكوفيّين؛ تقول: جاءني زيد ليس عمرو.

58 ـ تخرج اللّام الّتي للنّصب عن وظيفتها الأساسيّة إلى المعنيين التاليين:

أ ـ النّفي؛ نحو قولك: ما كان لرجل ليكذب، أي: ما كان الرّجل للكذب.

[1]. ينظر ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ ص213 ص214

[2]. ينظر ـ علي بن محمّد النّحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ ص195 ـ 197

ب ـ العاقبة؛ كقوله تعالى: {فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ} القصص 8

نـــقد وتـــقويم

من خلال دراستي لنصوص هذا الكتاب أبدي الملاحظات التاليّة الّتي لا أقصد من ورائها انتقاصا ولا خلافا من أجل الخلاف، وإنّما هي آراء ارتأيتها، قد تكون صائبة كما قد تكون خاطئة.

أ ـ بالنّسبة لعنوان الكتاب ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل الوظيفة ـ فقد تمثّل كلّ المباحث الّتي احتواها هذا الكتاب.

ب ـ بالنّسبة لمواضيع الكتاب فإنّ كلّ موضوع منها صالح لأن يكون بحثا قائما بذاته، وهذه العناوين هي: اضطراب النحّاة القدماء في تحديد الاسم وعلاماته ـ اضطراب النحّاة في تحدد الفعل وعلاماته اضطراب النحّاة في تحديد الحرف وعلاماته ـ عبد القاهر الجرجاني ومعاني النّحو ـ تعدّد المعنى الوظيفي للاسم ـ تعدّد المعنى الوظيفي للفعل ـ تعدّد المعنى الوظيفي للصّفة ـ تعدّد المعنى الوظيفي للظّرف ـ تعدّد المعنى الوظيفي للضّمير ـ تعدّد المعنى الوظيفي للأداة.

ج ـ إنّ مواضيع الكتاب الواسعة الّتي تحتاج إلى كلام كثير لاستيفاء حقّها قد جعلت السّاقي في كثير من الأحيان يقوم برصف الأقوال الّتي نقلها رصفا دون تعقيب أو شرح، ومثال ذلك مبحث عبد القاهر الجرجاني ومعاني النّحو.

د ـ اضطراب السّاقي في تبويب المادّة العلميّة؛ ويبدو ذلك بشكل جليّ في الفصل الأخير من الكتاب ـ تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلام ـ وأخصّ بالذّكر مبحث تعدّد المعنى الوظيفي للظّرف أين ذكر تعدّد المعنى الوظيفي للظّروف دون ترتيب ولا تبويب، وقد كان في إمكانه الحديث عن تعدّد المعنى الوظيفي لظروف الزّمان منفصلة عن ظروف المكان، ومبحث تعدّد المعنى الوظيفي للأداة أين ذكر الأدوات مختلطة دون ترتيب ولا تبويب، وقد كان في إمكانه جعلها تنتظم في مجموعة بحسب المعنى الجامع بينها كأدوات العطف وأدوات الجرّ والاستفهام وهلم جرا، أو جعلها تنتظم في مجموعات من حيث عدد الحروف كالأدوات الأحاديّة والثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة مثل ما فعل عندما عرض لحديث عن الأداة وأقسامها في فصل أقسام الكلام وعلامات كلّ قسم.

هـ ـ إغفال السّاقي تخريج الآيات القرآنيّة وضبطها بالشّكل.

و ـ بالنّسبة لقضيّة تعدّد المعنى الوظيفي فقد استوفى السّاقي الكلام فيها من خلال ما جمعه من أقوال وآراء في المسألة.

ز ـ إنّ تقسيم الكلام إلى أقسام كثيرة والحرص على بيان ما بينها من فروق دقيقة لا يسهّل على الدّارسين تعلّم النّحو بل على العكس فهو يقف عائقا أمام تحصيلهم. والدّليل على ذلك أنّ التّقسيم السّباعي للكلام العربي لا يُدرّس في الأطوار التعليميّة الأولى. ولا حتّى المرحلة الأولى من الدّراسات العليا.

ح ـ إنّ فكرة تقليد السّاقي لتمام حسان أو تقليد تمام حسّان للسّاقي، ومن يوعَز إليه فكرة التّقسيم السّباعي تطرح نفسها كلّ مرّة جرى فيها الحديث عن ذلك، والأقرب إلى الصّواب أن يُقال: أنّ الفكرة فكرة المشرف على البحث تمام حسان، والسّاقي من أخرجها من حيّز الفكر إلى حيّز الوجود.

ط ـ النحّاة القدماء لم يتمسّكوا بالتّقسيم الثّلاثي دون مبرّر كما قال السّاقي فقد كانت غايتهم من وراء هذا التّقسيم غاية تعليميّة وإلّا لكان الأمر مختلفا.

ي ـ إنّ قصور التّقسيم الثّلاثي لم يكن بالأمر الخفيّ عن النحّاة القدماء وبخاصّة المتأخّرين منهم والدّليل على ذلك أنّهم أشاروا إلى هذا القصور في كم موضع، وقد بنى السّاقي نقده لأقوال النحّاة القدماء على أراء هؤلاء في مناقشاتهم لمتقدّميهم.

ك ـ إنّ النحّاة لم ينظروا إلى الاسم والفعل والحرف كأنواع للكلمة وهو ما أخذه عليهم السّاقي وإنّما نظروا إليها على أنّها أجناس، ومعلوم أنّ الجنس قد يضمّ أنواعا مختلفة تحته، وهو ما يفسّر إدراج النحّاة لبعض الكلمات تحت الاسم مع أنّه لا ينطبق عليها حدّ الاسم، أو إدراج بعضها تحت الفعل مع أنّه لا ينطبق عليها حدّ الفعل، وهكذا.

ل ـ إنّ النحّاة القدماء باكتفائهم بتشخيص قصور التّقسيم الثّلاثي دون أن يحاولوا إيجاد تقسيم جديد مع قدرتهم على ذلك، يؤكّد بأنّ غايتهم من وراء التّقسيم الثّلاثي علميّة لا تعليميّة؛ فلو كان القصد تعليميّا لاتّخذت قضيّة تقسيم الكلام عندهم منحى آخر.

م ـ فسّر السّاقي اختلاف النحّاة القدماء في تحديد الاسم وعلاماته بإعراض سيبويه عن التّمثيل له ممّا جعل النحّاة ينقلون عنه ذلك، وهذا ليس له ما يبرّره من وجوه، أوّلها أنّ سيبويه لم يحدّ الاسم ولكنّه مثّل له وقد يوصل التّمثيل للحدّ الّذي قصده، وثانيهما أنّ سيبويه لما حدّ الفعل والحرف تبيّن عنده حدّ الاسم وهو ما خرج عن حدّ الفعل والحرف، وثالثهما أنّه ليس هناك ربط منطقيّ بين اختلاف النحّاة وإعراض سيبويه عن حدّه للاسم.

ن ـ أكّد السّاقي في غير موضع على أنّ تقسيم النحّاة للكلام لا يمتّ للواقع اللّغويّ بصلة وإنّما هو من منطلق عقليّ، يجب أن يُعاد النّظر فيه وذلك من وجوه كثيرة، أوّلها إن كان يريد بذلك قصور التّقسيم الثّلاثي فقد ذكرت أنّ غايتهم من ذلك إنّما كانت تعليميّة ولو كانت غير ذلك لما كان الأمر على هذه الشّاكلة، وثانيها إن كان يريد بذلك تأثّر النحّاة بالمنطق والفلسفة اليونانيّة فقد سبق بي القول أنّه لا يوجد دليل ماديّ على ذلك، وثالثها أنّ النحّاة عندما قسّموا الكلام إلى أقسامه الثّلاثة المعروفة إنّما كان من استقرائهم لكلام العرب وهو دليل على أنّ تقسيمهم للكلام جاء من خلال استقراءهم للواقع اللّغوي، ورابعها إن كان يريد بذلك أنّ حدودهم للاسم والفعل والحرف يخرج عنها كثير من الكلمات الّتي أدرجوها تحتها فإنّ الحدّ لا يُشترط فيه الاستغراق ولا الاطراد.

س ـ إنّ التّقسيم الّذي أتى به السّاقي مطابق تماما للتّقسيم الّذي أتى به تمام حسان، وحتّى الأسس نفسها، وإن أوحى ظاهرها بخلاف ذلك، وهذا ما يدفع إلى القول بتقليد الساقي لتمام حسان وإن أنكر ذلك.

ع ـ إصرار فاضل السّاقي على استعمال مصطلحات مخالفة مع أنّ المفهوم واحد والتصوّر موحّد (اسم المعنى مقابل اسم الذات) (اسم الحدث مقابل اسم المعنى) (المبنى مقابل الشكل) (المعنى مقابل الوظيفة) ليس له ما يبرّره، وبخاصّة أنّ السّاقي نفسه قد أقرّ بذلك.

ف ـ بالنّسبة للزّمن في الفعل فإنّه يأتي على المستوى الصّرفي لا على المستوى التّركيبي ولا على كليهما كما قال السّاقي، وذلك أنّنا نلمس الزّمن في الفعل وهو مفرد خارج السيّاق، أمّا دلالة الفعل في السيّاق على زمن غير الزّمن الّذي يفيده وهو خارجه فمن قبيل تعدّد المعنى الوظيفي.

ص ـ بالنّسبة للأداة فقد جعلها السّاقي تنتظم في قسمين، وهما: الأداة الأصليّة والأداة المحوّلة، وهو رأي يجب أن يُعاد النّظر فيه، لأنّ الكلمات الّتي جعلها السّاقي تحت مسمّى الأداة المحوّلة تفيد معنى الأداة وهي داخل السيّاق ولا تفيده وهي خارجه، ومنه فدلالتها على ما تدلّ عليه الأداة من قبيل تعدّد المعنى الوظيفي. ولذا فإنّه من الأنسب إرجاع الكلمات الّتي أدرجها تحت الأداة المحوّلة (كان وأخواتها، كاد وأخواتها) إلى ما تدلّ عليه في الأصل وهو الدّلالة على الحدث مقترنا بزمن. ومنه يكون مكانها في أقسام الكلام بين الأفعال لا بين الأدوات.

ق ـ بالنّسبة لكان وأخواتها وكاد وأخواتها فإنّ اضطراب السّاقي في نسبتها إلى قسم معيّن من أقسام الكلام يبدو واضحا، وذلك أنّه قد عدّها مبدئيّا ضمن الأدوات، ثمّ يعود ليقرّ ضمنيّا أنّها أفعال عند حديثه عن تعدّد المعنى الوظيفي للفعل؛ حيث ذكر أنّه قد يأتي بمعنى الأداة ممثّلا لذلك بكان وأخواتها.

ر ـ استعمال السّاقي لمصطلح (اضطراب) في وصف تباين آراء النحّاة القدماء في تقسيم الكلام ليس في محلّه؛ لأنّه يحمل دلالة على التّناقض، والأنسب استعمال مصطلح اختلاف بدله.

الخـــــاتمة

خاتمة:

تُعدّ مسألة تقسيم الكلام مسألة محوريّة في الدّراسات اللغويّة بشكل عام والدّراسات النحويّة بشكل خاصّ؛ إذ لا نكاد نلفي مؤلّفا نحويّا أو دراسة نحويّة في القديم أو الحديث لم يتعرّض صاحبها لمسألة تقسيم الكلام، فإن لم يتعرّض لها فإنّه يشير إليها في ثنايا كتابه، بل إنّ كتب النّحو القديمة لا تُستفتح إلّا بها، وفي القديم جرى عرف النحّاة على تقسيم الكلام إلى أقسامه الثّلاثة المعهودة كما ورد في كتب النّحو ومتونه، وهي: الاسم والفعل والحرف، لا يُستثنى من ذلك إلّا من جعل الخالفة أو اسم الفعل قسما رابعا، ومهما يكن من أمر ذلك فإنّ الأسس الّتي أسفرت عن هذا التّقسيم لا يوجد لها ذكر البتّة عندهم، وقد حذا المحدثون بادئ الأمر حذوهم سواء أتعلّق الأمر بالتّقسيم الثّلاثي الّذي بقي قائما أم بالأسس المعتمدة في التّقسيم، ثمّ إنّ الأمر تغيّر بعد ذلك مع التّقسيم الجديد للكلام العربي الّذي أتى به تمام حسان كنتيجة لأفكار المنهج الوصفي في البحث اللّغوي، حيث أصبحت أقسام الكلام العربي سبعة أقسام، وهي: الاسم، الفعل الصّفة، الخالفة، الظّرف، الضّمير، والأداة، ولكن تمام حسّان هو الآخر قد جابهنا بنتيجة هذا التّقسيم وأسسه، وهو ما حاول مصطفى فاضل السّاقي تداركه عليه، من خلال محاولة استنباط هذا التّقسيم وهذه الأسس من نقده آراء النحّاة القدامى، فكانت نتيجة ذلك نفس التّقسيم الّذي أتى به تمام حسان.

وقد وصل هذا البحث إلى النّتائج الآتي ذكرها:

أ ـ يُعدّ كتاب أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة لمؤلّفه مصطفى فاضل السّاقي المرجع الوحيد الّذي تناول قضيّة تقسيم الكلام بشكل مستقلّ.

ب ـ إنّ مسألة تقسيم الكلام بمثابة الباب الّذي يدخل منه المتعلّم للنّحو، فإذا استوعبه بشكل سليم، فإنّ استيعابه لمسائل النّحو يبقى قضيّة وقت فقط.

جـ ـ نظرا لأهميّة مسألة تقسيم الكلام في الدّراسة اللغويّة، فإنّنا لا نكاد نقع على كتاب في تراثنا اللغويّ أو النحويّ لم يشر إلى هذه المسألة، ولم يقف عندها ببيان، أو شرح، أو نقد.

د ـ إصرار النحّاة القدماء على التّقسيم الثّلاثي، وإجماعهم عليه لا يعني أنّ كلّهم أقرّ بهذا التّقسيم، فقد وُجدت محاولات لإفراد كلمات معيّنة بقسم جديد.

هـ ـ قصور التّقسيم الثّلاثي لم يكن بالشّيء الخفيّ على النحّاة القدماء، ومع ذلك لم يحاولوا إعادة تقسيم الكلام، بل أصرّوا على التّقسيم الثّلاثي.

و ـ إنّ إصرار النحّاة القدماء على التّقسيم الثّلاثي رغم إدراكهم قصوره، يُفسّر بأنّ غايتهم من وراء تقسيم الكلام لم تكن تعليميّة بل علميّة، فأخطأ المحدثون في التّمييز بين النّحو كعلم، والنّحو كتعليم.

ز ـ اختلف النحّاة في تقسيم الكلام بين معتمد على الأسس الشكليّة، أو الوظيفيّة، وبين جامع بينهما، فكانوا بذلك ثلاثة أقسام.

ح ـ إنّ النحّاة القدامى لما جابهونا بنتيجة التّقسيم الثّلاثي دون أن يذكروا لنا أسسه قد جعل فكرة تأثّرهم في تقسيم الكلام بالطّريقة اليونانيّة، أمر يُطرح باستمرار.

ط ـ الأقرب إلى الصّواب أن يُقال: أنّ أقسام الكلام الثّلاثة الّتي أخذناها عن النحّاة إنّما هي في الحقيقة أجناس قد تضمّ تحتها أنواعا مختلفة، وهو ما يفسّر وجود كلمات كثيرة تحت مسمّى الاسم أو الفعل أو الحرف مع أنّها لا تقبل علاماته، ولا ينطبق عليها حدّه.

ي ـ حذا أغلب المحدثين حذو القدماء في إغفال تحديد الأسس المعتمدة في تقسيم الكلام ليجابهونا بذلك بنتيجة التّقسيم مباشرة.

ك ـ إنّ تقسيم الكلام إلى أقسام عديدة والحرص على بيان الفروق والاختلافات بينها يصعّب على المتعلّم أمر النّحو بدل أن يسهّله.

المـصادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم رواية حفص عن عاصم.

ـ البخاري ـ صحيح البخاري ـ تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة ـ ط1 ـ 1422هـ

ـ ابن حبّان ـ صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان ـ تح: شعيب الأرنؤوط ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط2 1993

ـ الشّافعي ـ المسند ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ د ط ـ 1400 هـ

أ ـ المصادر والمراجع:

1 ـ أحمد بن عبد النّور المالقي ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ تح: أحمد محمّد الخرّاط ـ مجمّع اللغة العربيّة ـ دمشق ـ د ط ـ د ت

2 ـ أحمد بن فارس ـ الصّاحبي في فقه اللّغة ـ تع: أحمد حسن بسج ـ دار الكتب العلميّة ـ لبنان ـ ط1 ـ 1997

3 ـ الأشموني ـ شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1998

4 ـ ابن الأنباري ـ أسرار العربيّة ـ تح: مُحَمَّد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق ـ د ط ـ دت

5 ـ ابن الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ تح: جودة مبروك ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط1 ـ د ت

6 ـ البطليوسي ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ تح: سعيد عبد الكريم السعودي ـ دار الطليعة ـ لبنان د ط ـ د ت

7 ـ ابن البقاء البغدادي ـ اللّباب في علل البناء والإعراب ـ تح: عبد الإله نبهان ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط1 1995

8 ـ تمام حسان ـ مناهج البحث في اللّغة ـ مكتبة النّسر للطّباعة ـ د ط ـ 1989

9 ـ جلال الدّين السّيوطي ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ تح: أحمد شمس الدّين ـ دار الكتب العلميّة لبنان ـ ط1 ـ 1998

10 ـ ابن جني ـ اللمع في العربية ـ تح: فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية ـ الكويت ـ د ط ـ د ت

11 ـ ابن جنّي ـ سرّ صناعة الإعراب ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2000

12 ـ ابن خروف الاشبيلي ـ شرح الجمل ـ تح: سلوى محمّد عرب ـ مكتبة الملك فهد ـ السعوديّة ـ د ط 1418 هـ

13 ـ عبده الراجحي ـ التطبيق الصّرفي ـ دار النّهضة العربيّة ـ بيروت ـ د ط ـ د ت

14 ـ الرضي الإستربادي ـ شرح الكافية ـ تح: عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى ـ السعودية ـ ط1 د ت

15 ـ الزجّاجي ـ الجمل في النّحو ـ تح: علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ لبنان ـ دار الأمل ـ الأردن ـ ط1 1984

16 ـ الزّمخشري ـ المفصّل في صنعة الإعراب ـ تح: فخر صالح قدارة ـ دار عمار ـ الأردن ـ ط1 ـ 2004

17 ـ ابن السرّاج ـ اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب النّحو والصّرف والبلاغة والعروض واللّغة والمثل ـ تح: خير الدّين شمسي باشا ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط1 ـ 1983

18 ـ سيبويه ـ الكتاب ـ تح: عبد السّلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط3 ـ 1988

19 ـ السيوطي ـ الأشباه والنّظائر في النّحو ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ د ط ـ د ت

20 ـ ابن الشّجري ـ الأمالي ـ تح: محمود مُحَمَّد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط1 ـ 1992

21 ـ شوقي ضيف ـ المدارس النحويّة ـ دار المعارف ـ مصر ـ ط7 ـ د ت

22 ـ ابن الصّائغ ـ اللّمحة في شرح الملحة ـ تح: إبراهيم بن سالم الصّاعدي ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة ـ المدينة المنوّرة ـ ط1 ـ 2004

23 ـ ابن عصفور ـ الممتع في التّصريف ـ مكتبة لبنان ـ لبنان ـ ط1 ـ 1996

24 ـ علي بن مُحَمَّد النحوي الهروي ـ الأزهية في علم الحرف ـ تح: عبد المعين الملّوحي ـ مجمع اللغة العربيّة دمشق ـ ط2 ـ 1981

25 ـ فاضل السامرّائي ـ معاني الأبنيّة في العربيّة ـ دار عمار ـ عمان ـ ط2 ـ 2007

26 ـ الفرّاء ـ معاني القرآن ـ تح: مُحَمَّد علي النجّار وآخرون ـ دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة ـ مصر ـ ط1 ـ د ت

27 ـ عبد القاهر الجرجاني ـ دلائل الإعجاز ـ تحقيق محمود مُحَمَّد شاكر ـ مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط5 ـ 2004

28 ـ القرطبي ـ الجامع لأحكام القرآن ـ تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط1 2006

29 ـ ابن مالك ـ شرح الكافية الشافية ـ تح: عبد المنعم أحمد هريري ـ دار المأمون للتّراث ـ السعوديّة ـ د ط دت

30 ـ المبرّد ـ المقتضب ـ تح: عبد الخالق عظيمة ـ علم الكتب ـ لبنان ـ د ط ـ د ت

31 ـ المبرّد ـ المقتضب ـ تح: عبد الخالق عظيمة ـ وزارة الأوقاف المصريّة ـ مصر ـ ط2 ـ 1994

32 ـ محمّد إسماعيل عمّار ـ الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجرّ ـ دار عالم الكتب ـ الريّاض ـ ط1 1998

33 ـ محمّد بدر الدّين المصري المالكي ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني ـ تح: فخر الدّين قباوة ومُحَمَّد نديم فاضل دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1992

34 ـ محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم المرادي المالكي ـ توضيح المقاصد بشرح ألفيّة ابن مالك ـ تح: عبد الرّحمان علي سليمان ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط1 ـ 2008

35 ـ مُحَمَّد عبد العزيز النجّار ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ـ مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2001

36 ـ محمّد عيد ـ النّحو المصفّى ـ مكتبة الشباب ـ القاهرة ـ د ط ـ د ت

37 ـ مصطفى الغلاييني ـ جامع الدّروس العربيّة ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ط2 ـ 1993

38 ـ مصطفى فاضل السّاقي ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ـ مكتبة الخانجي ـ مصر د ط 1977

39 ـ ابن هشام ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ تح: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ لبنان د ط ـ د ت

40 ـ ابن هشام ـ أوضح المقاصد إلى ألفيّة ابن مالك ـ تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي ـ دار الفكر ـ بيروت د ط ـ د ت

41 ـ ابن هشام ـ شرح شذور الذّهب ـ تح: مُحَمَّد أبو فضل عاشور ـ دار إحياء التّراث العربي ـ لبنان ـ ط1 2001

42 ـ ابن هشام ـ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ـ تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد ـ مكتبة طيبة ـ المدينة المنوّرة د ط ـ د ت

43 ـ ابن الورّاق ـ علل النّحو ـ تح: محمود جاسم مُحَمَّد الدّرويش ـ مكتبة الرّشد ـ الريّاض ـ ط1 ـ 1999

44 ـ الوقاد ـ شرح التوضيح على التصريح ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 2000

45 ـ ابن يعيش ـ شرح المفصّل ـ تح: إيميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلميّة ـ لبنان ـ ط1 ـ 2001

ب ـ المتون والدّواوين الشعريّة:

46 ـ امرؤ القيس ـ الديوان ـ تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر ـ ط 4 ـ د ت

47 ـ أميّة بن الصّلت ـ الدّيوان ـ تح: عبد الحفيظ السطلي ـ د ط ـ د ت

48 ـ الحطيئة ـ الدّيوان ـ تح: مفيد مُحَمَّد قميحة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط1 ـ 1993

49 ـ جرير ـ الديوان ـ دار بيروت ـ بيروت ـ د ط ـ 1986

50 ـ عنترة ـ الديوان ـ تح: مُحَمَّد سعيد مولودي ـ المكتب الإسلامي القاهرة ـ د ط ـ 1964

51 ـ لبيد بن ربيعة ـ الديوان ـ دار صادر ـ بيروت ـ د ط ـ د ت

52 ـ ابن مالك ـ متن الألفيّة ـ المكتبة الشعبيّة ـ لبنان ـ د ط ـ د ت

53 ـ المتنبّي ـ الدّيوان ـ دار بيروت ـ بيروت ـ د ط ـ 1983 ـ ص372

54 ـ أميّة بن الصّلت ـ الدّيوان ـ تح: عبد الحفيظ السطلي ـ د ط ـ د ت

ج ـ المعاجم والموسوعات:

55 ـ إميل بديع يعقوب ـ موسوعة علوم اللغة العربيّة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ د ط ـ 1971

56 ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ العين ـ تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ـ د ط ـ د ت

الـــفـهرست

فهرس الآيات:

السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة
الأنعام	96 ـ 95	106	التّوبة	18	164	الأنعام	124	172
يس	81	117	النّساء	78	165	البقرة	06	173
فاطر	01	117	الحجر	07	166	الصافّات	95	174
المؤمنون	100	117	يس	52	166	الشّرح	01	174
غافر	03	117	طه	49	166	هود	87	174
الكهف	18	121	آل عمران	135	166	آل عمران	20	174
الأنعام	96	123	فصّلت	40	166	الفرقان	45	174
يوسف	10	129	الأعراف	185	167	الحديد	16	174
الزّمر	50	129	التّوبة	124	167	المرسلات	16	174
المؤمنون	08	137	الإسراء	110	167	الحجّ	63	175
مُحَمَّد	04	150	البقرة	21	167	الإنسان	06	175
يوسف	18	150	الانفطار	08	167	المائدة	61	175
الملك	30	150	الحاقّة	19	168	آل عمران	123	175
الكهف	05	153	الفاتحة	05	168	البقرة	17	175
الواقعة	02	162	الزّخرف	39	169	البقرة	54	176
الحاقّة	08	162	طه	20	170	النّساء	79	176
الحاقّة	21	162	البقرة	30	170	الأنبياء	57	176
القلم	06	162	آل عمران	08	170	التّوبة	71	176
طه	17	163	الحجرات	14	170	البقرة	37	177
البقرة	197	163	الطّارق	04	170	المؤمنون	98	177
يوسف	31	164	النّازعات	42	170	الجمعة	08	177
المجادلة	02	164	نوح	07	171	البقرة	198	178
السّجدة	14	164	البقرة	115	171	الشورى	11	178
مريم	31	164	مريم	20	172	النّساء	171	178
النّساء	171	164	البقرة	223	172	الشورى	11	179

السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة
النّحل	44	179	الأنبياء	26	186	آل عمران	179	193
الأنفال	33	179	الأعلى	16 ـ 14	186	الأعراف	59	193
الرّعد	02	179	مُحَمَّد	38	187	الإنسان	01	193
الإسراء	07	179	التوبة	114	187	الرّحمان	60	194
الفجر	24	179	الانشقاق	19	187	الفجر	05 ـ 01	194
ق	05	179	الشورى	25	187	الإنسان	01	194
هود	31	179	النّجم	03	187	المائدة	91	194
القصص	08	179	طه	71	188	البقرة	96	195
الطّلاق	07	180	إبراهيم	09	188	الشّعراء	102	195
الزّخرف	77	180	التّوبة	38	188	يوسف	17	195
العنكبوت	12	180	الأنفال	68	189	ص	50	196
العنكبوت	66	180	النّحل	89	189	البقرة	187	196
الحج	05	182	لقمان	14	189	يوسف	33	196
الحجر	04	182	البقرة	114	190	النّساء	87	196
البقرة	108	183	الشّمس	09	190	يوسف	33	196
المؤمنون	27	183	الحديد	23	190	النّمل	33	197
العنكبوت	33	183	يس	40	191	البقرة	13	197
الملك	20	184	الأعراف	12	191	التّوبة	13	197
يونس	32	184	الواقعة	44 ـ 43	191	الأنعام	109	198
الأعلى	09	184	الإسراء	01	192	التّوبة	118	199
المائدة	57	184	الأحزاب	23	192	الحجر	02	199
البقرة	259	184	نوح	25	192	المؤمنون	22	200
سبأ	24	185	التّوبة	38	193	الرّعد	06	200
الصافّات	147	185	الأنبياء	97	193	البقرة	185	200
البقرة	135	185	الأحقاف	04	193	القصص	15	200
آل عمران	128	186	الأنبياء	77	193	المطفّفين	02	200

السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة	السّورة	الآية	الصّفحة
الأعراف	105	200	الإنسان	03	203	الأحزاب	40	206
الشّعراء	14	201	الأنفال	57	203	التّوبة	07	206
المائدة	54	201	يوسف	31	204	البقرة	28	206
الأنبياء	22	201	القدر	05	204	آل عمران	101	207
النّمل	11 ـ 10	201	مريم	82 ـ 81	205	النّمل	60	207
التّوبة	40	202	طه	44	205	الإسراء	93	207
طه	03 ـ 01	202	الطّلاق	01	205	يونس	15	207
البقرة	26	202	غافر	36	205	الشّعراء	112	208
النّمل	84	202	النّمل	46	205	القصص	08	208
التّوبة	106	203	النّور	13	205	الرّوم	36	209
طه	65	203	الفرقان	07	206			

فهرس الأحاديث النبويّة:

الحـــديث النّـــبوي	الصّفحة
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين.	180
ليس من امبرّ امصيام في امسفر.	183
عُذّبت امرأة في هرّة حبستها حتى ماتت جوعا، فدخلت فيها النار.	188
كيف أَغْرِم يا رسول الله من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، فمثل ذلك يُطل.	192

فهرس الأبيات الشعريّة:

البيت الشّعري		الصّفحة
بالجرّ والتّنوين والنّدا وال	ومسند تمييز للاسم حصل.	05
بتا فعلت وأتت ويا افعلي	ونون أقبلن فعل ينجلي.	05
سواهما الحرف كهل وفي لم	فعل مضارع يلي لم كيشم.	05
فلقد أراني للرّماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي.	50
والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط اللّيان جانبه.	84
ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الراي والجدل.	113
ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الراي والجدل.	131
عهدي بها الحي الجميع وفيهم	قبل التفرّق ميسر وندام.	150
دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فأنت الطاعم الكاسي.	162
الحمد لله ممسانا ومصبحنا	بالخير صبحنا ربّي ومسانا.	162
فكفى بنا فضلا على من غيرنا	حبّ النبيّ محمّد إيّانا.	166
إذا أنت أكرمت الكريم ملكته	وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا.	170
أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا	متى أضع العمامة تعرفوني.	171
أفاطم مهلا بعض هذا التدلّل	وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي.	174
ألستم خير من ركب المطايا	وأندى العالمين بطون راح.	174
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذي تمائم مغيل.	178
وليل كموج البحر أرخى عليّ	سدوله بأنواع الهموم ليبتلي.	183
فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى	بنا بطن حِقْفٍ ذي ركام عقنقل.	183
يا دهن أم ما كان مشيي رقصا	بل قد تكون مشيتي توقّصا.	184
ولقد شقّ نفسي وأبرأ سقمها	قيل الفوارس ويك عنترة أقدم.	194

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصّفحة
الواجهة.	
شكر.	
إهداء.	
البطاقة الفنيّة.	
المقدّمة.	أ ـ د
المدخل.	1 ـ 11
الباب الأوّل: تلخيص ودراسة.	12 ـ 79
الفصل الأوّل: اضطراب النحّاة القدماء في تقسيم الكلم.	13 ـ 46
اضطراب النحّاة في تحديد الاسم وعلاماته.	13
اضطراب النحّاة في تحديد الفعل وعلاماته.	26
اضطراب النحّاة في تحديد الحرف وعلاماته.	35
عبد القاهر ومعاني النّحو.	42
الفصل الثّاني: آراء الباحثين العرب المحدثين في تقسيم الكلم.	47 ـ 79
آراء إبراهيم أنيس في تقسيم الكلم ونقدها.	48
آراء مهدي المخزومي في تقسيم الكلم ونقدها.	56
آراء إبراهيم السامرّائي في تقسيم الكلم ونقدها.	61
آراء تمام حسّان في تقسيم الكلم ونقدها.	62
الباب الثّاني: تلخيص ودراسة.	80 ـ 209
الفصل الأوّل: أسس تقسيم الكلم.	81 ـ 107
الأسس الشكليّة.	81
الأسس الوظيفيّة.	102
الفصل الثّاني: أقسام الكلم وعلامات كلّ قسم.	108 ـ 147

الاسم وعلاماته.	109
الصّفة وعلاماتها.	115
الفعل وعلاماته.	125
الضمير وعلاماته.	135
الخالفة وعلاماتها.	138
الظرف وعلاماته.	143
الأداة وعلاماتها.	146
الفصل الثّالث: تعدّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم.	148 ـ 209
تعدّد المعنى الوظيفي للاسم.	149
تعدّد المعنى الوظيفي للفعل.	153
تعدّد المعنى الوظيفي للصفة.	161
تعدّد المعنى الوظيفي للضمير.	163
تعدّد المعنى الوظيفي للخالفة.	169
تعدّد المعنى الوظيفي للظرف.	169
تعدّد المعنى الوظيفي للأداة.	173
نقد وتقويم.	210 ـ 215
خاتمة.	216 ـ 219
قائمة المصادر والمراجع.	220 ـ 224
فهرس الآيات القرآنيّة.	225 ـ 228
فهرس الأحاديث النبويّة.	229
فهرس الأبيات الشعريّة.	230
فهرس الموضوعات.	231 ـ 232

Conclution:

The research in language is as old as the language itself, and the first issue that was raised in the history of linguistic research is the issue of division of speech, which is considered the commonality between linguistic studies of all its differences, in the past and present. As for linguistic studies among Arabs, the first issue raised is the division of speech into its three parts, which are: noun verb letter, and narratives. Most of the ancient grammarians opened up their grammatical books by talking about the sections of speech and adopting the tripartite division, except for those who considered the succession or the name of the verb as a fourth section, and the modernists took this from them, so their speech sections were no more than four, until the issuance of the language book Arabic meaning and its structure is given by its author, Tamam Hassan, who made seven parts of speech, namely: noun, adjective, verb, succession, adverb, pronoun, and tool, but he did not mention the foundations that he adopted in this division, rather he confronted us with his result directly, and Mustafa Fadel Al-Saqi made that clear from him. In his book The Categories of Arabic Speech in terms of form and function, as it reached the same division by analyzing and discussing the opinions of the ancients on the division of the word, in addition to his discussion of an important issue related to the issue of division Speech, which is the multiplicity of the functional meaning of the parts of speech.